الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

تطور جهازي الشرطة والدرك في سورية خلال الانتداب الفرنسي
(1920-1946م)
ودورهما في الحياة الاجتماعية والسياسية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد : أشرف أسعد طه
إشراف: أ.د : حسـام النــايـف

العام الـدراسي: 1444-1445هـ/2023-2024

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

[طه: 114]

الإهـــداء

- **إلى أرواح شهداء الأمة العربية الذين رووا بدمائهم الزكية تراب الوطن لتنبت سنابل الحرية.**
- **إلى العيون الساهرة التي تراقب العدو وتحرس الوطن لترقد عيون الأمة هانئة مطمئنة.**
- **إلى الساهرين على تنفيذ القوانين وحماية المجتمع من العابثين بأمنه رمز الأمن والنظام في الدولة.**
- **إلى رجال قوى الأمن الداخلي.**
- **إلى كل من علمني حرفاً في هذا الصرح العلمي.**
- **إلى والديَّ اللذين زرعا بتربيتهما لي حب الوطن والدفاع عن أمنه.**
- **إلى أسرتي الصغيرة ... زوجتي التي تشاركتي حلو الحياة ومرها، وولدي الحبيبن وفلذة كبدي.**
- **إلى كل من ساعدني وشاركني همومي وكان عوناً لي في رسالتي.**

كلمـــة شكـــــر

أتوجه بالشكر العميق، وبكل المحبة، والتقدير، والعرفان، إلى **الأستاذ الدكتور حسام النايف**؛ لتفضّله بالإشراف على أطروحتي، إشرافاً علمياً وأخلاقياً، ممتناً له بما غمرني به من الود، والصداقة، ولعلوّ همته وأخلاقه، وتفانيه في العمل، ولمعاملته المثالية التي أولاني بها خارج إطار العمل، ولا يسعني إلا أن أقول: أمدّك الله بالعمر المديد.. وبالصحة والسلامة والعافية.. ووفقك لكل خير.. أستاذي.

كما أتقدم بخالص الود والامتنان **للأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم**، لتفضّلهم بقبول مناقشة الأطروحة، وتحمّل عناء قراءتها وتنقيتها من الأخطاء والهفوات.

وكل الشكر **لأساتذتي الأفاضل في كلية الآداب والعلوم الإنسانية– قسم التاريخ**، على جهودهم وتشجيعهم المستمر، ولجهوزيتهم الدائمة لتقديم المساعدة لمن يحتاجها من طلابهم. وكذلك أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة دمشق، إدارة، ومسؤولين، وموظفين، وإلى مكتبة الأسد الوطنية، إدارة وموظفين، لما قدموه لي ولغيري من الدعم، والمساندة، والتسهيلات الممكنة، ولتفانيهم وإخلاصهم في العمل.

والشكر والحمد لله أولاً وأخيراً

محتويات الفهرس

محتويات الفهرس 5

الملخص 9

المقدمـــة 10

الفصل الأول 14

جهازا الشرطة والدرك في سورية قبل الانتداب الفرنسي 15

1 – *ولاية سورية بين العامين 1864–1918م* **15**

1–1– لواء الشام (دمشق) **16**

1–2– لـواء حماه **17**

1–3– لـواء حـــــوران **18**

1–4– لـواء الكرك **19**

2–جهازا الشرطة والدرك في ولاية سورية العثمانية 19

2–1– الجهاز الإداري في ولاية سورية 19

2–2– الجـــهاز القضائي **21**

2–3– الشرطة والدرك في ولاية سورية **21**

2–3–1 – التعريف بجهازي الشرطة والدرك 23

3–3– تقسيمات جهاز الأمن 25

3–3–6– شروط الخدمة في جهاز الشرطة والدرك 27

3–3–7–مرتبات عناصر قوى الأمن 28

3–3–8– ترقيـات قوى الأمن 28

3–3–9– لباس قوى الأمن 28

3–3–10– المحاسبة 29

3–3–11– التسليح 29

3–3–12– الرتب والشارات 29

3–3–13– ازدياد نسبة ارتكاب الجريمة في المجتمع وأثرها على جهاز الشرطة والدرك 31

3 – الشرطة والدرك في عهد الحكومة العربية في دمشق 1918–1920م 32

3–1 – وضع الجهاز الأمني في عهد الحكومة العربية **36**

3–2 – سلاح الشرطة والدرك ولباسهما في عهد الحكومة العربية..... **37**

الفصل الثاني.....40

تطور جهازي الشرطة والدرك خلال فترة الانتداب الفرنسي (1920 – 1946م) 40

1 – الجهاز الأمني (شرطة ودرك) خلال فترة الانتداب الفرنسي 45

2 – التقسيمات الإدارية لجهازي الشرطة والدرك.....49

2–1– تعريف الشرطة..... **49**

2–2– تعريف الدرك **49**

2–3– التقسيمات الإدارية لجهاز الشرطة **50**

2–4– التقسيمات الإدارية للدرك **51**

3 – الفريق الإداري لجهازي الشرطة والدرك 52

3–1– الفريق الإداري لجهاز الشرطة..... **52**

3–2– الفريق الإداري لجهاز الدرك **56**

4– تدريب جهازي الشرطة والدرك وتثقيفهما.....58

4–1– التدريب العسكري لجهازي الشرطة والدرك..... **58**

4–2– التطوير الإعلامي..... **59**

5 – أماكن توزيع قوات الشرطة والدرك وتمركزهما 59

5–1– أماكن توزيع قوات الشرطـــة وتمركزها..... **59**

5–2– أماكن توزيع قوات الدرك وتمركزها..... **61**

6 – لباس ضباط جهازي الشرطة والدرك وعناصرهما 61

6–1– لباس ضباط جهاز الشرطة وعناصرها **61**

6–2– لباس ضباط جهاز الدرك وعناصرها **62**

7 – رتب وشارات ضباط جهازي الشرطة والدرك وعناصرهما 62

7–1–رتب وشارات ضباط الشرطة وعناصرها **62**

7–2– رتب وشارات ضباط الدرك وعناصرها **63**

8 – تسليح رجال الشرطة والدرك 64

8-1- تسليح رجال الشرطة 64

8-2- تسليح رجـال الدرك 64

9- المهام الملقاة على عاتق جهازي الشرطة والدرك وتطوير عملهما 64

9-1- المهام الملقاة على عاتق جهاز الشرطة..... 64

9-2- المهام الملقاة على عاتق جهاز الدرك..... 67

10 – دور جهازي الشرطة والدرك خلال الحرب العالمية الثانية 69

الفصل الثالث 72

دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعية والسياسية 72

1 – دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعية خلال فترة الانتداب 73

1-1- التقسيم الجغرافي والطائفي لدولة سورية 73

1-2- الأوضاع الاجتماعية في دولة سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي..... 74

1-3- دور جهازي الشرطة والدرك في الشأن الصحي 75

1-4- العمل والعمالـة..... 79

1-5- العمل باستخدام الوسائل الفنية الحديثة في كشف الجريمة 81

1-6- دور عناصر الشرطة والدرك في الحفاظ على الأمن وتنظيم الطرقات والأسواق، وإغاثة الملهوف 82

1-7- دور عناصر الدرك في إصلاح المساجين..... 83

1-8- تنظيم دوائر النفوس 84

1-9- مؤازرة بعض الدوائر الحكومية 84

2- دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة السياسية خلال فترة الانتداب الفرنسي 84

2-1- دور جهازي الشرطة والدرك من التظاهرات والاحتجاجات ورد فعل السلطة..... 85

2-1-1 – تظاهر دمشق ضد تجزئة البلاد في أثناء زيارة كربن ورد فعل السلطة 87

2-1-2- الموقف الشعبي من زيارة بلفور لدمشق ورد فعل السلطة 88

2-1-3 – رد فعل السلطة على التظاهر تضامناً مع شعب فلسطين.....89

2-1-4- رد فعل السلطة على ضم لواء اسكندرون للدولة التركية 90

2-1-5- التظاهر على قيام مفوضية الانتداب بإصدار نظام الأحوال الشخصية للطوائف ورد فعل السلطة 91

2-2- موقف السلطة من تشكل الأحزاب خلال فترة الانتداب الفرنسي..... 92

2-3- دور مكتب التحري في الحياة السياسية السورية (فرض الرقابة على الكتلة الوطنية) 92

2-4- دور جهازي الشرطة والدرك في الانتخابات النيابية **94**

2-4-1- انتخابات الجمعية التأسيسية للعام 1928م 94

2-4-2- انتخابات المجلس النيابي للعام 1931 و 1932م.....94

2-5- الموقف الوطني لجهازي الشرطة والدرك خلال فترة الانتداب الفرنسي **95**

2-5-1 – الشك من قبل مفوضية الانتداب الفرنسي بجهازي الشرطة والدرك بالتعاون مع الثوار 95

***2-5-2- مشاهدات الصحفية الفرنسية أليس بولو* 96**

***2-5-3 – توقيف عناصر الشرطة المحلية لجنود تابعيتهم للعسكر الفرنسي* 96**

***2-5-4 – الانتفاضة الشعبية في المدن السورية في 23 أيار لعام 1945م وموقف جهازي الشرطة والدرك منها* 97**

***2-5-5- العدوان الفرنسي على المجلس النيابي وموقف عناصر الدرك السوري من العدوان* 98**

الخـــاتـــــــمة 102

قائمة المصادر والمراجع 104

6- الأشكـــال 114

Abstract 120

الملخص

تناولت الرسالة بإيجاز جهازا الشرطة والدرك في سورية قبل الانتداب الفرنسي بين العامين 1864–1918م وهي فترة نهاية السيطرة العثمانية على سورية، حيث قامت السلطنة العثمانية بتقسيم ولاية سورية الى عدد من الألوية والأقضية، وكانت الغاية تسهيل إدارتها بصورة منظمة، والتعرض للجهاز الإداري في ولاية سورية ولاسيما جهازي الشرطة والدرك من خلال تنظيم الخدمة واللباس والسلاح، وإظهار دور الشرطة والدرك في عهد الحكومة العربية في العامين 1918–1920م.

وتضمنت الرسالة أيضاً دراسة تطور جهازي الشرطة والدرك خلال فترة الانتداب الفرنسي على سورية بين العامين 1920–1946م، من خلال التقسيمات الإدارية التي فرضتها الدولة المنتدبة لتغليب الشعور القطري عند السوريين على حساب الشعور القومي العربي، واعتماد سلطة الانتداب على جهازي الشرطة والدرك لجمع سلاح الأهالي بعد أن دخلت القوات العسكرية الفرنسية للداخل السوري. وقد أولت سلطة الانتداب الفرنسي جهازي الشرطة والدرك اهتماماً خاصاً كي تُسهل على نفسها مهمة السيطرة على الشعب، وقد تُركت قيادة الشرطة لضباط سوريين، في حين اكتفت بوضع مستشار فرنسي للأمور الفنية فقط، وكان اهتمامها الأكبر بجهاز الدرك، فعملت على وضع القيادة لضباط فرنسيين، واهتمت بالتدريب والتسليح واللباس والعتاد لعناصر الدرك لاستخدامهم لملاحقة الوطنيين من الأهالي الرافضين لسلطة الانتداب ووجودها العسكري.

كان لابد من إظهار دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعية والسياسية، وإظهار الدور السلبي والإيجابي لكلا الجهازين في الحياة الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال المهام التي كُلفو بها، ثم إظهار الصورة المشرقة والبطولية التي وقفها رجال الشرطة والدرك في وجه المستعمر، والوقوف مع الثورة والثوار ضد الوجود الفرنسي على أرض سورية.

الكلمات المفتاحية: **الانتداب الفرنسي – ولاية سورية – الشرطة – الدرك – الأمن – الألوية – الألبسة – الإشارات – الأسلحة – الإدارة – الحراك الاجتماعي – الحراك السياسي – الأحزاب – النفوس – الانتخابات – الدوائر.**

المقدمـــــة

ترافق وجود السلطة ونجاحها في أدائها بما تمتلكه من مؤسسات مزودة بأدوات لمساعدتها في حسن سير القوانين التي أصدرتها. وهنا لابد من الإشارة إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية.

كان العسس تاريخياً، والشرطة والدرك الآن، يمثلون الجهاز الأمني الحامي لهذه السلطة، وقد شكل هذا الجهاز جزءاً من منظومة السلطة التي استعملتها لتنفيذ قوانينها وتثبيت هيبتها، وقد كان لهذه المنظومة الأمنية وتطورها عبر التاريخ تبعاً للأحداث التي عايشتها وتركت أثرها فيها الدور الأساسي في تثبيت دعائم هذه السلطة واستمراريتها.

تأتي أهمية هذه المنظومة (الشرطة والدرك) من أهمية وظيفتها التي تتمحور حول حفظ الأمن بين السكان؛ لأنها القوة الضابطة داخل المدن وخارجها عبر التاريخ، ومنها المرحلة العثمانية التي شهدت في بلاد الشام منذ العام 1864م ثلاثة أنواع من قوات الأمن:

1- **قوة الدرك " زندامة "**: التي أشرفت على حفظ الأمن ومطاردة الأشقياء، ومنع التهريب على الحدود، وقوات أشغال المخافر.

2- **قوة الشرطة " ضبطية "** : وعهد إليها القيام بالخدمة ضمن مراكز الأقضية لتبليغ المذكرات الإدارية والعدلية، ولمساعدة مشايخ القرى " المخاتير " على جباية الأموال الأميرية.

3- **قوة المفتشين " البوليس "** : وعهد إليها التحقيق في المخالفات، ومراقبة الأجانب.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى في شهر حزيران من العام 1914م، وحتى إعلان الثورة العربية الكبرى في 10 حزيران عام 1916م شُكل الجيش العربي الذي تألف من رجال القبائل العربية، وجموع العساكر والضباط الفارين من الجيش العثماني، ومن عناصر الشرطة والدرك.

ومع الانسحاب العثماني من بلاد الشام، ازدادت الفوضى وانعدم الأمن نتيجة التحاق عناصر الشرطة والدرك بالثورة العربية، وأصبحت الشرطة تفتقر إلى العناصر المدربة لتأمين الأمن والحفاظ عليه؛ لأن العثمانيين احتكروا معظم المناصب الرئيسية، وفي حقبة الحكومة العربية تم الحفاظ على تشكيلات الشرطة العثمانية من الشرطة والدرك لتأمين حفظ الأمن في المدن والقرى.

عقب الاحتلال الفرنسي لدمشق في 24 تموز لعام 1920م وإعلان الانتداب فرضت فرنسا شروطاً قاسية، من أهمها نزع أسلحة العسكر، وحلّ الوحدات العسكرية، والسيطرة على الثكنات العسكرية على أنها غنائم حرب، إلا أن بعض تلك الوحدات كُلفت بمهام الدرك، وتم إحداث مفارز للشرطة في الأرياف، والحراس الليليين في الأحياء السكنية، واتبعت سلطة الانتداب سياسية الإرهاب والبطش وتوقيف المواطنين وإبعادهم، ووضعت الشرطة والدرك تحت إمرة مدير الأمن العام الفرنسي الملحق بالمفوض السامي ببيروت ومستشاره في دمشق ومكتب الاستخبارات.

إشكالية البحث: تأتي إشكالية البحث من خلال عدم وجود دراسة أكاديمية تتناول جهازي الشرطة والدرك في مرحلة الانتداب الفرنسي، في مجمل مناحي الحياة، ولاسيما أن هدف الانتداب الفرنسي من تطوير هذين الجهازين كان لتثبيت سلطتها في البلاد.

لذلك يمكن أن نسأل أنفسنا:

- إلى أي مدى تطور جهازي الشرطة والدرك في ظل السياسة والسيطرة الفرنسية على مفاصل البلاد؟
- وهل كان لتطور هذين الجهازين عوامل ذاتية خارج إرادة الفرنسيين؟
- وهل كان تدخل الفرنسيين يشتمل على كل تفاصيل هذين الجهازين؟ أم أنهم تدخلوا جزئياً؟
- وما هي المفاصل الرئيسة بالتالي التي خرجت من أيديهم؟
- وهل كان لجهازي الشرطة والدرك دور في الحراك السياسي والاجتماعي في ظل السيطرة الفرنسية؟
- وما مدى سيطرة الفرنسيين على هذين الجهازين في ظل التحركات السياسية والاجتماعية؟

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية الدور الذي قام به جهازا الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في سورية؛ لأنهما أداة سلطة الانتداب الفرنسي في استمرار سيطرتها على سورية، والتطور الذي شهده هذان الجهازان خير دليل على اهتمام حكومة الانتداب بهما، لما لهما من أهمية في حفظ الأمن، لذلك سيُسلط الضوء على المتغيرات التي شهدتها منظومة الشرطة والدرك في مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية، ولاسيما أنه لا يوجد حتى الآن دراسة أكاديمية تناولت هذين الجهازين، وأغلب الدراسات التي عرضت لهذا الموضوع تطرقت إليهما بكلمات يسيرة لاتعطيها قدرها الكافي والوافي.

أهداف البحث: عمل البحث على تحقيق الأهداف الآتية:

1. الإضاءة على تشكيلات جهازي الشرطة والدرك وتنظيمها وتشكيلاتهما خلال مدة الانتداب الفرنسي على سورية.
2. التحولات والتطورات التي طرأت على هذين الجهازين.
3. وأثرهما في حفظ الأمن والنظام في أنحاء البلاد.
4. ودورهما في دعم المقاومة الوطنية ضد الانتداب الفرنسي.
5. ومدى فعاليتهما في الحراكين السياسي والاجتماعي.
6. وانعكاساتهما على الحياتين السياسية والاقتصادية.

منهج البحث: اعتمد الباحث على المنهج التاريخي الذي يقوم على وصف المادة العلمية بعد جمعها من مصادرها، ثم القيام بتحليلها وتوظيفها بما يخدم هدف البحث المتمثل في الوصول الى نتائج مناسبة.

الإطار الزماني والمكاني والموضوعي: تم دراسة مشكلة البحث في الحدود الآتية:

- الحدود الزمانية: بدأت الحدود الزمانية للبحث من نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.
- الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.
- الإطار الموضوعي: يتعلق بدراسة تطور عمل جهازي الشرطة والدرك ودورهما في الحياة الاجتماعية والسياسية.

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول: جهازا الشرطة والدرك في سورية قبل الانتداب الفرنسي، جرى الحديث فيه عن الأوضاع السياسية أواخر العهد العثماني (1864–1918م)، ثم لمحة عن الجهاز الإداري في ولاية سورية، ولاسيما في مرحلة الحكومة العربية في ولاية سورية.

أما الفصل الثاني: فقد خُصص لدراسة تطور جهازي الشرطة والدرك خلال فترة الانتداب الفرنسي لسورية (1920–1946م)، حيث تم البحث في الجهاز الأمني (شرطة ودرك) وتقسيماته الإدارية، وفريقه الإداري، وأماكن توزيع قوات الشرطة والدرك، ومن ثم اللباس، والشارات، والمهام، وتسليح رجال الشرطة والدرك.

وفي الفصل الثالث: دُرس دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعية والسياسية مع التركيز على حقيقة هذا الدور ومدى قدرته في خدمة السلطة الحاكمة.

أرجو أن أكون قد وفقت في دراستي المتواضعة هذه، وما توفيقي إلا من الله سبحانه وتعالى .

الفصل الأول

جهازا الشرطة والدرك في سورية قبل الانتداب الفرنسي

1- ولاية سورية بين العامين 1864-1918م

2- تطور الجهاز الإداري في ولاية سورية العثمانية

3- الشرطة والدرك في عهد الحكومة العربية

الفصل الأول

جهازا الشرطة والدرك في سورية قبل الانتداب الفرنسي

قبل إحداث جهازي الشرطة والدرك في السلطنة العثمانية والولايات التابعة لها كانت الحاميات العثمانية وقوات من المرتزقة تتبع الوالي كانت تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام الى حين إحداث قوة الـدرك الذي أُنيط به حفظ الأمن في الأرياف بعد إحداث قوة الشرطة التي أصبحت مسؤولة عن حفظ النظام العام في المدن، وقد تم إحداث جهازي الشرطة والدرك في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية ومنها ولاية سورية.

1 – *ولاية سورية بين العامين 1864–1918م:*

منذ منتصف القرن التاسع عشر لجأ العثمانيون إلى إعادة هيكلة الإدارة في ولاياتها عامةً وبلاد الشام بشكل خاص حيث لجأت إلى تقسيمها إلى ثلاث ولايات هي: الشام، وحلب، وطرابلس. كما كان الأمر زمن السلطة المملوكية، لقد تعرضت ولاية الشام إلى جملة من التغيرات الإدارية حتى منتصف القرن التاسع عشر لاسيما بعد حملة إبراهيم باشا عام 1831م[1]، وبعد انسحاب جيش محمد علي باشا في نهاية العام 1840م بدأ العثمانيون سلسلة من الإجراءات الإدارية لإعادة تنظيم البلاد، وفق خطوط إصلاحية رئيسية وهي:

- **خط شريف كلخانه1839/11/3م**
- **خط التنظيمات الخيرية 1856/2/18م**
- **خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874/12/13م[2]**

تشكلت ولاية سورية في العام 1864م بضم إيالة صيدا إلى إيالة الشام، ولكن في العام 1866م فُصلت القدس، ثم أصبحت متصرفية في العام 1874م واتصلت مباشرة مع الباب العـالي، وهنـاك خلاف بين المؤرخيـن

---

[1]للتفصيل: البيات،فاضل.(2007م). **الدولة العثمانية في المجال العربي**. ط:1، بيروت: لبنان.مركز دراسات الوحدة العربية.ص: 159– 181.

[2]للتفصيل حول الاصلاحات العثمانية وتأثيرها على البلاد العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية. أنظر: عوض، عبدالعزيز.(1969م). **الادارة العثمانية في ولاية سورية 1864 –1914م**. ط:1، القاهرة: مصر.دار المعارف. ص: 70– 71

حول تاريخ الانفصال، فبعضهم أعاد الانفصال إلى العام 1870م [3]. أيضاً تم فصل ولاية بيروت عن سورية في العام 1887 بسبب ازدياد أهمية مدينة بيروت وحساسيتها من أجل الوقوف في وجه التغلغل الأجنبي، فضلاً عن اتساع ولاية سورية واتخاذ ولاتها مدينة دمشق مركزا لهم[4]، وبموجب قانون الولايات ونظام الإدارة الصادرين في العام 1871م قُسمت ولاية سورية بموجبه إلى ألوية (سناجق)، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح وقرى ومزارع، ولم تلبث الألوية التي ضُمت إلى ولاية سورية بعد العام 1864م أن فُصلت عنها كلواء القدس، وألوية طرابلس، وبيروت، وعكا، واللاذقية، ونابلس[5]، في حين استمر وجود كل من لواء دمشق (الشام)، ولواء حوران، ولواء حماه، ثم لواء الكرك (معان) ضمن ولاية سورية حتى العام 1914م[6]، فقد قسمت إلى عدد من الألوية وهي:

1-1- لواء الشام (دمشق) :

ضم لواء الشام في العام 1868م مدينة دمشق، وعدداً من النواحي مثل : (الغوطة والمرج وجبل القلمون ووادي العجم والبقاع الغربي مع راشيا وحاصبيا)[7]، وفي العام 1871م ألغي لواء الشام ثم أعيد تشكيله العام 1878م، وفي العام 1900م أصبح التشكيل الإداري للواء على الشكل الآتي:[8]

القضاء	المركز	عدد النواحي	عدد القرى
قضاء الشام	**دمشق**	-	**50**
قضاء بعلبك	بعلبك	**2**	**60**

[3] حول إشكالية السنة التي تم فيها انفصال متصرفية القدس عن ولاية سورية، انظر: عوض. (1969م). ص:71. وانظر أيضاً: كرد علي، محمد.(1983م). **خطط الشام**. 6 أجزاء، ج3. (ط:3)، دمشق: سورية. مكتبة النوري. ص:236.

[4] **أرشيف الدولة العثمانية**. (6 ربيع الآخر 1305هـ ، 1887م). مجلس مخصوص. وثيقة رقم 4011.

[5] عوض، عبدالعزيز .(1969م). **الادارة العثمانية في ولاية سورية 1864 -1914م**. ط:1، القاهرة: مصر.دار المعارف. ص: 70- 71.

[6] للتفصيل حول الألوية التي انفصلت : عبد الكريم،أحمد عزت. (1951م). **التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني**. ط:1،القاهرة: مصر. جامعة عين شمس. ص: 181.

[7] **سالنامة الدولة العثمانية**.(1285هـ، 1868م). دفعة 23. ص:188.

[8] عوض. (1969م). ص:74.

قضاء البقاع	**المعلقة**		**51 قرية و15 مزرعة**
قضاء النبك	**النبك**	**2**	**28**
قضاء دوما	**دوما**	**1**	**60**
قضاء وادي العجم	قطنا	**1**	**24**
قضاء حاصبيا	حاصبيا	–	**18**
قضاء راشيا	راشيا	–	**20**
قضاء الزبداني	الزبداني	–	**28**

1-2- لـواء حماة :

ضم أقضية حمص وحصن الأكراد ومعرة النعمان، وفي عام 1875م فُصل قضاء معرة النعمان وضُمَّ إلى ولاية حلب[9]، وفي العام 1881م أصبح لواء حماة يضم ناحيتين، وقصبتين و 272 قرية، وفي أواخر الاحتلال العثماني وُسِع اللواء وأصبح كما يأتي[10]:

القضاء	المركز	عدد النواحي	عدد القرى
قضاء حماه	**حماه**	**2**	**97**
قضاء حمص	**حمص**	**5**	**126**
قضاء سلمية	السلمية	**2**	**69**

[9] **سالنامة الدولة العثمانية**.(1287هـ – 1870م). دفعة 25. ص:214.

[10] عوض.(1969م). ص:75–76؛ انظرا أيضاً **سالنامة ولاية سورية**.(1318هـ، 1900م). ص: 389 ومابعدها.

قضاء الحميدية	**مصياف**	**3**	**69**

1-3- لـواء حـــــوران:

لم يكن تشكيل اللواء الإداري مستقراً في مكان محدد، بل كان ينتقل من قرية إلى أخرى، فقد كان بدايةً في قرية الشيخ مسكين، وسبق أن كان في مزيريب، وقبلها في قرية الشيخ سعد، واعتقد أن سبب تبدل مركز اللواء إلى الثورات، والاضطرابات التي قامت في هذا اللواء، وفضلاً عن الدوافع الأمنية التي جعلت من قرية الشيخ سعد مركزاً لإدارة اللواء الذي تم بين العامين 1870م-1900م، ويشمل كلاً من[11]:

القضاء	المركز	عدد النواحي	عدد القرى
قضاء حوران	الشيخ سعد	2	49
قضاء عجلون	إربد	2	102
قضاء القنيطرة	القنيطرة	3	77 قرية و27 مزرعة
قضاء بصر الحرير	بصر الحرير	-	33
قضاء درعا	درعا	1	29
قضاء السويداء	السويداء	1	30
قضاء صلخد	صلخد	-	260
قضاء عاهرة(عريقة اليوم)	عاهرة	1	33

[11] عوض. (1969م) ، ص: 79 .

انظر أيضا: **سالنامة ولاية سورية.** (1318هـ، 1900م) . ص: 398 - 409 ومابعدها.

1-4- لـواء الكرك :

وكان يعرف باسم لواء معان، وقد تم تشكيله في العام 1893م، وفي العام 1900م، أصبح التشكيل الإداري للواء على النحو الآتي[12] :

القضاء	المركز	عدد النواحي	عدد القرى
قضاء الكرك	الكرك	3	3
قضاء معان	معان	1	8 قبائل بدوية
قضاء الطفيلية	الطفيلية	–	4
قضاء السلط	السلط	2	9

2-جهازا الشرطة والدرك في ولاية سورية العثمانية :

2-1- الجهاز الإداري في ولاية سورية:

تشكل الجهاز الإداري في ولاية سورية بعد صدور قانون تشكيل الولايات في العام 1864م، وكان المسؤول الأول عن الجهاز المدني "والي سورية" ويحمل لقب الباشا، أما أركان الولاية فهم الدفتردار " اكبر منصب للشؤون المالية في السلطنة العثمانية"، والنائب قاضي دمشق الذي عُدّ مفتشاً للحكام الشرعيين بموجب قانون الولايات، ثم لُقب بنائب المركز[13]، والمكتوبجي، وكان يُشرف على أمور تحريرات الولاية، وعمل بمعيته قلم

[12] عوض. (1969م) . ص :77. وانظر أيضا : **سالنامة الدولة العثمانية**.(1310هـ، 1893م). دفعة 48. ص:542.

[13] عوض. (1969م). ص:82 ومابعدها.

تحريرات لإجراء مكاتبات الدائرة الرسمية والمحافظة على أوراقها وقيودها، كما أُشرف على مطبعة الولاية، وقام أيضاً بإصدار حولية سنوية لولاية سورية عرفت باسم (السالنامة)[14].

أما مجلس إدارة الولاية فكان مؤلفاً من الوالي، وعضوية أركان الولاية، وهم أركان الولاية وكانوا دائمين، إلى جانب سبعة أعضاء منتخبين. يلي المجلس كبار موظفي الولاية وهم : مدير المصارف، وآلالاي بك، مأمور الأمن (الضابطية)، ومفتش العدلية، ومدير المصالح الأجنبية، ومدير الأورمان (الخراج أو الجزية)، ومدير الدفتر الخاقاني (مأمور الطابو أو الأملاك)، ورئيس مديري التلغراف والبوسته، ومحاسب الأوقاف، ورئيس الولاية، وناظر النفوس، ومدير أوراق الولاية، وبيطري الولاية، ومدير النافعة، وبدورهم أشرف كل واحد منهم على عدد آخر من الموظفين التابعين له في مراكز الألوية والأقضية [15] .

أما الجهاز الإداري في اللواء فقد تشكل من المتصرف، ومحاسب اللواء، ومدير تحريرات اللواء، ومأمور دفتر خاقاني اللواء، ومأمور نفوس اللواء[16]، وفي القضاء تشكل الجهاز الإداري من القائم مقام وكان يطلق عليه قبل صدور قانون الولايات مدير القضاء، ومدير مال القضاء، إلى جانب عدد من الكتاب تتلخص مهامهم بإدارة جميع المكاتبات والقيود والمحافظة عليها[17].

أما الجهـاز الإداري فـــي الناحية فقد اتصف بالبساطة والخـلو مـن التعقيد وكان يمثله المــختار ويساعده رجال الحكومة لتحصيل أموال الدولة المفروضة على سكان القرية.

ضَمت ولاية سورية عدداً من الدوائر الحكومية وهي :

- الدواوين والأقلام .
- الدوائر وهي : الأشغال، والزراعة، والنافعة، والأورمان (الحراج) ، وبلدية الشام، والمحاكم الشرعية (خمس محاكم)، والعدلية، والعسكرية.

---

[14] **السالنامة** : كلمة فارسية مؤلفة من سال وتعني سنة، ونامة، وتعني أوراق فهي (الأوراق السنوي) أو (الحوليه)، وأول سالنامة ظهرت في ولاية سورية كانت في عهد الوالي محمد راشد باشا 1282هـ. انظر: الحصني، محمد أديب التقي الدين.(1971م). **منتخبات التواريخ لدمشق**. 4 أجزاء، ج1.ط:1, بيروت: لبنان. دار الآفاق الجديدة. ص:518.

[15] عوض. (1969م). ص: 82-95.

[16] جلاد، فيليب يوسف.(2003م). **قاموس الإدارة والقضاء**. (ط:2)، القاهرة: مصر. دار الكتب والوثائق القومية. ص:178.

- المجالس واللجان والغرف، وهي : مجلس إدارة المعارف، ولجنة المهاجرين، ولجنة تحرير الأموال، وغرفة الحرمين الشريفين، وغرفة الزراعة، ولجان إخراج النفوس المكتومة، ومفتش إصلاحات جبل الشيخ، وأيضا ضمت ولاية سورية عدداً من المجالس الإدارية، مثل مجلس اختيارية القرية، ومجلس إدارة الناحية، ومجلس إدارة القضاء، ومجلس إدارة اللواء، ومجلس إدارة الولاية، ومجلس الولاية العمومي، والمجالس البلدية[18].

2-2- الجـــهاز القضائي :

وكـان يشرف عليــه شيخ الإسلام، وقاضي عسكر الروملي، وقــاضي عسكر الأناضول، وكان قاضي الروملي، يعين صغار قضاة الولايات العثمانية في أوروبا، وقاضي الأناضول يعين صغار قضاة الولايات العثمانية في آسيا ومصر.

وضم الجهاز القضائي : القضاء الشرعي، والمحاكم الشرعية، وكان المفتي إلى جانب القاضي يُسيرّ هذا الجهاز، ولكن لكل منهما عمل مستقل عن الآخر[19] . وكان إلى جانب القضاء الشرعي القضاء النظامي والمحاكم النظامية، وضمت عدداً من الدوائر[20].

2-3- الشرطة والدرك في ولاية سورية :

ارتبطت قوى الأمن في ولاية سورية بالجهاز المدني، ويشرف عليها ضابط تحت أمرة الوالي، ولكن ذلك لم يمنع من وجود علاقة قوية بين هذا الجهاز والجهاز العسكري؛ لأن كلاً منهما يكمل الآخر في حفظ الأمن وتوطيده، علماً أن ولاية سورية لم تعرف جهاز أمن منظم قبل عصر التنظيمات؛ بل كانت الحاميات العثمانية

---

[17] عوض.(1969م). ص:96-100.

[18] عوض. (1969م). ص:82-110.

[19] رستم، أسد.(1933م). **الشيخ أحمد الغر والقضاء في بيروت قبل مائة عام**. 31 مجلد، مجلد6. ط:1، بيروت: لبنان.مؤسسة هنداوي، ص:401-408.

[20] للتفصيل في الجهاز القضائي انظر: عوض.(1969م)، ص: 111-138.

إلى جانب قوات الوالي الخاصة من المرتزقة. هي من تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام [21]. ولكن بموجب نظام الولايات فقد شكلت السلطنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قوات أمن خاصة جعلتها تحت إمرة الوالي، وأعطته الصلاحيات بنقل هذه القوات من مكان لآخر داخل حدود الولاية، وعينت ضابطاً (آلالاي بك) برتبة ميرلاي، (تعادل حالياً رتبة عميد) قائداً لقوة الأمن، وحولت مسؤولية هيئة ضابطة اللواء العمومية إلى أكبر ضباط الضابطة الموجودين في اللواء، على أن تتبع أنظمة الضابطة وتعليماتها, وبعد ذلك أصدرت السلطنة عدداً من الأنظمة لتنظيم إدارة الضابطة. فصدرت في العام 1867م تعليمات تضمنت تعريفات تتعلق بانتخاب مأموري التفتيش وصفاتهم، وفي العام 1869م صدر نظام إدارة الضابطة في ثلاثين مادة، وفي العام نفسه صدر نظام اختص بوظائف محاكم الضابطة، وفي العام 1870م صدرت تعليمات تتعلق بوظائف العساكر الضابطية[22] وفي العام 1878م تشكل جهاز الشرطة في ولاية سورية من قبل الصدر الأعظم مدحت باشا[23]، في زمن السلطـان عبد الحميد الثاني (1842–1918م)، وقد حظي هذا الـجهاز بالاهتمام والعناية من خلال إصدار التعليمات والأنظمة الخاصة به، كما حظي بالاهتمام من قبل الأسر العريقة في بلاد الشام، وذلك بترغيب أبنائها في الانضمام لسلك الشرطة، وبالأخص عقب قيام مدحت باشا بإصدار التوجيهات بقيادة الجند والشرطة في ولاية سورية من قبل ضباط عرب، وعندما عُين أسعد أفندي في العام 1890م مديراً لشرطة دمشق قام بتحسين أوضاع أفراد الشرطة من خلال الكشف عن الفاسدين والمرتشين، كما سعى إلى استقطاب أشخاص من أصحاب الكفاءة والسمعة الحسنة من أجل التطوع بسلك الشرطة [24]، الذي حرصت السلطة العثمانية على تطويره وذلك ببناء مدرسة في الأستانة لتخريج رجال الشرطة، من أجل تطبيق القوانين والأنظمة والسهر على راحة المواطنين.

---

[21] غازي، إبراهيم.(1999م). **نشأة الشرطة وتاريخها في سورية**. ط:1، دمشق:سورية. دار العلم الحديث. ص:122.

[22] **الدستور العثماني**.(1301هـ). نظام إدارة الضابطة 11 ربيع الأول 1286هـ. ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل، تدقيق خليل أفندي الخوري. مجلد2. بيروت: لبنان. المطبعة الأدبية ص:647–685.

[23] **مدحت باشا(1822–1884)**: هو ابن حاجي أشرف أفندي أبو الأحرار، ولد في إسطنبول وكان أبوه قاضياً تقلب بالوظائف حتى أصبح والياً على الطونه ثم انتقل إلى الأستانه وأصبح رئيسا لمجلس شورى في الدولة، ثم عين والياً على بغداد 1869–1871م، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، تولى منصب الصدر الأعظم، وأصدر الدستور الثاني 1876م، وعندما تعارض مع السلطان عبد الحميد حول أمور الدولة سافر إلى أوروبا، وبعد ذلك انتقل إلى أزمير حيث اعتقل وحكم عليه بتهمة المشاركة بقتل السلطان عبد العزيز، لكن السلطان عبد الحميد نفاه إلى الحجاز، وهناك قتل بأمر السلطان. انظر: الزركلي، خيرالدين. (1999م). **الاعلام**. 8 أجزاء، ج7. (ط:7)، ص:195.

[24] **مجلة الشرطة.**(1921/8/15م). مقالة بعنوان الشرطة في سورية بقلم أحمد حمدي الجلاد. العدد1. ص:4– 5.

كما أنشأت مدرسة في ولاية بيروت لتدريب عناصر الشرطة من أبناء ولاية بيروت، وحلب، وأضنة، ولواء القدس، وقد حرصت السلطنة على إرسال بعثات ضباط الشرطة الى أوروبا لاكتساب المهارات المتطورة في التدريب، والمهام القتالية [25]، وأصدرت السلطنة العثمانية أيضاً القوانين اللازمة لتنظيم جهازي الشرطة والدرك بإحداث نظام المخافر الشرطية ويرأسه شرطي مدرب ومثقف[26].

كما قامت ببناء دار للحكومة التي عرفت باسم السرايا في العام 1900م، على ضفة نهر بردى في عهد الوالي حسين ناظم باشا والي دمشق[27]، التي أصبحت فيما بعد مقراً لوزارة الداخلية (انظر الشكل الرقم1)، ومن ثم تم إنشاء بناءٍ خاص لمقر الشرطة على ضفة نهر بردى جانب دار الحكومة بعد العام 1901م،(انظر الشكل رقم2) وحالياً يشغل البناء إدارة الحراسة والحماية[28].

2-3-1 – التعريف بجهازي الشرطة والدرك :

2-3-1-1- تعريف الشرطة :

- الشرطة لغة : مصدرها كلمةً شرط، وقد وردت بمعانٍ عدة، نذكر بعضاً منها[29]:

- الشَّرط: وجمعها شُرَط، مفردها شرطي، والشرطة في السلطان من العلامة والإعداد، ورجل شرطي، وشرطي منسوب إلى الشرطة، والجمع شُرَط، وكانت تسميتهم بذلك لأنهم أعدو لها، وأظهروا أنفسهم بعلامات، متل نصب الأعلام على مجالسهم حتى يعرفهم الناس[30].

---

[25] غازي. (1999م). ص:128.

[26] غازي. (1999م). ص:141.

[27] **حسين ناظم باشا(1848-1913م)**: تولى ولاية دمشق ثلاث مرات الأولى كانت عام 1895م والثانية عام 1909م بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني واستمر لمدة عام ثم الثالثة سنة 1911م وبنفس العام استبعد من الولاية. انظر: المنجد، صلاح الدين. (1949م) **ولاة دمشق في العهد العثماني**.ط:1، دمشق: سورية. مكتبة أمازون. ص: 94.

[28] لطفي، فؤاد لطفي. (1911م). **التاريخ العربي لدمشق 1516-1918.** ط:1، دمشق: سورية. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. وزارة الثقافة. ص: 343. وانظر أيضا: تاريخ وزارة الداخلية الشرطة والدرك.(2020م). ط:1، دمشق:سورية. مطابع وزارة الداخلية. ص: 141.

[29] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري.(2016م). **لسان العرب**. القاهرة:مصر. دار المعارف. ص: 2235 ومابعدها.

[30] البطليوسي، أبي محمد عبدالله بن محمد السيد.(1996م). **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**-تحقيق مصطفى السقا – حامد عبدالحميد. ط:1، القاهرة: مصر. دار الكتب المصرية. ص: 159.

كان رجال الشرطة يضعون أشرطة على شكل عصائب للرأس والذراع من اللون الأحمر، ووضعت شرائط حمراء في قبعات كبار الضباط، وقادة الشرطة، وعلامات في صدورهم على جانبي العنق، ووضعت شرائط باللون الأحمر على أذرع المختصين القائمين بحفظ الأمن والنظام[31].

– الشُّرطة : هم أول كتيبة تشهد الحرب، وتتهيأ للموت .

– شرطة السلطان : نخبة أصحابه الذين يقدمهم على غيرهم من جنده .

– الشرط: المفرد، والجمع والمذكر والمؤنث واحد.

ورد في معجم مقاييس اللغة " فأما الشرط التي هي الزوال فان وجه القياس فيها تشرط؛ أي تقدم أبدا للنوائب قبل الجبار" فهي كالذي قلناه في قوله" فاشرط فيها نفسه، أي جعلها علماً للهلاك"[32]. ذكر القلقشندي(1355–1418م) نسبة الشرطة إلى ذلك لأنهم يتحدثون في أرذال الناس وسفلتهم ممن لامال له من اللصوص ونحوهم[33].

– الشرطة اصطلاحاً :

تختلف التسمية اصطلاحاً من دولة لأخرى، رغم تشابه الأعمال التي تقوم بها الشرطة، والواجبات الملقاة على عاتقهم، وقد وردت تعاريف عدة للشرطة، نذكر بعضاً منها :

الشرطة هي:

- "هيئة منوط بها المحافظة على الأمن الداخلي وتدعيمه، وتنفيذ القاعدة القانونية، وعصمتها من كل محاولة للتعدي عليها"[34]
- "الهيئة النظامية المكلفة بحفظ الأمن والنظام وتنفيذ أوامر الدولة وأنظمتها"[35]

---

[31] الفحام، إبراهيم.(1960م). مقالة بعنوان: **الشرطة بعصر الخلفاء الراشدين والأمويين**. مجلة الأمن العام المصرية. العدد1. القاهرة:مصر. وزارة الداخلية المصرية. ص: 55.

[32] أبو الحسين،أحمد بن فارس زكريا. (1979م). **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام هارون. عدد المجلدات6. مجلد رقم3، القاهرة:مصر. دار الفكر. ص: 261.

[33] القلقشندي، أحمد علي.(1922م).**صبح الأعشى في كتابة الانشاء**.14جزء.ج5.القاهرة:مصر. دار الكتب المصرية. ص: 450.

[34] ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري،وعوض.(1994م). **موسوعة العلوم السياسية**.ط:1، الكويت:الكويت. جامعة الكويت.ص: 506.

[35] المعلمي، يحيى عبدالله.(1982م). **الشرطة في الاسلام وتطورها في القرن الرابع عشر**. ط:1، الرياض:السعودية. مكتبة عكاظ. ص: 3.

- "مجموعة من الأشخاص الذين يعهد إليهم سيادة حكم القانون"[36]
- "فئة من الرجال المختارين كانوا في ظل الخليفة يعاونون ولاة الأقاليم في حفظ الأمن والنظام، وهم الذين يبدؤون القتال وتتيهأ للموت"[37].

وقد اختلف تعريف الشرطة في المراحل الأخيرة بالنسبة إلى الدولة السورية[38].

2-3-1-2- تعريف الدرك :

الدرك لغـة : " اللحاق والوصول إلى الشيء، ويقال مشيت حتى أدركته زمانه وأدركته ببصري؛ أي رأيته وتدارك القوم تلاحقوا أي لحق آخرهم أولهم" [39].

الدرك اصطلاحـاً : قوة عسكرية يعُهد إليها بالمحافظة على الأمن العام، والواحد منهم دركي[40].

3-3- تقسيمات جهاز الأمن :

قسمت عساكر الضابطة في الولاية بموجب نظام إدارة الضابطة إلى قسمين : كان الأول هو الخيالة، أما الثاني فكان المشاة، وشكّل هذان القسمان ألالاياً واحداً، وقسم الآلآي من 2 إلى 10 طوابير، وكل طابور قُسم إلى بلوكات والبلوك قُسم من 5 إلى 10 طواقم. وكان طاقم الخيالة يختلف عن طاقم المشاة من حيث العدد؛ فطاقم الخيالة يتألف من أربعة فرسان، أما طاقم المشاة فكان يتألف من ثمانية أنفار (أفراد)، يُضاف إليهم اثنان من صف الضباط، أحدهما وكيل الحرس، والآخر معاون وكيل الحرس, وتألفت هيئة ضباط البلوك من رئيس البلوك، ومعاون رئيس البلوك، وأمين دفتر اليومية، وخُص كل لواء بطابور من عساكر الضابطة يوزع على أقضية اللواء[41]، وكانت التقسيمات كالآتي:

---

[36] القاموس الأمني.أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.(1418هـ). **القاموس الأمني**. الرياض: السعودية. مطبعة أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. ص: 174.

[37] الشنتناوي، أحمد، وخوريش، إبراهيم زكي، ويونس، وعبدالحميد.(1412هـ-1998م). **دائرة المعارف الإسلامية**. 17مجلد، مجلد3. ط:1، الشارقة:الإمارات العربية المتحدة. دائرة المعارف-مركز الشارقة للإبداع الفني. ص: 192.

[38] للتفصيل انظر إلى الصفحة رقم (49 هامش)حول تطور تعريف جهاز الشرطة في سورية.

[39] **لسان العرب**، (د.ت) مادة عسس، ص: 1363.

[40] معلوف، لويس.(1966م). **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**. بيروت: لبنان. دار المشرق المطبعة الكاثوليكية. ص: 213.

[41] عوض. (1969م). ص: 156.

3-3-1- قوة الشرطة (ضبطية): أسست السلطنة العثمانية جهاز الشرطة في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839-1864م) وذلك في العام 1845م، وأنيط بها مهمة الخدمة ضمن مراكز الاقضية من أجل تبليغ المذكرات العدلية والإدارية، وتقديم المؤازرة لمشاريع القرى من أجل جباية الأمول الأميرية ونشر الأمن وتطبيق القوانين، وتعقّب الأشقياء والخارجين على القانون، وإلقاء القبض عليهم، والإسهام في إطفاء الحرائق، والقيام بأعمال الحراسة التي تحتاج إليها مصالح الدولة وملاحقة الذين يتحركون ضد الدولة والبلاد، ولم يكن لديهم القدرة الكاملة للقيام بواجباتهم على الوجه المطلوب، لعدم توفر الإمكانيات على مطاردة اللصوص، وأحيانا يُستعان بالعسكر النظامي لتنفيذ بعض المهام التي لايمكن تنفيذها[42].

3-3-2- قوة الدرك: أسست في عهد السلطان محمود الثاني (1785-1839م) وذلك في العام 1839م، التي طُبقت في باقي الولايات العربية التي وقعت تحت السيطرة العثمانية[43]، وكانت مهمتها الحفاظ على النظام العام في المناطق التي تقع خارج اختصاص جهاز الشرطة، وملاحقة الأشقياء، وقمع التهريب على الحدود، وتولت أعمال المخافر في الأرياف، ولما كان السلطان محمود الثاني متأثراً بالفرنسيين فإنه أخذ نظام الدرك منهم[44].

3-3-4- قوة المفتشين (البوليس): صدر نظام المفتشين في العام 1867م، وكانت وظيفة المفتش التحقيق في المخالفات، ومراقبة الأجانب، وتنظيم محضر فيها، والتدقيق في جوازات السفر بالمطارات والموانئ، ومراقبة الأسعار، والأوزان، والإشراف على نظافة الشوارع، وتتراوح رواتبهم من 250 إلى 750 قرشاً، ولهم الحق باستخدام عناصر الشرطة عند الضرورة[45].

بلغ مجموع القوات الثلاث في العام 1882م ألفين وخمسمائة وعشرين نفراً[46].

---

[42] الخوري، بشارة خليل.(2016م). **حقائق لبنانية من21 أيلول 1943م إلى 31 كانون أول 1946م**. مجلد3. ط:1، بيروت: لبنان. منشورات أوراق لبنانية. ص:32. وانظر **الدستور العثماني**.(1031هـ). نظام إدارة الضابطة 2 ربيع الأول 1286هـ. مجلد2. الفصل الثالث. المادة 20. ص:650.

[43] هناك بعض الدول العربية التي لازالت تطلق على جهاز الشرطة مسمى قوات الدرك، كما هو الحال في الجمهورية اللبنانية ، المملكة الأردنية الهاشمية.

[44] المحمد، محمد رهبان. (2010م). **المسؤولية التأديبية لضباط الشرطة والموظفين العامين دراسة مقارنة في النظام التأديبي الفرنسي والمصري والسوري**. ط:1، القاهرة:مصر. مطابع الهندسة. ص: 124.

[45] **الدستور العثماني**. (1301هـ). نظام إدارة الضابطة 11 ربيع الأول 1286هـ. مجلد2. الفصل الأول. المواد من 1 حتى 7. ص: 647 .

[46] **سالنامة ولاية سورية**. (1299هـ-1881م). ص: 114.

3-3-5- هيئة أركان قوة الأمن :

كان يترأس هذه الهيئة ضابط برتبة آلاي بك، وكانت دمشق مكان استقراره، يساعده ضابط آخر باسم أمين إدارة القوة، وشكل في دمشق أيضا مجلس آلاي برئاسة (الآلابكي) وعدد من كبار ضباط شرطة الولاية، وكان رئيس الطابور (طابور أغاسي) يقيم في مركز الولاية، وقد شكل مجلس طابور في الألوية التي وُجدَ فيها أغوات طوابير من كبار ضباط الطابور، أما رئيس البلوك(بلوك أغاسي) فقد أقام في مركز القضاء[47].

3-3-6- شروط الخدمة في جهاز الشرطة والدرك:

كان يتم الاعلان للتطوع في جهاز الشرطة والدرك بموجب بلاغ من قبل الوالي، وبأمر موجه الى المديريات كلها، والقائم مقام متضمناً شروط التعيين وهي :

- أن يتراوح عمره مابين (23 حتى 30) سنة، في حين ورد عند عبد العزيز عوض[48]، سن التطوع بين (20-50) سنة، و اعتقد أن الأصح هو السن مابين (23 حتى 30) سنة، لأنه ينسجم مع معايير اللياقة والفتوة والقوة الواجب توفرها في عناصر رجال الشرطة والدرك.
- أن يجيد القراءة والكتابة.
- ألا يقل الطول عن 164سم.
- ألا يكون محكوما بجناية أو جنحة .
- ألا يكون سبق و أن عمل بالخدمات الخسيسة مثل: السرقة، والأعمال المنافية للآداب العامة، وتعاطي المخدرات .
- أن يكون سالماً من العلل والأمراض.
- أن تشهد له دائرة الشرطة أنه من أصحاب السيرة الحسنة.

يخضع المتطوعون الجدد للتدريب النظري والعملي ضمن مدارس خاصة أنشئت للتدريب، ويتعلم فيها المتطوع أصول الحركات، وتقديم السلاح، والقتال، والرماية، لغة التعليم هي العثمانية، ثم أصبحت باللغة

---

[47] عوض. (1969م). ص: 159.

[48] عوض.(1969م). ص:157.

العربية. بعدها يُعين الضباط بقرار من الوالي، وقد حُددت مدة الخدمة من قبل الضابطة بسنتين كاملتين باستثناء بعض الحالات التي يتوجب عزلهم قبل إتمام مدة مأموريتهم، وهي الاستعفاء، أو الحكم عليهم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر، أو ثلاث مرات في السنة بسبب الإهمال والتقصير، أو القيام بحركات منافية لشرف الضابطة أو المرض الشديد[49]، بعد استعراض شروط التطوع أجد أن هذه الشروط لازال معمول بها في كثير من البلاد العربية بما فيها سورية.

3-3-7-مرتبات عناصر قوى الأمن :

حُددت رواتب رجال الشرطة في كل ولاية بخمسين قرشاً، أما راتب مأمور الشرطة فحدد بمئة قرش، والمفوض بثلاثمئة وخمسين قرشاً، وكانت هذه المرتبات قليلة؛ فقد تقاضى الخيالة 25% زيادة على رواتب المشاة، كذلك صرفت الدولة للأفراد (جرابات) وهي عبارة عن كمية من الخبز يومياً، كما صُرف علف لدوابهم، وصرفت لهم ملابس رسمية بسيطة ولكنها غير كافية[50].

3-3-8- ترقيات قوى الأمن:

يجري ترفيع الضباط والعناصر من قبل الوالي، وحسب الحاجة، ومن دون وجود قانون ناظم لذلك، وأحياناً يلجأ الوالي لترقية مُرافق النساء، أو سائس الخيل، ويعزل بعضهم لأسباب مزاجية[51].

3-3-9- لباس قوى الأمن :

كان لباس قوى الأمن مشابهاً للباس الرسمي للجنود من الأتراك، ولاسيما أن ارتداء الزي العسكري الرسمي يعطي هيبة لصاحبة، وهذا ما يساعد على فرض النظام، ويؤثر على الانضباط[52]، ومن خـلال اللباس المـوجود في متحف وزارة الداخلية السورية في كليـة الشرطة المحدث في العام 2005م، فإنه يتألف من بدله

---

[49] **الدستور العثماني**.(1031هـ). نظام ادارة الضابطة 2 ربيع الأول 1286هـ . مجلد 2. الفصل الثاني. المادة 25. ص: 649. وانظر أيضا: **تاريخ قوى الامن الداخلي اللبناني**. (2007م). ط:1، بيروت:لبنان. المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي اللبناني، ص: 27- 28.

[50] **الدستور العثماني**. (1031هـ). نظام إدارة الضابطة 3 ربيع الأول 1286هـ. مجلد2. الفصل الثالث. المادة 13-16. ص: 651.

[51] **تاريخ قوى الأمن الداخلي اللبناني**. (2007م). ص: 57.

[52] **الدستور العثماني**. (1031هـ). نظام إدارة الضابطة 2 ربيع الأول 1286هـ. مجلد2. الفصل الثالث. المادة 17-18. ص: 649.

رسمية، من جاكيت طويلة وبنطال من اللون الزيتي، ويتوسط البدلة الرسمية نطاق عريض من الجلد، وجزمة جلد ذات ساق طويل، وطاقية رأس سوداء اللون ومن الفرو، وعليها من الأعلى شريط بلون أخضر على شكل إشارة زائد، ويوجد على قبة البدلة الرسمية هلال ونجمة(انظر الشكل رقم 3).

3-3-10- المحاسبة :

وضعت السلطنة العثمانية قانوناً لمكافحة الفساد ضماناً لحقوق المواطنين، ولمنع تقاضي الرشاوي، ومنع التجاوز، وذلك بالمادة 109 من قانون الجزاء الهمايوني[53] وقد أوجدت السلطة العثمانية قوانين رادعة لكل من يخالف الأوامر مهما كانت رتبته، وفي حال التجاوز تفرض بحق المرتكب أشد العقوبات لتصل لحد الطرد من الخدمة حسب المادة 111 من قانون الجزاء الهمايوني[54].

3-3-11- التسليح :

وقع على عاتق جهازي الشرطة والدرك المحافظة على الأمن والنظام العام، ومطاردة الأشقياء، وقطاع الطرق، وكان سلاحهم بسيطاً، وقامت الدولة بتسليح كل عنصر ببندقية عثمانية، ومسدس، وسيف قصير أو خنجر حسب المتوفر[55](انظر الشكل رقم4). وحددت السلطنة العثمانية عقوبة رادعة للعنصر الذي يقوم ببيع سلاحه، أو إتلافه عمداً أو تسليمه لآخر، وحُددت العقوبة بالحبس لمدة سنة، والطرد من سلك الشرطة أو الدرك بموجب المادة 93 من قانون الجزاء الهمايوني[56].

3-3-12- الرتب والشارات :

كانت رتب الضباط والعناصر تختلف من رتبة إلى أخرى، وفيما يأتي سنذكرها وما يماثلها:

---

[53] **الدستور العثماني**. (1031هـ). تعليمات بحق وظائف العساكر الضابطة العسكرية 15صفر 1287هـ. المادة 26. ص: 657. وانظر **قانون الجزاء الهمايوني**.(1916م). ترجمة: معد سليم رستم باز، بيروت: لبنان. المطبعة الأدبية. المادة 109.ص: 70-71.

[54] **الدستور العثماني**. (1031هـ). تعليمات بحق وظائف العساكر الضابطة العسكرية 15صفر 1287هـ. المادة 27-28. ص: 655. وانظر قانون الجزاء الهمايوني. (1916م). المادة 111.ص: 71.

[55] **الدستور العثماني**.(1031هـ). نظام إدارة الضابطة 3 ربيع الأول 1286هـ . مجلد2. الفصل الثاني. المادة 16. ص:649.

[56] **الدستور العثماني**. (1031هـ). أمور محاسبات العساكر الضابطة 23 ربيع الأول 1284هـ. الفصل الرابع. المادة 27. ص: 664. وانظر قانون الجزاء الهمايوني. (1916م). المادة 93.ص: 59.

الرتبة العثمانية	الرتبة الحالية المقابلة لها
مشير	مشير / مارشال
برنجي فريك	فريق أول
فريك	فريق
ميرلوا	لواء
ميرلاي	عميد
قائم مقام	مقدم
بكباشي	مقدم
صاغ كول اغاسي	رائد
يوزباشي	نقيب
ملازم ايفل	ملازم أول
ملازم ثان	ملازم ثان

رتب صف الضباط والأفراد :

الرتبة العثمانية	الرتبة الحالية المقابلة لها
الباش جاويش	مساعد /معاون

جاويش	رقيب
الأونباشي	عريف
نفر	جندي[57]

3-3-13- ازدياد نسبة ارتكاب الجريمة في المجتمع وأثرها على جهاز الشرطة والدرك:

اتخذت إجراءات عدة في ولاية سورية لتأمين حفظ الأمن والنظام، وفرض سيادة القانون بسبب ازدياد نسبة ارتكاب الجريمة، كان من أهمها:

إحداث مخافر للحراسة في المناطق النائية، ورفد المخافر بعدد إضافي من العناصر من أجل تحقيق الغاية المرجوة[58]. وبالعودة إلى سالنامة ولاية سورية تبين بالأرقام عدد الجرائم الواقعة مابين شهر أيلول لعام 1881م إلى أواخر شهر آب لعام 1882م وهي :

حوادث القتل 107، والسرقة 28، والاغتصاب 160، وإسقاط جنين 4، وقتل شنيع 6، وإزالة بكارة 20، وبإجراء المقارنة بالإحصائيات الواردة في سالنامة بعد ثلاث سنوات بالفترة الواقعة بين شهر آب لعام 1882م ولغاية شهر تموز لعام 1885م نجد أنه هناك ازدياد في عدد الجرائم المرتكبة، وهي :

حوادث القتل 226، والسرقة 778، وإسقاط جنين 20، وجرح وضرب 1737، وقتل شنيع 158، وإزالة بكارة 49[59].

ومع ازدياد معدل ارتكاب الجريمة استطاعت السلطة العثمانية بالربع الأخير من القرن التاسع عشر فرض نفوذها وسطوتها، والعمل على جمع الضرائب، وتوطيد الأمن في المدن والأرياف، حيث امتثل الأهالي لسلطة الدولة، وتجنب الاحتكاك معها.

---

[57] سلوم، يوسف إبراهيم. (2000م). **معجم المصطلحات العسكرية**. ط:1، الرياض: السعودية. مكتبة العبيكان. ص: 218 ومابعدها.

[58] الحصني. (2002م). ص: 281.

[59] بيك، ف. (1998م). **تاريخ شرق الأردن وقبائلها**. ترجمة بهاء الدين طوقان. ط:1، عمان: الأردن. الدار العربية. ص: 181.

من خلال ما تم عرضه حول حد السلطنة من الجريمة نجد أن سطوة الدولة لم تكن مهابة في كل الأماكن والأوقات، ولكن في أواخر وجودها وبالأخص في السنوات العشر الأخيرة لجأت السلطنة إلى وسائل العنف لردع المتمردين والخارجين على القانون، وبالأخص في حوران والكرك، حتى إنها أصدرت أحكاماً بالإعدام بحق المقبوض عليهم في ميدان المرجة بدمشق، ومن أجل توطيد الأمن في منطقة حوران أرسلت حملة عسكرية لهذا الغرض، وحتى الصحافة الصادرة في استنبول اهتمت بنشر الأخبار الخاصة بتتبع الأشقياء والمطلوبين[60].

3 – الشرطة والدرك في عهد الحكومة العربية في دمشق 1918–1920م :

في مطلع تشرين الأول لعام 1918م أُعلنت حكومة عسكرية في دمشق استمدت سلطتها من الشريف حسين بن علي (1854–1931م)، وكانت بإمرة ابنه الأمير فيصل[61] (1883–1933م)، القائد العام للقوات العربية، وفي 3 تشرين الأول 1918م قام الجنرال إدموند اللمبي Edmund Allemby (1861–1936م)، القائد العام لقوات الحلفاء (بريطانيا– إيرلندا– فرنسا–روسيا) بعد قدومه إلى دمشق لتثبيت الإدارة في المناطق المحررة من الاحتلال العثماني، واقتضت هذه الإجراءات أن يتولى القائد العام للقوات الحليفة المسؤولية الكاملة إلى أن تُعقد التسوية النهائية في مؤتمر الصلح في باريس. وفقاً لهذه الإجراءات قُسمت سورية إلى ثلاث مناطق:

- **إدارة عسكرية في المنطقة الشرقية،** تمتد من العقبة حتى دمشق، ويعمل بها الحكام العسكريون والموظفون المدنيون من العرب تحت إدارة فيصل، وهو المسؤول أمام اللمبي عن طريق ضابط ارتباط بريطاني في دمشق، يعين إلى جانبه ضابط ارتباط فرنسي للمشورة.
- **المنطقة غرب الأردن (فلسطين):** تؤضع تحت الإدارة العسكرية البريطانية المباشرة .
- **المنطقة الغربية (جنوب صور إلى ما وراء أنطاكية ، واسكندرون بما فيها لبنان، ولواء طرابلس، واللاذقية، وجبال اللاذقية):** ويعُهد إلى الفرنسيين إدارتها، ويكون ذلك تحت قيادة اللمبي. ولما احتج فيصل على هذه الإجراءات أكد اللمبي أنها مؤقتة[62]، واعتقد أنها محاولة مكشوفة من اللمبي لكسب الوقت والتسويف وإحكام القبضة الأمنية.

---

[60] **سالنامة ولاية سورية**. (1303هـ–1885م). دفعة 18. ص: 209.

[61] **فيصل بن الحسين بن علي الحسين الهاشمي:** (1833–1933) ولد بالطائف، من أشهر ساسة العرب في العصر الحديث، زار دمشق عام 1916م أقسم الخلاص للجمعية العربية للفتاة السرية، ثار مع والده على الترك 1916م، وتولى قيادة الجيش الشمالي ثم سمي قائداً للجيش العربي، دخل سورية عام 1918م، سافر إلى باريس نائباً عن والده في مؤتمر الصلح وعاد إلى دمشق في 1920/3/8م، وعين ملكاً دستورياً على البلاد السورية، شهد معركة ميسلون في 1920/7/24م ودعته الحكومة البريطانية لحضور مؤتمر عقدته في القاهرة عام 1920م برئاسة تشرشل، وعين ملكاً على العراق. انظر: الزركلي. (1999م). ج5. ص:165–166.

[62] للتفصيل انظر: قاسمية، خيرية.(1982م). **الحكومة العربية في دمشق بين 1918–1920م**. (ط:2)، دمشق: سورية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع. ص: 46.

حال ضغط الظروف الخارجية التي واجهتها الحكومة الوليدة من دون التفرغ لتوطيد أسس الدولة الجديدة، وأصبح جزء من التطورات صدى للأحداث الدولية التي كانت تجري وقائعها بعيداً عن المسرح العربي في الجلسات السرية والعلنية لمؤتمر باريس للسلام، الذي عقده الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى في العام 1919م ليقرروا فيه كيف يقتسمون غنائم المنهزمين، وقد توضحت خلال هذه الجلسات مساوئ السياسية المتاقضة التي اتبعتها بريطانيا تجاه المشرق العربي في أثناء الحرب، ولعبت فيه عوامل خفيه قررت مصير أجزاء كثيرة من المشرق العربي خلال السنوات التي تلت إعلان الحكومة، وكانت سورية موضوع مشاحنات مؤتمر باريس للسلام لعام 1919م الذي تم فيه إعداد خمس معاهدات سلام رئيسية هي : معاهدة فرساي 28 حزيران 1919م مع ألمانيا، ومعاهدة سان جيرمان 10 أيلول 1919م مع النمسا، ومعاهدة نوبي 27 تشرين الثاني 1919م مع بلغاريا، ومعاهدة ترمانون 4 حزيران 1920م مع المجر، ومعاهدة سيفر 10 آب 1920م مع الدولة العثمانية، ونُقحت لاحقاً بمعاهدة لوزان 24 تموز 1923م مع الجمهورية التركية[63].

كان الوفد العربي المرافق للأمير فيصل هو الوفد الوحيد الذي يمثل القضية العربية في المؤتمر من أجل المطالبة بالاستقــلال، وأن الحلفاء لم يسمحوا لفيصل بحضور مؤتمر الصلح في باريس بصفته حليفاً منتصراً، وبعد وساطة بريطانيا سُمح له بالحضور كمراقب، مايفضح نوايا الغرب الاستعمارية اتجاه تركة الدولة العثمانية وانقضى شهر مــن المداولات منذ مؤتمــر السلم من دون أن يتوصل الحلفاء إلى حل لمشكلات الدولة العثمانية بما فيها البلاد العربية، على الرغم من وجود اتفاق داخلي عام داخل أوساط المؤتمر بأن الدولة العثمانية يجب أن تُجزأ وفقاً لبنود الاتفاقيات السرية مع تغير ظاهري وخاصة بعد إقرار مبدأ الانتداب الذي هو صيغة مهذبة اختُرعت تطبيقاً لمبدأ حق تقرير المصير في ميثاق عصبة الأمم، وبناءً على اقتراح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون.

اتخذ مؤتمر السلم قراراً في 25 آذار 1919م بإرسال لجنة دولية برئاسة (كنغ كراين)[64] لمعرفة رغبات السكان في منطقة " الشرق الأدنى" وتكوين رأي حول تقسيم المنطقة وتوزيع الانتدابات فيها، وتولى فيصل بنفسه

[63] Lansing, RO. (1921).**The big four others of the Peace Conference**, London.P: 97-99.

[64] قاسمية. (1982م). ص: 112.

قيادة الحملة السياسية للإعداد للجنة التحقيق. تلقى فيصل تفويضاً من وفود أعيان البلاد العربية لإدارة سياسة البلاد الخارجية والداخلية وذلك في بهو دار الحكومة في دمشق في 5 أيار 1919م، وعاهدهم على الاستقلال، كما أخذ الموافقة على عقد مجلسٍ منتخبٍ لوضع القوانين في سورية، وجرى انتخاب أعضاء المؤتمر السوري الذين يمثلون المناطق الثلاث التي قُسمت إليها بلاد الشام، وذلك في حزيران لعام 1919م وطالب أعضاؤه باستقلال سورية بكاملها، ورفضوا مطالب الصهيونية في فلسطين، وأبلغوا قرارهم إلى لجنة(كنغ كراين) الأمريكية[65].

بعد رحيل اللجنة في صيف 1919م كان المؤتمر والأحزاب والجيش والبلاد بوجه عام في حالة قلق وعدم استقرار، بسبب عدم التوصل إلى تسوية حول تقرير مصير البلاد، ونظم الأهالي المظاهرات تعزيزاً لمواقفهم، وبدأت الحركات الثورية على حدود المنطقة الغربية، وقرر الشعب التطوع في الجيش وهذا ما دفع اللمبي بتوجيه تحذير إلى فيصل ، وكمظهر للنشاط الشعبي ولدت "حركة اللجنة الوطنية العليا لتهيئة المقاومة ضد الفرنسيين"، وأسست فروعاً لها في كل مدن سورية وقراها، ووجدت المعارضة الوطنية، تعبيراً لها في المؤتمر السوري بصفته ممثلاً لإرادة الشعب، واتخذ قراراً في 24 تشرين الثاني 1919م يقضي بالدفاع عن وحدة البلاد، ولكن المواجهة كانت بين الأماني الوطنية والمخططات الأجنبية التي بلغت أوجها، وفي مطلع تموز لعام 1920م قررت فرنسا بسط سيطرتها على سورية الداخلية، ووضع حد للحكومة فيها التي كانت تسميها

لم تمنع الظروف السياسية القلقة قبل فرض الانتداب من دون اهتمام الحكومة العربية بإعادة بناء البلاد التي خرجت من الحرب، فاتخذت تدابير سريعة وإيجابية لتحسين الوضع الاقتصادي على أسس حديثة بقدر ماتسمح به الإمكانات على المستوى المالي والزراعي والصناعي والتجاري لزيادة الإنتاج والثروة العامة، وتخفيف وطأة الغلاء، كما اتبعت سياسة تعليمية وثقافية من خلال توسيع التعليم وتطويره، وكان لاتساع أعمال ديوان المعارف، وازدياد نشاط مركز التأليف والترجمة أن فصل إلى قسمين اختص القسم الأول بإعمال المعارف

---

[65] للتفصيل حول توصيات اللجنة انظر: أنطونيوس، ج. (1987م). **يقظة العرب– تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسدي، وإحسان عباس. بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص: 600–616. انظر أيضا:

Hurewitz. J.C. (1956). **Diplomacy in the near and middle east vol II. (1914-1956)**, NewYork. P66-P74.

العامة، أما القسم الثاني اهتم بأمور إصلاح اللغة العربية وتنشيط التأليف والتعريب والإشراف على المكتبات، والآثار كما تجلى في هذا العهد مظاهر نشاط ثقافي أسهم به الأهالي وشجعته الحكومة ، فتشكلت الصحافة، وأُنشئت النوادي الثقافية .

أظهرت الحكومة أيضا اهتماماً واضحاً بأمور الصحة العامة من حيث تأسيس الأماكن، وتأمين الأطر العلمية، والتجهيزات الصحية، وسنّ القوانين والأنظمة، والإشراف على المستشفيات العامة التابعة لرئاسة الصحة العربية، وقد سعت الحكومة أيضاً إلى إيجاد نظام قضائي يلائم حاجات المجتمع. واستمر العمل بالقوانين العثمانية في بداية عهد الاستقلال مع تعديل جزئي كما يظهر تدريجياً بحسب مقتضى الحال. وبالنسبة إلى التنظيم العسكري فقد تأسس ديوان الشورى الحربي بعد انتهاء مهمة الثورة العربية، وأصبح الجيش العربي نظاماً مؤلفاً من ثلاث فرق عسكرية نظامية في دمشق وحلب وعمان ونقلت فيما بعد من عمان إلى درعا، ونظمت المصالح العسكرية كمصلحة الميرة، والتجهيزات، والتسليح، والمدفعية، والمخابرات العامة، وشعبة الحركات الحربية، وكان الانخراط في الجيش يتم على أساس التطوع وبشروط خاصة، وهناك أدلة كثيرة على رغبة الحكومة في إرساء الجيش على قواعد حديثة من التنظيم[66]. ومع عدم استقرار هذه الحكومة فقد كانت أول حكومة في العصر الحديث تنشأ في البلد الذي كان مسرح الفكرة القومية، وأطلقت الحرية لبث الفكرة القومية في المدارس والصحافة والنوادي والمجتمعات من المناطق العربية كلها، وتبوأ الوطنيون من إداريين وعسكريين مراكزهم بغض النظر عن مواطنهم ومذاهبهم، ومراكزهم الاجتماعية . ومع قصر الفترة الذي حال دون التحقق من نتائج منجزات هذا العهد وإعطاء تقويم صحيح لفاعلية الحكومة إلا أن ما ظهر من أعمال دل على تقدير المسؤولين لمقتضيات الحياة العصرية، ولم تمنعها الشؤون الخارجية أو نقص الإمكانيات من أن تعمل قدر استطاعتها[67].

---

[66] حول أهم المنجزات في عهد الحكومة العربية : جريدة العاصمة. عدد1، 17 شباط(1919م)، عدد14- نيسان(1919م)، عدد6، 16 آذار (1919م)، عدد 9-18 آذار (1919م)، عدد7، 10 آذار (1919م). عدد 28، 22 أيار (1919م)، عدد 7، 10اذار (1919م)، عدد28، 22 أيار (1919م)، عدد 119، 23 نيسان (1920م)، عدد120، 26 نيسان (1920م).

[67] للتفصيل حول تقويم عهد الحكومة العربية انظر : قاسمية، (1982م)، 256-267.

3-1 – وضع الجهاز الأمني في عهد الحكومة العربية :

سحبت الدولة العثمانية قواتها العسكرية من بلاد الشام وهذا ما أدى إلى ازدياد الفوضى بين الأهالي وحدوث نقص بعدد عناصر الشرطة والدرك بسبب التحاق كثيرين منهم سواء من الضباط أو الأفـــراد بصفوف الثورة العربيـة، الذي أدى إلــى فوضى، حتى ذُكر أن عدد رجـال الشرطـة من مدينة دمشـق لم يتجاوز 80 عنصراً فقط، وقد دفع ذلك الفـراغ رئيـس الحكومـة علاء الديـن الدروبـي إلى إصـــدار بيـان بسبب الفوضى جـاء فيـه: "**إن المصلحة الوطنية تقضي بالاهتمام بالمحافظة على الأمن العام والقبض بيد من حديد على أزمة الأعمال والضرب على أيدي كل من يعبث بالأمن العام**" [68].

حاولت حكومة فيصل الحفاظ على تشكيلات الشرطة العثمانية من شرطة ودرك، وعلى أثرها تم تعيين الجنرال جبرائيل حداد[69] مديراً للأمن العام بأمر من الجنرال الإنكليزي اللمبي الذي بدأ يجمع عناصر الشرطة حتى وصل العدد إلى 300 عنصر، تولى الجنرال حداد أمر تنظيم الشرطة، وأسرع إلى تعيين عدد من المخلصين الأوفياء، وقد تم إحداث مدرسة في دمشق لتدريب عناصر الشرطة والدرك إلا أنه تم إغلاق المدرسة بعد ثلاثة أشهر من إحداثها [70]، وأصبحت شرطة الإمارة الفيصلية ومن بعدها شرطة المملكة السورية[71].

كما حرصت حكومة الملك فيصل على بث الطمأنينة بين الأهالي في جميع المدن السورية، وأولت اهتمامها لمؤسستي الشرطة والدرك لما لها من أهمية في تأمين أمن المواطن والسهر على راحته، وحفظ الأمن والنظام داخل المدن وخارجها، وإعطاء إحساس حقيقي بوجود دولة تُحكم وفق القانون، لاتقل هيبة عن الدولة العثمانية التي رحلت قواتها عن المنطقة، وكان أول من شغل منصب مدير الشرطة العام في دمشق محمد علي التميمي،

---

[68] صادر، يوسف. (1933م). **مجموعة مقررات حكومة سورية**. 7أجزاء.ج1. ط:1، بيروت:لبنان. مطبعة صادر. ص: 124.

[69] **جبرائيل ميخائيل حداد (1865 –1923م)** ولد في طرابلس وتعلم في المدرسة الأمريكية انتقل إلى مصر وأرسله الإنكليز إلى السودان مترجماً مع الحملة الأولى، وفي أواخر الحرب العالمية الأولى عين مساعداً في أركان حرب اللمبي عند دخوله القدس، ثم مستشاراً محلياً للكولونيل ستورس حاكم القدس بعد سيطرة الإنكليز عليها، ومنح رتبة جنرال (باشا)، وعين مديراً للأمن العام في حكومة المديرين التي كانت برئاسة فيصل في دمشق عام 1919م، انتقل مع الملك فيصل إلى العراق وتوفي في فرنسا على إثر عمل جراحي. انظر: الزركلي.(1999م). ج2. ص: 110.

[70] **مجلة الشرطة**. (2021/8/15م). **مقال الشرطة في سورية**. بقلم حمدي الجلاد. العدد1. دمشق: سورية. مطبعة الشرطة. ص:4-5.

[71] **مجلة الشرطة**.(1921/8/15م). مجلة الشرطة. العدد1.

الذي بذل جهوداً كبيرة لرفع مستوى الأداء لضباط الشرطة وأفرادها من خلال زيادة التعويضات والرواتب، ومكافأة المجندين، ورفع سوية التدريب، ولكن قدم استقالته من منصبه لشعوره أن وضع جهازي الشرطة والدرك تحت قيادة واحدة، هي إدارة الأمن العام خطوة غير صحيحة أدت لإهمال عناصر الشرطة، والاهتمام بجهاز الدرك الذي أدى بدوره لتأخير أحوال الشرطة، وعين بدلاً عن التميمي بهجت الشهابي الذي أعطى الاهتمام الأكبر للسياسة، وإهمال الشرطة التي عانت كثيراً وقلّت كفاءتها[72]، واعتقد أن هذه الاستقالة كانت متعجلة، وأن التميمي كان خيراً من الشهابي، كون الأول محترف، أما الثاني فكان ميالاً للعمل في السياسة.

3-2 – *سلاح الشرطة والدرك ولباسهما في عهد الحكومة العربية:*

لم يأخذ جهازا الشرطة والدرك في الحكومة العربية حقهما من الاهتمام والتنظيم، وبالنسبة إلى تسليح العناصر فقد كان متنوع المصدر؛ فمنه العثماني ومنه الإنكليزي ومنه الألماني، إضافة إلى أسلحة مجهولة المصدر، وكذلك المسدسات كانت متنوعة المصدر والنوع، وحتى لباس الشرطة والدرك لم يكن متجانساً وغير كافٍ، ويعود أغلبه إلى نظام الاحتلال العثماني، واستمر الوضع على ما هو عليه من دون تغيير إلى حين دخول المستعمر الفرنسي دمشق وغيرها من المدن السورية[73].

من خلال ما ذكر عن جهازي الشرطة والدرك خلال فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر لحين انتهاء السيطرة العثمانية على سورية، وغيرها من الدول العربية، نجد أن الدولة العثمانية قد أصدرت التنظيمات اللازمة من أجل الإصلاح ، على الرغم من الأوضاع السيئة التي مرت بها في عصر السلطان عبد الحميد الثاني سواء المصاعب المالية، أو الأزمات الحادة التي هددت الدولة، ولاسيما عقب خسارتها كثير من ولاياتها في شرق أوروبا، وقد شملت الإصلاحات الولايات العثمانية جميعاً، ومن بينها ولاية سورية التي نالت حصتها من تلك الإصلاحات والتي كان منها إصلاح جهازي الشرطة والدرك، وقد تجلى هذا الاهتمام بإرسال الضباط إلى أوروبا، وبالأخص فرنسا للاستفادة من تجربتها لرفع مستوى الجهازين، كما قامت بإشادة الأبنية الخاصة

---

[72] **مجلة الشرطة**. (1921/8/15م). ص: 4-5.

[73] غازي.(1999م). ص: 142.

بالشرطة والدرك، إلى جانب الاهتمام بلباس العناصر وتسليحهم، والهدف من ذلك إظهار هيبة الدولة، وتدعيم سلطتها، والحفاظ على أمنها ونظامها. وقد استطاعت السلطنة العثمانية من خلال ما بذلته من جهود من حماية المراكز التجارية، وقوافل الحج، إلا أن المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية سَرعت من تراجعها، ومن ثم نهايتها، ولاسيما بعد انطلاق شرارة الحرب العالمية الأولى في 28 حزيران لعام 1914م، وانطلاق الثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي وأبنائه، وقيام الحكومة العربية في دمشق التي لم تكن إلا مرحلة انتقالية مرت بها ولاية سورية لتصبح بلداً منتدباً من قبل فرنسا.

الفصل الثاني

تطور جهازي الشرطة والدرك خلال فترة الانتداب الفرنسي لسورية (1920-1946م)

1 – الجهاز الأمني (شرطة ودرك) خلال فترة الانتداب الفرنسي

2 – التقسيمات الإدارية لجهازي الشرطة والدرك

3 – الفريق الإداري لجهازي الشرطة والدرك

4- التدريب والتثقيف لجهازي الشرطة والدرك

5 – أماكن توزيع قوات الشرطة والدرك وتمركزهما

6- لباس ضباط جهازي الشرطة والدرك وعناصرهما

7 – رتب وشارات ضباط جهازي الشرطة والدرك وعناصرهما

8 – تسليح رجال الشرطة والدرك

9 – المهام الملقاة على عاتق جهازي الشرطة والدرك وتطوير عملهما

10 – دور جهازي الشرطة والدرك خلال الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني

تطور جهازي الشرطة والدرك خلال فترة الانتداب الفرنسي (1920 – 1946م)

هُزمت قوات المملكة السورية العربية الضعيفة التسليح والعدد بمعركة ميسلون في 24 تموز عام 1920م أمام القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو، الذي كان قد عُين في أيلول لعام 1919م مفوضاً سامياً لفرنسا، وقائداً لجيش المشرق الذي اتخذ في 10 آذار 1920م قراراً بتحويل الإدارة العسكرية للمناطق المحتلة إلى صيغة ما دُعي بالمناطق الموضوعة تحت الرقابة الدولية[74]، لذلك " فقد حاول المفوضون الساميون الفرنسيون الأوائل إقرار تصورهم الخاص وخطة عمل جديدين، لما تعنيه صيغة الانتداب المسُتجدة من القاموس السياسي يومها؛ فالبلد الموضوع تحت حماية الانتداب ليس مستعمرة، كما كان يومها حال الجزائر، ولا هو بلد موضوع تحت حماية الدولة الكولونيالية، كما كان حال المغرب"[75].

لذلك كان المفوضون الساميون للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان، الذين سبق لهم الخدمة في الشمال الإفريقي قد حاولوا في البدء إسقاط خبرتهم الاستعمارية التي جندوها هناك على بلدان المشرق العربي المُنتدبة من دون محاولة تجاوز المفهوم القديم في إدارة المستعمرات. واكتفت السلطات السياسية في باريس في السنوات الخمس الأولى من الانتداب بتعيين ثلاثة جنرالات كانت مرجعيتهم وزارة الحرب في باريس، وليست وزارة الخارجية، لذلك أداروا البلاد التي كانت مُحتلة من العثمانيين سابقاً بعقلية العسكر، فكان لابد من الصدام مع أهل البلد، وهو ماحدث في العام 1925م إبان الثورة السورية الكبرى، وذهبت الحكومة الفرنسية إلى حد الإقرار بالواقع الجديد الذي فرضته الإدارة العسكرية في البلاد تحت الانتداب من دون أن تكلف نفسها العناء في إيجاد إدارة قادرة على الأخذ بالبلاد نحو الاستقلال كما كان مخططاً له.

---

[74] لونغريغ، س ت.(د.ت)، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة: بيارعقل. بيروت: لبنان. دار الحقيقة. ص: 141-145.

[75] الصالح، محمد علي. (2020م). **إدارة الأقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي 1918-1946م تأثيراتها فيما بعد الاستقلال**. كتاب إلكتروني. منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى. ص:88.

بدأ الجنرال غورو بعد العشرين من تموز؛ أي قبل معركة ميسلون بأيام قليلة في إقامة تنظيم إداري مؤقت للبلاد المحتلة، التي لم تُحتل بعد، فقام بإصدار سلسلة من القرارات جزأت الأراضي السورية إلى ثلاث دويلات: دمشق، وحلب، ولبنان الكبير، وإقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي هما جبل العلويين (جبال الساحل)، وجبل العرب (الدروز)، وسنجقين (لوائين) تابعين لدولة حلب ولكنهما يتمتعان باستقلال إداري ومالي (وهما سنجقا دير الزور واسكندرونه، وبسبب عدم قبول السوريين لهذا الوضع فقد أصدر غورو في 8 حزيران 1922م قراراً أنشا فيه مايسُمى بـ " الاتحاد السوري والمكون من ثلاث دويلات، هي : دولة دمشق، ودولة حلب، يتبعها سنجق الاسكندرونة، بإدارة وموازنة منفصلتين، ودولة جبال الساحل في اللاذقية وحكومة منفصلة أخرى في جبل العرب"، على أن يكون لها مجتمعة مجلس تنفيذي لإدارة مادُعي بمصالحها المتقاطعة، وفي مقابل الاتحاد الفدرالي هذا أنشأت سلطة الانتداب في عام 1926م دولة لبنان الكبير في 1 أيلول في العام 1920م عندما أعلن الجنرال غورو تقسيم سورية إلى دويلات عدة كان منها دولة لبنان الكبير وعاصمتها بيروت، وتمثل علم الدولة في دمج علمي فرنسا ولبنان معاً، وقد شملت جغرافياً الساحل والبقاع وطرابلس والجنوب وسهل عكار فضلاً عماعُرف تاريخياً بمتصرفية جبل لبنان[76].

أدارت سلطة الانتداب بمن تبقى من أشخاص من الإدارة العثمانية الدول السورية الثلاث، كما أعادت العمل بقسم كبير من القرارات السابقة التي كان معمول بها بموجب الدستور العثماني للعام 1908م. واذا جاءت مجالس الحكم المُشكلة في الدول المشار إليها مشابهة إلى حد كبير لمثيلاتها في الولايات السورية أيام العثمانيين، إلا أنها أصبحت تتمتع نظرياً على الأقل بصلاحيات تشريعية أوسع، كانت سابقاً من صلاحيات مجلس المبعوثان في إسطنبول، لكنها أصبحت تمارس الآن في ظل المستشارين الفرنسيين[77].

وقد احتفظ المفوض السامي غورو الى جانب مفوضية أو مستشاريه فضلاً عن كل الحكومات المحلية بحق إقرار فرض الضرائب والرسوم المستجدة، وعندما انتهت مهام غورو في سورية ولبنان كان قد ترك عند

---

[76] مجموعة مؤلفين.(1999م). **دولة لبنان الكبير 1920-1996م**. بيروت: لبنان. الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية. ص: 44-49.

[77] الصالح. (2020م). ص: 99.

عودته إلى فرنسا باكورة جهاز إداري فاعل تحت الانتداب على الرغم من الثغرات العديدة فيه، وعلى رأسها ضعف إشراك أهل البلد في حكم أنفسهم، وخاصة على مستوى الصلاحيات الممنوحة للموظفين في الإدارة العليا.

أما في عهد خلفه الجنرال فيغان wegand الذي كان مندوباً سامياً في سورية بين العامين 1923-1924م فقد اتبع سياسة جديدة تعود الى الاستقلال، لكن في إطار الشراكة[78]، وهو المبدأ الذي اتُبع في المغرب الأقصى قبل سورية، حيث طَور هذا المبدأ المارشال ليوتي خلال إدارته للمغرب الأقصى تحت الحماية الفرنسية[79] وهي سياسة فرنسا في مراكش، والهدف هو إذكاء شعور الإنتماء القطري عند السوريين على حساب الشعور القومي العربي فيها، الذي كانت تعده فرنسا خطراً على مصالحها في المشرق والمغرب؛ لأن هذا الشعور ليس سوى مخلب قطٍ في يد غريمتها بريطانيا[80]، ومبدأ الشراكة هذا قد شكل صيغة متقدمة عن الصيغة الاستعمارية التقليدية التي كانت تستخدم سياسة " الاحتواء" أو الاستيعاب، والشراكة تكون "بين المستعمر الأوربي مع أهل البلد المحُتل، التي ترمي إلى تطوير إدارة استعمارية تنطلق من الخصائص والمرتكزات والمهارات المتوفرة محلياً للبلد المحتل بدلاً من محاولة الاستنساخ الحرفي للمفاهيم الأوربية في مضماري السياسة والإدارة"[81]، وهذا يعني التشارك في الوظائف بين الفرنسيين والمحليين، كما يعني على الأقل تطوير السياسية الاستعمارية بحسب المعايير المحلية[82]. وقد كانت "إقامة الانتداب الفرنسي في سورية مشروطة بإضعاف القومية العربية مثلما كان حال الإبقاء على الحكم الفرنسي في شمال إفريقيا، وقد توصلت التجربة الفرنسية في مراكش إلى ثلاث استراتيجيات محدودة يمكنها في حال تطبيقها بمهارة. أن تساعد في تلطيف العداء الواسع النطاق لاحتلال سورية، وفي تعزيز الحكم الفرنسي في البلاد، وجميعها على حساب الحركة القومية، وكانت هـذه الاستراتيجيات

---

[78] الصالح. (2020م). ص:103.

[79] للتوسع حول الصيغة المراكشية: خوري، ف. (1997م). **سوريا والانتداب الفرنسي**. ط:1، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية. بيروت: لبنان. مؤسسة الابحاث العربية. ص:81.

[80] خوري.(1997م). المرجع السابق. ص 108.

[81] خوري. (1997م). المرجع السابق. ص:109.

[82] خوري. (1997م). المرجع السابق. ص:81.

هــي: استغلال خلاف الأقليات عبر إقامة مناطق ذات حكم ذاتي فــي سورية، وتحريض المناطــق الريفية ضد المــراكز القومية، واستخدام العناصر الطيعة من النخبة السياسية السورية التقليدية للمساعدة في الحكم[83] ".

ولكن مع الوقت تضاءل الأثر المراكشي في الإدارة الرسمية الفرنسية لسورية، وبحلول الثلاثينيات تألفت هيئة كبار الموظفين في المندوبية العليا من وكلاء فرنسيين ذوي خلفية استعمارية في الشرق الأقصى أكثر ممن لهم خلفية مراكشية . وكان المندوبون الساميون في أعوام الانتداب الأولى يأتون ويذهبون بتتابع سريع، ومع تعيين كل مندوب سامي جديد كان يحصل تغيّر في هيئة كبار الموظفين الفرنسيين والسبب أنهم " لم يكونوا مؤهلين للقيام بالمهام التي عينوا لها، ونادراً ماعُين موظفون استعماريون بارزون في سورية[84]". وقد كان ذلك سبباً من بين الأسباب الكثيرة التي ولدت مشاعر العداء للفرنسيين بين السوريين؛ فالفرنسيون لم يفهموا المشرق لعدم إلمام الموظفين الفرنسيين المعينين في سورية بأوضاع البلاد قبل وصولهم إليها، واعتمادهم على تجارب سابقة، وتدريب في المستعمرات الفرنسية الأخرى المختلفة في أوضاعها عن أوضاع سورية. "ولم يبدأ الفرنسيون إلا في أواخر الثلاثينيات، في إعداد دراسات تفصيلية وفي نشر معلومات وأفكار على نطاق واسع فيما يتعلق بالحقائق الاجتماعية والاقتصادية للبلاد التي كانوا يحكمونها منذ نحو عقدين[85]"، ومع فوز الجبهة الشعبية اليسارية سنة 1936م، تأسست في باريس مؤسسة متخصصة، وهي: مركز الدراسات العليا للإدارة الإسلامية، للقيام بمزيد من التدريب لبعض الموظفين الحكوميين العاملين في شمال إفريقية الفرنسي، وفي سورية ولبنان. وقد منح هذا المركز الموظفين فرصة لمقارنة تجاربهم واهتماماتهم المشتركة، وأمرت المجندين للخدمات الاستعمارية والانتدابية الفرنسية بفهم أفضل للحقائق السياسية والاجتماعية والسياسة الفرنسية في سورية[86].

---

[83] خوري. (1997م). ص:83.

[84] خوري. (1997م). ص:103.

[85] خوري. (1997م). ص:105. نقلاً عن: B.Cohen-Wi,(Stanford 1971), p 147

[86] للمزيد حول هذه المرحلة: خوري. (1997م). ص: 109 ومابعدها.

كان يدير الإدارة الفرنسية المندوب السامي لسورية ولبنان المسؤول مباشرة أمام وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، وقد وصفت هذه الإدارة بالبيروقراطية[87]. وكان يصُدر المراسيم وله سلطة النقض النهائي، وتحت إشرافه المباشر كان الأمين العام، وهو المعني في تطوير السياسة الفرنسية في سورية وتطبيقها خلال أعوام الانتداب المبكرة . كذلك كان حال "الخدمات الخاصة" وهو مكتب معلومات له فروع متخصصة تتعلق بالمخابرات والصحافة، والدعاية، والأمن العام، أما المكتب الدبلوماسي وفرع الموظفين والسجلات، والخدمات التابعة فكانت ترتبط بالسكرتير العام. كما وجدت أجهزة منفصلة للشؤون المالية، والعدلية، والأشغال العامة، والمعارف، والتشريع ، والآثار ، والزراعة، والجمارك، والبريد، والبرق، والأراضي، والأوقاف، والصحة العامة، ثم أضيف مفتشان للبحرية التجارية، والاحتكارات والمناجم، ومكتب لحقوق النشر والامتيازات، وخدمات بيطرية، ومراقبة الشركات ذات الامتياز[88].

مارس الفرنسيون سلطتهم في سورية بوساطة السلطة العليا التي ملكها المفوض السامي الفرنسي ومندوبوه في مجال التشريع والتنظيم، والإشراف، والنقض، والتعيينات، وبوساطة الدوائر الحكومية المهمة التي تدُار وفق أوامره المباشرة (وأبرزها المصالح المشتركة) ونشاطه في حقول التخطيط والتنظيم والنصح والتفتيش الذي كان يمارسه عبر الأجهزة القيادية غير التنفيذية التابعة له، وإشرافه الحصري على القوات المسلحة، واحتكاره شبه الكامل للوظائف الفنية والمالية العليا، وكذلك عبر ضباط المصالح الخاصة الذين توزعوا في كل الأنحاء بعد تفويضهم بصلاحيات واسعة، وشبكة الموظفين الفرنسيين ومعظمهم غير تنفيذيين، التي انتشرت في كل الدول الخاضعة للانتداب، (وكانت تابعة لها من الناحية الوظيفية الرسمية[89]).

---

[87] **البيروقراطية:** هي جهاز متخصص في الإدارة يهدف إلى تنفيذ السياسات العامة لكل دولة ويرتبط هذا الجهاز باللوائح والقوانين التي تحدد إجراءات العمل وتجسد المصلحة العامة. انظر: بوحوش، عمار. (1981م). **دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة**. ط:1، عمان: الأردن.المنظمة العربية للعلوم الإدارية. ص:12.

[88] لونغريغ. (د.ت). **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت : لبنان. دار الحقيقة ص: 164.

[89] لونغريغ. (د.ت)، ص: 328.

1 – الجهاز الأمني (شرطة ودرك) خلال فترة الانتداب الفرنسي :

بعد أن دخلت القوات الفرنسية دمشق وغيرها من المدن السورية بوصفها دولة انتداب أخذت تتصرف كدولة احتلال، ففرضت على أهالي دمشق شروطاً قاسية تضمنت نزع سلاح الجيش الملكي الفيصلي، وتسليم الأسلحة المصادرة للجيش الفرنسي، والعمل على حل الوحدات العسكرية، وتسليم الأبنية العسكرية للإدارة الفرنسية التي عدتها غنائم حرب، وكان الدافع لهذا السلوك الذي فرضته مفوضية الانتداب الفرنسي هـو الانتقام من سكـان دمشق بسبب موقفهم البطولي بالتصدي للقوات الفرنسية الغازية في موقعة ميسلون، وبناءً عليه لجأت سلطة الانتداب الفرنسي إلى تكليف بعض الوحدات العسكرية التابعة للسلطة المحلية بمهام الشرطة والدرك من أجل الحفاظ على النظام العام[90] . علماً أن وجود عناصر الشرطة في المدن قد اقتصر على عدد قليل أو كانوا على شكل مفارز من أجل القيام بالمهام المكلفة بها لتحقيق الأمن العام في الأرياف، كان عدد عناصر الدرك قليلاً ، والسبب يعود لالتحاق عددٍ منهم بالقوات التي هبت للدفاع عن دمشق بمواجهة القوات الفرنسية في معركة ميسلون[91] إلى جانب تحقيق الأمن العام في الأرياف.

وبقبول الحكومة السورية برئاسة رئيس مجلس وزرائها السيد علاء الدين بك الدروبي[92] بالشروط التي فرضها الجنرال غورو شرّعت حكومة الانتداب ماقامت به من إجراءات، وقامت على إثر ذلك الحكومة السورية بإعلان الإدارة العرفية في السابع والعشرين من شهر تموز سنة 1920م[93] وقد أظهرت مفوضية الانتداب الفرنسي ارتياحها الكامل لقبول الحكومة السورية بقيادة الدروبي الشروط التي فرضتها مفوضية الانتداب لأنها تمثل

---

[90] لونغريغ. (د.ت)، ص:134.

[91] **جريدة العاصمة**،(1920/8/5م). العدد 144، ص4.

[92] علاء الدين الدروبي (1870–1920م): مواليد حمص عين في 9 آذر 1920م رئيسا لمجلس الشورى، وفي 27 تموز عين رئيسا للحكومة خلفا لهاشم الأتاسي بأمر من الملك فيصل للتواصل مع الفرنسي المحتل وعمل على إرضاء الفرنسيين في تنظيم قراراته، وقد قتل في أحداث خربة غزالة مع عدد من وزرائه، وسمي جميل الألشي في رئاسة الحكومة خلفا له. انظر: الحكيم، يوسف.(1966م).**سورية والعهد الفيصلي**.ط:1، بيروت: لبنان. دار النهارللنشر. ص: 130.

[93] **جريدة العاصمة.** (1920/9/23م). العدد 157، ص:3.

الشعب، وبناءً على الموافقة طالبت المفوضية بتخفيض عدد الجيش المحلي، وتحويله إلى ضابطة من أجل تأمين واستقرار البلاد، والعمل على جمع السلاح من الأهالي، وتسليمه للسلطة العسكرية الفرنسية[94].

في الثامن والعشرين من تموز لعام 1920م بدأت حـــكومة الدروبي بتنفيذ الشروط التي فرضتها مفوضية الانتداب إرضاء للمـحتل الفرنسي في معظم قرارات تلك الحكومة المحلية، والتي بدأت بفرض رقابة صارمة على جميع المراسلات، وأعطت الأوامر بجمع السلاح من أهالي دمشق خلال مدة لاتتجاوز عشرة أيام، ومنعت موظفي الدولة من الانخراط بأي عمل حزبي أو سياسي، وقامت بإعطاء الأوامر بنفي كل من يدعم ويؤيد الملك فيصل، وأصدرت أحكاماً بالإعدام بحق كل من يخالف الأوامر المعطاة.

شرعنت الحكومة المحلية القرارات الصادرة عن مفوضية الانتداب الفرنسي[95]، وهذا ما حرك مشاعر العروبة لدى الأهالي، فعّمت الفوضى والهيجان الشعبي في جميع إنحاء البلاد تنديداً بالانتداب الفرنسي، ورضوخ الحكومة المحلية لمطالب مفوضية الانتداب[96]، وعلى إثر ذلك صدر بيان مشترك من قبل وزير الحربية جميل الألشي[97] ووزير الداخلية عطا الأيوبي[98] في الثالث من شهر آب لعام 1920م بضرورة جمع السلاح تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه بين الحكومة المحلية والقائد العسكري للدولة المنُنتدَبة [99]، ومن خلال المراسلات التي جرت بين القائد العسكري الفرنسي ورئيس وزراء الدولة السورية في الثالث من شهر آب لعام 1920م اتفق على ضرورة تكليف جهازي الشرطة والدرك بجمع السلاح من الأهالي في دمشق وريفها خلال مدة خمسة عشر يوماً حداً

---

[94] **جريدة العاصمة.** (1920/8/5م). العدد 144، ص: 1.

[95] الحكيم، يوسف.(1991م). **سورية والانتداب الفرنسي**.ط:2. بيروت: لبنان. دار النهار للنشر. ص:20.

[96] **جريدة العاصمة**.(1920/8/5م). العدد 144. ص:3.

[97] **جميل الألشي (1883–1951م):** ولد في دمشق، سياسي سوري، تلقى علومه العالية في الأستانة، ودخل الأركان وتخرج فيها عام 1906م، وترفع في الجيش إلى رتبة عقيد في الحرب العالمية الأولى، ثم أصبح مرافقاً للملك فيصل في دمشق، تقلد وزارة الحربية في وزارة الدروبي، عاد للسياسة عام 1928م وتسلم منصب وزير للمالية، وبعد سنتين تقلد وزارة الداخلية حتى عام 1932م، وفي عام 1934م أصبح وزيراً للأشغال العامة، وفي عام 1943م شكل الوزارة لأشهر عدة حتى أنهى الجنرال كاترو وزارته. انظر : خوري. (1997م). ص: 373 .

[98] **عطا الأيوبي : (1874–1950):** زعيم وطني سوري احد وجهاء دمشق، تولى رئاسة الحكومة السورية مرتين الأولى عام 1936م، والثانية عام 1943م، ونصب أيضاً رئيساً للدولة السورية بالوكالة بموجب الدستور بعد وفاة رئيس الجمهورية تاج الدين الحسني. انظر: فارس، جورج. (1949م). **من هو في سورية**. ط:1، دمشق: سورية. الوكالة العربية للنشر والدعاية. المطبعة الأهلية. ص49.

[99] **جريدة العاصمة**.(1920/8/9م)، العدد145. ص3–4–5.

أقصى[100]، ونتيجة للحراك الشعبي الوطني أصدر رئيس مجلس الوزراء في الخامس من شهر آب لعام 1920م أمرا إلى الموكل إليهم مهمة الحفاظ على الأمن العام بالضرب على أيدي العابثين بالأمن، وقام بطلب المؤازرة من القوات العسكرية للدولة المنتدبة المشاركة مع القوات المحلية من شرطة ودرك لتحقيق الأمن العام[101] .

وردت معلومات لحكومة الدروبي بأن أهالي حوران يعدون العدة لعصيان مسلح ضد المحتل الفرنسي نصرة للملك فيصل، ولتهدئة النفوس توجه رئيس الحكومة وعدد من وزرائه بالقطار إلى حوران وذلك في 1920/8/21، وفي قرية خربة غزالة التابعة لحوران تعرض القطار الذي يقل الوفد إلى هجوم من قبل مسلحين أدى لمقتل الدروبي وعدد من وزرائه[102]، وذلك بعد توارد معلومات لمسلحين خربة غزالة بأن رجال الحكومة يحملون صناديق من الذهب، وسيوزعونه على زعماء العشائر في حوران[103]، وكان برفقة الوفد مفرزة قليلة العدد من شرطة الأمن العام[104]، وهذا يدل على ضعف جهاز الشرطة في تأمين الحماية اللازمة لإعضاء الحكومة وعلى اثر مقتل رئيس الحكومة أجريت جنازة رسمية بمدينة حمص في 1920/9/20 لرئيس الحكومة الدروبي بمشاركة بعض القطع العسكرية الفرنسية، ومفرزة من الدرك السوري بتنكيس السلاح وبمشاركة فرسان الشرطة، وتم تسمية جميل الألشي لرئاسة الحكومة خلفاً للدروبي [105]، واستمر هيجان السكان في حوران حتى تاريخ 23 أيلول من العام 1920م، حيث أعلن وزير الداخلية الناجي من حادثة القطار انتهاء الفوضى وفق اتفاق تم بين قائد الحملة العسكرية الفرنسية ومشايخ حوران[106].

لجأت سلطة الانتداب إلى سياسة قمع الأهالي وتوقيفهم، وقامت بوضع جهازي الشرطة والدرك تحت إمرة مدير الأمن العام الفرنسي في دمشق، والملحق بالمفوض السامي في بيروت، ومستشاره في دمشق ومكتب الاستخبارات الفرنسي في دمشق، أيضا وفي الوقت نفسه لجأت سلطة الانتداب إلى وضع عناصر من حثالة

---

[100] **جريدة العاصمة**. (1920/12/5م)العدد 170. ص: 3.

[101] **جريدة العاصمة**.(1920/8/9م) العدد 145. ص: 3-4.

[102] بابيل، نصوح. (1987م). **صحافة وسياسة سوريا في القرن العشرين**. ط:1، بيروت: لبنان. دار رياض الرئيس. ص:137. انظر أيضاً: مجلة الشرطة. (1921/10/1م). العدد 3. ص: 85-86.

[103] الجندي، ادهم. (1960م). **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي**. ط:1. دمشق: سورية. مطبعة الاتحاد. ص:177.

[104] العياشي، غالب.(1954م). **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية**. بيروت: لبنان. مطابع أشقر. ص: 195.

[105] **جريدة العاصمة**. (1920/9/27م). العدد 158. ص: 1-5.

[106] **مجلة الشرطة**. (1921/10/1م). العدد 3. ص: 85 – 86.

الشعب في جهاز الشرطة لثقتها الكبيرة فيهم، وخاصةً وأنهم لم يتورعوا عن استخدام كافة الوسائل الرخيصة والدنيئة لإرضاء المحتل الفرنسي[107] ، وكان الهدف من اتباع مفوضية الانتداب ذلك الأسلوب الدنيء والرخيص هو تغطية أعمالها القذرة بحق الأهالي مستندة في ذلك على صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم بالمادة /2/ منه التي نصت على أنه يحق " للحكومة المنتدبة أن تبقي جنودها في البلاد المنتدب عليها للدفاع عنها، وأن تنظم قوى من سكانها إضافةً إلى قوى أمن ترتبط بالإدارة المحلية ويحق لها استخدام الموانئ ، والخطوط الحديدية، ووسائل النقل اللازمة لنقل الجنود"[108].

عينت الإدارة الفرنسية مصطفى نعمت مديراً عاماً لدرك الاتحاد السوري في 24 شباط 1923م[109]، أما القائد فكان من الجنسية الفرنسية، وعينت مستشاراً لجهاز الشرطة في كل دولة من الدول التي أوجدها الاستعمار الفرنسي، وأبقت شؤون الأمن الداخلي تابعاً للحكومة المحلية، وبهذا التعيين أصبحت الإدارة العامة للشرطة، وقيادة الدرك تابعتين لوزارة الداخلية أو للمديريات الداخلية في الحكومات المحلية. وبالنسبة لترك قيادة الشرطة بقيادة ضباط سوريين يعود إلى فشل مفوضية الانتداب بمحاولة إدخال مفوضين فرنسيين للشرطة وإخفاقهم في إدارتها بعكس الضباط السوريين الذين أبدوا نجاحاً وقدرة في مجال العمل الشُّرطي[110]. أما جهاز الدرك فكان يتبع نظرياً لوزارة الداخلية؛ لأن الضباط الفرنسيين المكلفين بقيادة الدرك لاينفذون أي عمل موجه إليهم أو أي أمر من قبل وزارة الداخلية إلا بعد إطلاع المندوب السامي على الأوامر كلها، وجهاز الشرطة عُد وجوده في المدن قوة صغيرة منفصلة تماماً عن جهاز الدرك ، وعن القوات الفرنسية وإدارتها [111]، ماعدا ارتباطها بمستشار يحمل الجنسية الفرنسية كان قد تم تعينه من قبل مفوضية الانتداب للنظر في الأمور السياسية فقط، أما مدير الشرطة فكان من الجنسية السورية. وقد حددت الإدارة الفرنسية بأن يكون المستشار الفرنسي مديراً لجهاز الشرطة[112] في حالات الاضطرابات أو الحرب.

---

[107] **مجلة الشرطة**. (1921/8/15م). العدد1. ص:4.

[108] للتوسع في قرار عصبة الأمم، انظر: الحكيم(1991م) ص: 98-100.

[109] صادر، يوسف. (1933م). **مجموعة مقررات سورية.** ج2. بيروت:لبنان. مطبعة صادر. ص:97.

[110] الشهابي، مصطفى.(1956م). **الاستعمار**. ط:1. لقاهرة: مصر. معهد الدراسات العربية. ص: 179-180.

[111] لونغريغ. (د.ت). ص: 176.

[112] الشهابي. (1956م). ص: 179.

2 – التقسيمات الإدارية لجهازي الشرطة والدرك:

قبل دراسة التقسيمات الإدارية لجهازي الشرطة والدرك لابد من توضيح شامل لتعريف مصطلح الشرطة وما طرأ عليه من تعديلات

2-1- *تعريف الشرطة :* ورد في نظام خدمة الشرطة الصادر بالقرار رقم /1962/ بتاريخ 15 آذار لعام 1930م بالمادة الأولى منه، والمستمد من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسية تعريفاً للشرطة بأنه " شرطة الجمهورية العربية السورية قطعة عسكرية مرتبطة بوزارة الداخلية وقد أحدثت لتسهر على الأمن وتقوم بالمحافظة على السكينة وتنفيذ القوانين .. أما خدمة الشرطة فهي عبارة في الأصل عن إشراف مستمر بقصد منع كل أنواع الجنايات والمخالفات وقمعها.."[113] لكن هذا التعريف طرأ عليه تعديلات بعد مرحلة الاستقلال[114].

2-2- *تعريف الدرك :* صدر قرار عن الحكومة السورية رقم 1033 في شهر نيسان عام 1929م بتأليف لجنة لوضع نظام جديد للدرك السوري في المادة الأولى منه مفادها أن درك الجمهورية السورية قطعة عسكرية مرتيطه بوزير الدفاع، وقد أحدثت لتسهر على الأمن، وتقوم بالمحافظة على السكينة (النظام)، وتنفيذ القوانين وهي : قوة منع وقمع الجنايات والجنح والقباحات، وإنها مخصصة لأمن الأرياف وطرق الموصلات، كما أن لها الحق في مد يد العون للشرطة وأن تقوم *مقامها إن لم تكن موجودة*[115].

وبالمقارنة بين تعريف الشرطة والدرك قبل الانتداب الفرنسي وبعده نجد بأن جهاز الشرطة سابقاً لم يحدد الجهة التي تقوم بالإشراف عليها أما خلال فترة الانتداب الفرنسي فقد أُتبعت لوزراة الداخلية، وكذلك الأمر بالنسبة

---

[113] **نظام خدمة الشرطة.** (د.ت). دمشق: سورية. وزارة الداخلية. إدارة التاهيل والتدريب. ص:6.

[114] عرفت المادة رقم /1/ من القانون رقم 14 لعام 1958 الشرطة بأنها هيئة نظامية تابعة لوزارة الداخلية، ويتمتع رجالها بجميع المزايا المادية والأدبية ويستفيدون من المميزات والاستشارات والإعفاءات التي تتمتع بها ويستفيد منها عسكريو الجيش.

– نصت المادة رقم /1/ من المرسوم رقم /1623/ تاريخ 1970/7/8 التي تضمنت مهمة قوى الأمن الداخلي وتشكيلاته بان " قوى الأمن الداخلي من القوى الفرعية العاملة في القوات المسلحة ومرتبطة بوزير الداخلية ومتخصصة بالأعمال والمهام المنوطة بها وفقا للقوانين والأنظمة المرعية "

– نصت المادة رقم /1/ من النظام الداخلي للشرطة السورية الصادر بالقرار رقم 500، ق لعام 1982م تعريفا للشرطة كالأتي" الشرطة من القوى الفرعية العاملة في القوات المسلحة ومرتبطة بوزير الداخلية وتتألف من ضباط وصف ضباط وأفراد.

– انتهى التطور التشريعي بصدور المرسوم التشريعي رقم /1/ لعام 2012م والمتضمن نظام خدمة عسكري قوى الأمن الداخلي بأنها " هي قوة عسكرية مسلحة، ترتبط بوزير الداخلية وتختص بالأعمال والمهام المنوطة بها في القوانين والأنظمة النافذة وتتألف من ضباط وصف ضباط وأفراد، وتتمتع وتستفيد تلقائيا هي ورجالها من جميع الحقوق والمزايا المادية والمعنوية، ومن الاستشارات والإعفاءات التي يتمتع بها ويستفيد منها الجيش العربي السوري ورجاله. انظر: تاريخ وزارة الداخلية (الشرطة والدرك)، (2020م)، ص: 29-30.

[115] **تاريخ وزارة الداخلية (الشرطة والدرك).** (2020م). ص:368.

إلى جهاز الدرك لم يحدد الجهة التي تقوم بالإشراف على الجهاز، أما لاحقاً فنرى من خلال التعريف بأن الدرك رُبط بوزير الدفاع، وكانت يد العون للشرطة .

2-3- التقسيمات الإدارية لجهاز الشرطة :

حاول كثير من مديري الشرطة الحد من سلطات المستعمر الفرنسي التعسفية التي فُرضت على الشرطة آنذاك، وقد وافق الجنرال غورو على بعض الطلبات المتعلقة بهذا الشأن، وأصدر قراراً حد فيه من تدخل سلطة الانتداب بشؤون الشرطة، واستقلالها في أمورها، وتم تقسيم الشرطة بعدئذ إلى الأقسام الآتية[116]: ديوان المديرية العامة، وقسم التفتيش، وشعبة الذاتية؛ إذ تم إلغاء القسمين الإداري والعدلي في بداية العام 1923م، وأصبح مكان القسمين وظيفة واحدة باسم مساعد مدير الشرطة[117]، والمحاسبة ومفوضية المركز، وشعبة التحري، وقسم المستودع، وقسم الطبابة، ومصلحة السير، ومصلحة الأدلة القضائية، والشعبة السياسية التي أقرت بالمرسوم رقم /133/ تاريخ 1938/2/8م والقاضي بتأسيس شعبة سياسية ترتبط بمديرية الشرطة العامة[118]ومصلحة الجوازات والتي أحدثت في وزارة الداخلية بالمرسوم رقم /213/ تاريخ 1942/9/14م الصادر عن رئيس الجمهورية محمد تاج الدين الحسني[119]، وتحدد مهمتها بإعطاء جوازات السفر وتحديد ملاكها[120]، ومصلحة الحراس الليليين التي ورثتها سورية من الدولة العثماني، واستمر العمل بها حتى أوائل ستينات القرن العشرين، وقد أصلح أحمد حمدي

---

[116] غازي.(1999م). ص: 177 – 178.

[117] **مجلة الشرطة**. (1925/6/1م). العدد 6. ص: 344.

[118] **الجريدة الرسمية**. (1938/2/17م). العدد6. ص: 211.

[119] **محمد تاج الدين الحسني(1885–1943م):** سياسي سوري ولد عام 1885م، في دمشق، عين أستاذاً للعلوم الدينية عام 1912م في المدرسة السلطانية بدمشق، كان عضواً في المؤتمر السوري العام في عهد الحكومة الفيصلية ، وفي عام 1920م أصبح عضواً في مجلس الشورى، ثم عضواً في محكمة التميز، بعدها أصبح قاضي للشرع في دمشق، ثم أصبح رئيساً لوزراء سنة 1928–1931م، وانتخبت عضوا في الجمعية التأسيسية، ثم عاد مرة أخرى لتشكيل وزارته الثانية سنة 1934–1936م، وفي عام 1941م نصبه الفرنسيون رئيساً للجمهورية استمر فيها حتى وفاته عام 1943م. انظر : سلامة، فائز. (1936م). **أعلام العرب في السياسة والأدب**. ط1. دمشق: سورية. مطبعة ابن زيدون. ص:28 –29.

[120] **الجريدة الرسمية**. (1944/9/24م). العدد 38. ص: 507.

الجلاد[121] هذه المصلحة باستبعاد الشيوخ والعجزة، وجعل لكل 20 منهم نائباً، وربط النواب بوكيل يرتبط بخصوص مصلحة الحراس الليليين الذي تم وضع إشرافهم من قبل مديرية الشرطة، ولهم اللباس الخاص بهم، وكانت مهمتهم حراسة الأحياء والحارات والأسواق في ساعات الليل، وموزعين على الأحياء، ولكل حارس ليلي كشك خشبي للجلوس فيه بعد إجراء جولته، وتقع مهمة مراقبتهم على عناصر المتحف ويتم تسلحيهم بمسدسات وعصي، وصافرة ولهم الصلاحيات والـحقوق التي يمتلكها الشرطي، وكـان لكل قسم أو شعبة رئيس تكون رتبته بحسب أهميــة هذا القسم[122].

2-4- التقسيمات الإدارية للدرك :

كانت قوة الدرك مكلفة بضبط الأمن خارج المدن في الأرياف، وعلى الطرقات، وقد أتبعتها الإدارة الفرنسية لوزارة الداخلية، على أن يكون قائدها فرنسي الجنسية، وتنفذ أعمالها بعد إطلاع المفوض السامي الفرنسي على مهامها ، وفي بداية الانتداب الفرنسي كانت قوات الدرك مكونه من الأهالي المحليين، أما تدريبهم فيتم من قبل ضباط درك فرنسيين، وعمدت مفوضية الانتداب الفرنسي إلى تقسيم قوات الدرك إلى ثلاث دوائر إقليمية هي[123]:

- دائرة حلب وتضم حلب، ولواء اسكندرون، ودير الزور.
- دائرة حمص وتضم حمص وحماه .
- دائرة دمشق وتضم دمشق وحوران .

---

[121] **أحمد حمدي الجلاد: (1882-1961م)**: من رجالات الدولة السورية، والمدير العام لشرطة دمشق في مطلع العشرينيات، كان له دور فاعل في تطوير مديرية الشرطة، وكان في العام 1911م قائم مقام الزبداني في ريف دمشق، نقل بعدها إلى مرجعيون في النبطية ثم إلى عكار، وصولاً إلى تعينيه وكيلاً لمتصرف مدينة نابلس عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى في صيف 1914م، عينه الملك فيصل رئيساً لبلدية دمشق التي كانت تعم بها الفوضى، وفي بداية الانتداب الفرنسي نقُل الجلاد من بلدية دمشق الى مديرية الامن العام، التي كانت تضم وقتها سلاحي الشرطة والدرك. انظر : **مجلة الشرطة السورية والأمن العام**. (1953م). ص:3.

[122] **مجلة الشرطة**. (1922م). العدد9. ص: 218 وما بعدها.

[123] الشهابي. (1956م). ص: 179 وما بعدها.

3 – الفريق الإداري لجهازي الشرطة والدرك :

عندما خُلع الملك فيصل عن عرش الشام عَين قبل مغادرته علاء الدين الدروبي رئيساً للوزراء، فقام الأخير بنقل أحمد حمدي الجلاد من عمله رئيساً لبلدية دمشق إلى مديرية الأمن العام، وكانت آنذاك تضم جهازي الشرطة والدرك، حيث تم الفصل بينهما، وأسست مديرية مستقلة للشرطة، كانت رئاستها من نصيب الجلاد الذي تمكن من الحفاظ على أمن العاصمة السورية في المرحلة الانتقالية الفاصلة بين خروج قوات فيصل وبداية فرض حكم الانتداب الفرنسي، فمنع السرقة والنهب، وقام باعتقال أصحاب السوابق، وكل من خرج من السجون نتيجة العفو الذي أصدره فيصل قبل رحيله في صيف 1920م، ورغم تقسيم سورية من قبل سلطة الانتداب إلى دويلات، فقد كان الجلاد مديراً للشرطة في دمشق إضافة إلى مدينتي حمص وحماه .

3-1- الفريق الإداري لجهاز الشرطة :

كان حمدي الجلاد مديراً لشرطة دمشق عندما دخلت القوات العسكرية الفرنسية دمشق ، التي كانت مستقلة بإدارتها، وكان الجلاد حريصًا على تنفيذ مهام إدارته بحزم وقوه، وذلك باتباع أسلوب التثقيف العلمي لعناصر الشرطة، والاهتمام بتدريبهم من خلال إحداث مدرسة الشرطة المعدة لهذه الغاية، وكانت مدة التدريب فيها ستة أشهر. كما قام بإحداث مخافر جديدة في أحياء العاصمة دمشق، بذل المزيد من الجهد لرفع سوية الشرطة مادياً وإدارياً، أيضاً عمل على تحسين لباس الشرطة[124]، وتطهير الجهاز من العناصر المسيئة والفاسدة ومحاسبتها، إذا دعت الحاجة لذلك، كما قام بإلغاء شرطة الأقضية ، وطالب بزيادة عناصر الشرطة حيث وصل عددهم في عهده إلى 300 شرطي قام بتوزيعهم على المدن والقرى بنسبة شرطي واحد لكل ألف مواطن، في حين كانت حصة دمشق شرطيين اثنين لكل ألف مواطن بسبب الزيادة في عدد السكان، وإلى جانب ذلك أحدث مفرزة أسماها مفرزة فرسان الشرطة وكانت تتألف من عشرين شرطياً خيالاً بقيادة مفوض ثانٍ، وتكون مسؤولة عن أطراف دمشق، كما أُحدثت مفرزة دراجات، مزودة بعدد من الدراجات العادية من أجل الوصول بسرعة لمكان الحادث .

غير أن الإدارة الفرنسية مارست ضغوطاً على الجلاد ليصبح أداة طيعة بيدها لمصلحة سلطة الانتداب وضد الأهالي، إلا أن تلك الضغوط باءت بالفشل، ولم تعطِ نتيجة؛ فعمدت سلطة الانتداب إلى إلصاق التهم به، ومنها سرقة الأموال التي كانت مخصصه لإنشاء شارع بغداد، حيث أصدرت محكمة الجنايات في دمشق بتاريخ 1925/7/13م حكماً بحقه بالحبس لمدة ثلاث سنوات بجرم سوء استعمال الوظيفة، وتنصيب مساعده نقولا

---

[124] **مجلة الشرطة**. (1922م). العدد9. ص: 288.

شاهين مديراً لشرطة دمشق بالوكالة، وليصدر بعدها القرار رقم 87 تاريخ 22/ نيسان/1925م بناءً على قرار المفوض السامي رقم 2980 الصادر في 25 كانون أول 1924م عن رئيس دولة سورية صبحي بركات الخالدي[125] بإقالة حمدي الجلاد الذي كان يشغل منصب رئيس محكمة جنايات دمشق وتعيين خليل رفعت مديراً لشرطة دمشق[126] بدلاً منه، وعين نافع مجيب القدسي[127] مديراً للشرطة العامة في سورية في 6 تموز 1929م بموجب القرار رقم 1247 وتنحى من منصبه وأحيل إلى التقاعد في سنة1931م ليعين خلفاً له بهيج الخطيب[128]، الذي أحيل إلى المفتشية العامة بتاريخ 1931/12/25م، وعلى الفور أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار رقم 931 لعام 1931م بتكليف المسيو (غاردون) مديراً للشرطة العامة[129].

وفي المرسوم رقم 87 في 1937/1/27م أُعيد تسمية نافع القدسي للمرة الثانية مديراً عاماً للشرطة[130]. انتهت مهمة القدسي كمدير للشرطة العامة، وعين بدلاً منه صبري سليم الخلف ندباً من ملاك الدرك، بناء على المرسوم رقم 273 تاريخ 1939/3/23م وفي شهر أيلول عام 1939م[131]، شغل صفوح المؤيد العظم منصب

---

[125] **صبحي بركات الخالدي (1889–1939م):** هو ابن رفعت آغا بركات الخالدي من أهالي انطاكية، كان صبحي بركات يقاتل مع الزعيم إبراهيم هنانو صاحب ثورة الشمال، وقد عهد إليه الفرنسيون برئاسة اتحاد الدول السورية في 221 حزيران لعام 1923م وأقيل من منصبه في 1 كانون الثاني لعام 1925م، وأصبح رئيساً لمجلس النواب، وخرج من سورية إلى استانبول، وانتخب نائباً في البرلمان التركي،، وكان يقيم في الحي الأوروبي في استانبول، وتوفي بها، ونقل جثمانه إلى أنطاكية ودفن فيها. انظر: الجندي، (1960م).ص:72. انظر ايضاً : بشور، وديع.(1996م).**سورية صنع دولة وولادة أمة**. ط:1. دمشق: سورية. دار طلاس. ص394.

[126] **خليل رفعت الحوراني المقداد:** من مواليد حوران 1879م، تلقى تعليمه في دمشق ومعاهد استانبول، وقد تسلم عدة مهام بعد تخرجه من مدرسة العشائر في استانبول، كما عمل في الصحافة مراسلاً لجريدة المقتبس الدمشقية في لواء حوران والكرك وفي أثناء عمله كتب كثيراً من المقالات بشتى أنواعها من سياسية واجتماعية واقتصادية. وفي دمشق استكمل مسيرته خلال مرحلة الانتداب الفرنسي وعمل في تخصصه محامياً وأصبح رئيس محكمة الجنايات حتى عام 1925م ثم مديراً عاماً لشرطة دمشق في عام 1925، ثم أصبح مديراً للعدلية في حكومة المديرين سنة 1941م، وبعدها أصبح محافظاً لدمشق في عام 1949م. للمزيد انظر : الريس، نجيب. (1329هـ). **جريدة المقتبس**. العدد 587.

[127] **نافع بن نجيب القدسي (1886–1969م):** ولد في مدينة أضنه، وكان والده رئيساً لمحكة أضنه درس فيها ثم تابع دراسته في المدرسة الرشيدية لينتقل بعدها إلى دمشق ومنها إلى استانبول حيث تخرج من المدرسة الطبية في عام 1329هـ شغل وظائف عدة، وكان منها مديراً عاماً لمصلحة الشرطة في دولة دمشق في سنة 1929م. للمزيد انظر: وثائق بيانات سورية (1900–2000م)، موقع التاريخ السوري المعاصر.

[128] **بهيج بيك الخطيب (1899–1981م):** ولد في قضاء الشوف في لبنان، انهى دراسته في الكلية الانجيلية السورية، ناضل ضد العثمانيين، وانتقل إلى دمشق، وعمل في المملكة السورية مع الملك فيصل الأول، ومكث فيها بعد دخول الانتداب متدرجاً في مناصب الإدارة السورية، وعرف عنه سعة الخبرة والتجربة في العمل الإداري، شغل عدداً من وظائف حكومية كان اهمها رئاسة الجمهورية السورية الأولى بالتعيين بين العامين 1939–1941م ليكون عاشر رئيس لسورية بعد انتهاء الاحتلال الفرنسي. للمزيد انظر : فارس. (1949م). ص: 260.

[129] **جريدة العاصمة**. (1930/12/31م). العدد25 الفهرس.

[130] **الجريدة الرسمية**. (1938/4/21م). العدد 12. ص: 411.

[131] **الجريدة الرسمية**. (1939/4/16م). العدد 13. ص:437.

مدير الشرطة العام [132]، وفي 1943/2/17 م شغل إبراهيم قصاب هذا المنصب[133]، ثم كُلف بعده عبد الغني القضماني في 1943/6/12م [134]، وأحمد اللحام في 1944/12/31م[135]، وعُين رشاد بيك علم الدين مديراً لشرطة حلب في 1932/5/27م، الذي نحي من منصبه في 1932/10/29م[136]، وعين بدلاً منه نزهت المملوك مديراً لشرطة حلب وأحيل إلى التقاعد في 1939/5/1م[137]. أما بالنسبة إلى باقي المدن السورية فقد شغل محمود لطفي منصب مفوضاً أول لشرطة لواء حماة[138]. وفي بداية العام 1922م عين حقي العظم مفوض أول لشرطة حماة[139]. وذلك بسبب نقل محمود لطفي لمنصب مفوض أول إلى حمص[140]. وفي دير الزور تولى عبد المنعم الديري مديراً لشرطتها في شهر أيلول من العام 1923م[141]، وعُيّن المفوض الأول سليمان الجاسم خلفاً له، ومن بعده عُيّن عبد الله الأنصار مديراً لشرطتها[142]، وأما بالنسبة إلى اللاذقية فكان مدير شرطتها جواد المرابط بتاريخ 1939/3/9م[143]، وفي محافظة القنيطرة عُيّن محمود لطفي في شهر أيار لعام 1925م رئيساً لشرطتها، وخلفه بحمص خليل الداية وبعده مصطفى صبحي[144].

أما بالنسبة إلى حلب ففي بداية فترة الانتداب الفرنسي كان يشغل رئيس الشرطة فيها توفيق بك الحياني الذي استقال من منصبه في شهر تشرين الأول من العام 1921م، وعين رئيساً لشرطة حلب من بعده محمد شريف بك الذي كان يشغل منصب متصرفية لواء حلب[145]، وشغل بعده مديراً لشرطة حلب إلهامي بك الذي كان

---

[132] **الجريدة الرسمية**. (1939/11/9م). العدد 24. ص: 1016.

[133] **الجريدة الرسمية**. (1943/3/17م). العدد 10. ص: 253.

[134] **الجريدة الرسمية**. (1943/6/17م). العدد 23. ص: 590.

[135] **الجريدة الرسمية**. (1945/1/11م). العدد 2. ص: 36.

[136] **النشرة الرسمية**. (1932/11/25م). العدد 21 . ص: 272.

[137] **الجريدة الرسمية**. (1939/7/13م). العدد 27. ص: 772.

[138] **مجلة الشرطة**. (1921/11/15م). العدد 6. ص: 179.

[139] **مجلة الشرطة**. (1922/2/15م). العدد 10. ص: 334.

[140] **مجلة الشرطة**. (1922/3/1م). العدد11. ص: 354 .

[141] **مجلة الشرطة**. (1923/10/1م). العدد 10. ص: 614.

[142] **مجلة الشرطة**. (1924/9/1م). العدد9. ص : 569-570.

[143] **الجريدة الرسمية**. (1944/6/8م). العدد 23. ص:599.

[144] **مجلة الشرطة**. (1945/9/1م). العدد 9. ص:532.

[145] **مجلة الشرطة**. (1921/10/15م). العدد 4. ص:107.

يشغل منصب قائد للدرك[146]، كما تولى فائق المدرس منصب مدير شرطة حلب في شهر نيسان لعـام 1923م بدلاً من إلهامي بك الذي عُيّن قائم مقام منبج[147]، وعُيّن عبد العزيز بك الخياط مديراً لشرطة حلب في شهر أيار لعام 1923م[148]، واستمر الخياط في منصبه ليصبح حمدي بك آل ميسر من بعده مديراً لشرطة حلب في 1923/9/5م، ولكن اغتيل بإطلاق النار على سيارته في أثناء وجوده في دير الزور للعمل على إصلاح دائرة الشرطة فيها، وكان برفقته حينها صالح بك الذي كان قائد درك دير الزور[149]، وعين توفيق بك غريب وكيلا لمديرية شرطة حلب بتاريخ 1925/5/2م بسبب الشاغر الذي حصل بمقتل مديرها السابق حمدي بك آل ميسر[150].

بعد هذا العرض الذي ورد في المراجع حول مديري قادة الشرطة، لابد من البحث بإعداد عناصر الشرطة التي اختلفت أعدادها بين فترة وأخرى؛ ففي بداية الانتداب الفرنسي كان جهاز الشرطة عبارة عن قوة صغيرة على شكل مفارز في كل دويلة، وفي العام 1928م بلغ عدد إجمالي عناصر الشرطة (28 مديراً و 111 مفوضاً " ضابط " و 930 عريفاً وموظفاً)[151]. أما في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين فلم يتجاوز عدد عناصر الشرطة في العاصمة دمشق أكثر من 450 شرطياً، وأحياناً انخفض العدد إلى 300، وبسبب التحاق عناصر الشرطة بالثورات التي كانت تقوم ضد الانتداب. وقد لجأت مديرية الشرطة التابعه لسلطة الانتداب إلى استخدام أشخاص بصفة رجال شرطة مؤقتين يرتدون اللباس المدني، ويضع الشخص حول ذراعه قطعة قماشية دوّن عليها شرطي مؤقت، حتى أصبح يطلق عليها شعبياً لقب (شرطي أبو شرطوطة)، وكانت سلطة الانتداب تستخدمهم لقمع المظاهرات والاحتجاجات[152].

توصلت الحكومة في سورية الى توقيع اتفاقية مع المفوض السامي الفرنسي في 22 كانون أول لعام 1943م، وذلك لنقل المصالح المشتركة وموظفيها إلى سورية ولبنان؛ فقامت وزارة الخارجية الفرنسية بعد التوصل

---

[146] **مجلة الشرطة**. (1923/4/1م). العدد4. ص:226.

[147] **مجلة الشرطة**. (1923/5/1م). العدد5. ص:297.

[148] **مجلة الشرطة**. (1923/6/1م). العدد6. ص:355.

[149] **مجلة الشرطة**. (1923/11/1م). العدد11. ص:675.

[150] **جريدة العاصمة**. (1925/6/1م). العدد 279. ص:7.

[151] إسماعيل، حكمت علي. (1988م). **نظام الانتداب الفرنسي على سورية 1920–1928م**. ط:1، دمشق: سورية. دار طلاس. ص: 326.

[152] غازي.(1999م). ص: 176.

الى الاتفاقية بإعلام حكومات الدول الأخرى مباشرتها الفعلية لسلطتها، داعية إياها للاعتراف بالجمهورية السورية بعد أن استكملت سيادتها[153] .

وبناء على انتقال السلطة فقد أصدر شكري القوتلي[154]رئيس الجمهورية السورية مرسوماً برقم 7 تاريخ 1944/3/6م جاء فيه بإضافة ملاك عددي للشرطة، ومُنح وزير الداخلية سلطات استثنائية لقبول وتعيين العدد اللازم لوظائف الشرطة[155]. أما في نهاية فترة الاحتلال الفرنسي فقد صدر القانون رقم 243 تاريخ 1946/2/3م الذي حدد فيه ملاك جهاز الشرطة ب 76 مفوضاً و47 من النواب و 1555 من الشرطة، وفيما يخص الأمن العام، فقد حدد الملاك ب /5/ فيما يخص الديوان الإداري و 162 لموظفي الشعب والحدود[156]، و أصبحت أقسام وزارة الداخلية حينها خمسة أقسام وهي: الداخليـة مع الصحافة، والشـرطة، والـدرك، والصحـة والإسعـاف العـام ، والعشـائر، ويخضـع أفراد الباديـة. **(العشائر)** للأحكام المطبقة على الجيش ويرتبطون إدارياً بوزارة الداخلية بموجب المرسوم رقم 160 تاريخ 1943/8/10م الذي تضمن إنشاء مديرية العشائر ضمن وزارة الداخلية، وكانت مهمة تلك المديرية الاهتمام بشأن القبائل البدوية ضمن القوانين والأنظمة[157].

3-2- الفريق الإداري لجهاز الدرك :

كلفت الإدارة الفرنسية بعض الوحدات العسكرية بتنفيذ المهام الموكلة للدرك بعد أن دخلت القوات الفرنسية دمشق وغيرها من المدن السورية بسبب النقص في أعداد عناصر الدرك[158]، وعينت الإدارة الفرنسية

---

[153] لونغريغ. د.ت)، ص: 423+ هامش. انظر أيضاً: **الجريدة الرسمية**.(1944/5/18م). العدد20 . ص: 477.

[154] **شكري محمود القوتلي** (1891-1967م) رئيس سورية لمرتين من 1943-1949 ومن 1955-1958 ويعد من أبرز قادة الوحدة العربية في العصر الحديث وقادة حركة المقاومة ضد الاستعمار، وكان أول زعيم وطني تولى رئاسة الجمهورية السورية . وفي عام 1958 قصد مصر على رأس وقد من سورية واتفق مع رئيس الجمهورية المصرية على توحيد القطرين السوري والمصري، وسميت بالجمهورية العربية المتحدة، وتنازل شكري باختياره عن الرئاسة عام 1958م وتوفي في دمشق ودفن فيها. انظر: الزركلي، خير الدين. (1986م). **الأعلام**. ط: 7، 8 أجزاء،ج3، بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص:172- ص:173.

[155] **الجريدة الرسمية**. (1944/3/23م). العدد12. ص:315 – 316.

[156] **الجريدة الرسمية**. (1946/2/16م). العدد7. ص: 303.

[157] **الوثيقة رقم 7141.(17\2\1944م)**. أمر صادر عن وزير الداخلية برقم 893. مديرية الوثائق التاريخية بدمشق. الوثيقة رقم د/262/70، (انظر الشكل رقم5). انظر أيضاً **الجريدة الرسمية**.(1946/2/16م). العدد7. ص: 308_309.

[158] العياشي، (1954م). ص: 230.

مديراً عاماً للدرك من الضباط الفرنسيين، وبتاريخ 1921/12/1م ألغيت المديرية الحربية، وحلت مكانها مديرية الدرك العام، وعين وحيد بك قائدا لها[159] ، وفي عهده أحدثت مدرسة للدرك في دولة دمشق من أجل رفع سوية التدريب والتثقيف المسلكي والمهني بالنسبة إلى الضباط والجنود، وكانت مدة الدورة أربعة أشهر، ثم أصبحت المدة خمسة أشهر[160]، وعندما صدر القانون الأساسي للاتحاد السوري لدويلات دمشق وحلب واللاذقية[161] أصدر رئيس اتحاد دولة سورية صبحي بركات الخالدي قراراً بتاريخ 24 شباط 1923م بتعيين مصطفى نعمت مديراً عاماً لدرك الاتحاد السوري[162]. عينت مفوضية الانتداب قائداً لدرك دولة سورية الكولونيل بريفو حتى شهر نيسان عام 1931م[163].

كان قائد درك دمشق بتاريخ 1937/9/7م السيد عبد الغني القضماني[164] وشغل رفيق العظمة منصب قائد الدرك العام في 1944/12/31م[165]، وصُرف من الخدمة بموجب المرسوم رقم 779 تاريخ 1945/6/20م[166]. وعين القائد محمد أديب القنواتي رئيساً لميرة الدرك السوري بالمرسوم رقم 839 تاريخ 1945/7/5م[167]، وعين عبد الله عطفه قائداً عاماً للدرك في سورية برتبة زعيم بموجب المرسوم رقم 2780 تاريخ 1945/6/2م، وقد استمر بعمله مدة شهرين فقط ثم أعيد لوظيفته في الجيش السوري[168]، ومن ثم عُيّن الزعيم هرانت بدلاً منه بموجب المرسوم رقم 955 تاريخ 1945/8/5[169]، و لكن فيما بعد أُعيد عبد الله عطفه لعمله قائداً عاماً للدرك إضافة إلى وظيفته في الجيش، وبتاريخ 1946/9/3 صدر مرسوم برقم 92 تم من خلاله

---

[159] **مجلة الشرطة**. (1921/12/15م). العدد5. ص:231.

[160] **مجلة الشرطة**. (1922/1/1م). العدد6. ص:240.

[161] الحكيم. (1991م). ص:86.

[162] هواش، محمد. (2005م). **تكون جمهورية سورية و الانتداب**. ط:1، طرابلس: لبنان. منشورات السائح. ص: 126.

[163] **جريدة العاصمة**. (1931/4/15م). العدد7. ص:97.

[164] **الجريدة الرسمية**. (1937/9/16م). العدد5. ص: 76

[165] **جريدة العاصمة**. (1945/1/11م). العدد2. ص:36.

[166] **الجريدة الرسمية**. (1945/7/5م). العدد3. ص: 683.

[167] **الجريدة الرسمية**. (1945/7/5م). العدد30. ص: 830.

[168] **الجريدة الرسمية**. (1945/7/12م). العدد31. ص:896.

[169] **الجريدة الرسمية**. (1945/8/9م). العدد36. ص: 976.

إعادة الزعيم هرانت لمنصب قائد الدرك العام[170] وقد بلغ تعداد قوات الدرك في نهاية العام 1930م في عموم دولة سورية 2063 عنصراً منهم 69 ضابطاً، وفي نهاية العام 1932م بلغ عدد عناصر الدرك السوري 2200 عنصراً تقريباً، وأكثر من 65 ضابطاً وازدادت أعداد أفواج الدرك نتيجة تعيين أعداد من الموظفين المدنيين من اختصاصات متعددة، مثل سائق، وعامل، وسكرتارية[171]، وفي نهاية العام 1933م بلغ عناصر الدرك حوالي 2203 عناصر منهم 45 ضابطاً، في حين بلغ العدد في العام 1934م 2482 عنصراً، منهم 56 ضابطاً، ولكـن ماحصل من زيادة بعدد العناصر عام 1934م كان بسبب تكليف قوات الدرك بمهمة الإشراف على السجون التي استحدثت[172]. وفي 1937/9/8م صدر المرسوم الاشتراعي بناءً على الحاجة الماسة لاستخدام دركيين إضافيين لتأسيس حرس سيار بدءاً من تاريخ1937/9/16م، بحيث تستخدم الاعتمادات الإضافية الواردة في الموازنة لزيادة 60 دركياً مشاة بزيادة عن الموجود، و 150 دركياً خيالاً زيادة، و34 دركياً لإنشاء فرقة موسيقا الدرك وشراء مايلزم لها [173]، وقد حدد القانـون رقم 242 تاريخ 1946/2/13 ملاك الدرك السـوري لعام 1946م بـ 118 ضابطـاً و 4559 مـن الأفراد [174] .

4- تدريب جهازي الشرطة والدرك وتثقيفهما:

4-1- التدريب العسكري لجهازي الشرطة والدرك:

بعد دخول القوات العسكرية الفرنسية إلى سورية قامت مفوضية الانتداب الفرنسي بإنشاء مدرسة في دمشق وذلك بتاريخ 1920/10/1م، من أجل تدريب عناصر جهاز الشرطة على فن الرمي والقتال والحركات الرياضية وتدريس القوانين والأنظمة القضائية والإدارية[175]، أُحدثت مدرسة الدرك لدولة دمشق في كانون الثاني لعام 1921م من أجل تعليم الضباط، والنقباء، والجنود الدركيين وتدريبهم، الذين يتم إرسالهم للمدرسة من قبل قطعاتهم

---

[170] **الجريدة الرسمية**. (1946/10/30م). العدد42. ص: 1233.

[171] انظر: MAE , Report , Annee , 1930 , P82 مختصر(تقرير وزارة الخارجية الفرنسية العام).

[172] انظر: MAE , Report , Annee , 1930 , P82

[173] **الجريدة الرسمية**.(1937/9/23م). العدد36. ص: 769-770.

[174] **الجريدة الرسمية**. (1946/2/16م). العدد7. ص: 303-307.

[175] **مجلة الشرطة**. كانون الثاني 1922م، العدد9، ص:283.

للتدريب، وكان التدريب والتثقيف مأخوذين من كتاب تعليم الدرك الفرنسي المؤرخ في 4 كانون الأول لعام 1913م، وكتاب تعليم الفرسان الفرنسي الذي صدر حديثاً في العام 1920م[176]، وكان يُدرس في المدرسة نظام الدرك، وفن الرمي، وقانون الجزاء العسكري، والتربية العسكرية، والمعلومات الحقوقية والإدارية، وفن التخطيط وقراءة الخارطة، والطب العملي الإنساني والحيواني، والتربية الأخلاقية[177].

4-2- التطوير الإعلامي:

صدرت مجلة باسم مجلة الشرطة، وكان العدد الأول منها بتاريخ 1921/8/15م، وقد تصدر غلاف العدد صورة للجنرال غورو، وكانت المجلة حافلة بالموضوعات المسلكية والقانونية، والبلاغات والقرارات الصادرة عن الدولة السورية فيما يخص عناصر الشرطة وأعمال شعب مديرية الشرطة العامة، وأعمال القسم الإداري والمكافآت والعقوبات والتبدلات الإدارية، وكانت الغاية من إصدارها تثقيف رجال الشرطة[178]، وفي ولاية حلب صدرت مجلة الشرطة في شهر تموز من العام 1923م، وكانت الغاية منها أيضاً تثقيف رجال الشرطة[179].

5 – أماكن توزيع قوات الشرطة والدرك وتمركزهما :

5-1- أماكن توزيع قوات الشرطـــة وتمركزها :

وُزعت قوات الشرطة في المدن على شكل مفارز، والمصادر تمدنا بأماكن توزعها في المدن السورية عدا مدينة دمشق، التي كانت تقسم إلى ثلاث مناطق شرطية، بدلاً من المفارز التي كانت موجودة سابقا، وذلك بموجب بلاغ صادر عن مدير عام شرطة دمشق خليل رفعت رقم 803/189 لعام 1925م وهي: الصالحية

---

[176] **كتاب تعليم الدرك للمشاة والخيالة**.(1340هـ ، 1922م). ط:1. دمشق:سورية. مطبعة الحكومة. ص:2.

[177] **مجلة الشرطة.** (1922/3/15). العدد 12. ص:365.

[178] **مجلة الشرطة.** (2021/8/15م). العدد1. ص:2.

[179] **مجلة الشرطة.** (1923/8/1م). العدد8. ص:494.

وتوابعها، والشيخ حسن وتوابعها، فضلاً عن منطقة المركز، وخصصت لكل منطقة مفوضاً أول ترتبط به المخافر، وكان توزيع المناطق والمخافر حسب كل منطقة على الشكل الآتي[180]:

5-1-1 – منطقة المركز، وتضم :

مخفر المركز، ومخفر الخطوط الحديدية، ومخفر كيوان والربوة، ومفرزة الفرسان.

5-1-2 – منطقة الصالحية وتضم:

مخفر العمارة ، ومخفر باب السلام، ومخفر العقيبة، ومخفر السمانة، ومخفر سوق ساروجة، ومخفر قنوات، ومخفر الصالحية، ومخفر عرنوس، ومخفر المهاجرين، ومخفر الأكراد، ومخفر الماردينية، ومخفر باب سريجة.

5-1-3– منطقـــة الشيـخ حسن وتضم:

مخفر القصاع، ومخفر باب توما، ومخفر باب شرقي، ومخفر الخراب، ومخفر باب مصر، ومخفر اليهود ومخفر القيمرية، ومخفر سوق القطن، ومخفر الحميدية، ومخفر الشاغور، ومخفر السنانية، ومخفر الشيخ حسن، ومخفر باب مصلى .

بموجب البلاغ الصادر عن مدير عام شرطة دمشق جرى تعديل التقسيم لمدينة دمشق بموجب القرار 796/11 في العام 1925م وقسمت إلى أربع مناطق شرطة وكانت كالآتي[181]:

- منطقة الصالحية، وتتألف من الأحياء الآتية: الصالحية، والأكراد، والمهاجرين، وعرنوس، وساروجة، والعقيبة، والعمارة، وتكون بإدارة محمود لطفي.
- منطقة باب توما وتتألف من الأحياء الآتية: باب توما، والقصاع، وباب شرقي، وخراب، وسوق القطن، والحميدية، وتكون بإدارة محمد أمين.
- منطقة الميدان وتتألف من الأحياء الآتية: الميدان، والقنوات، والشيخ حسن، وباب مصلى الشاغور، وباب سريجة، وتكون بإدارة سيد خضر.

---

[180] **مجلة الشرطة**. (1925/5/1م). العدد5. ص: 278 ومابعدها.

[181] **مجلة الشرطة**. (1926/10/1م). العدد10. ص: 533.

- منطقة المركز وتتألف: من كيوان، والخطوط الحديدية إدارياً، أما سيآسيا فتكون مرتبطة بالشعبة المخصوصة، وتكون بإدارة سيد حقي.

5-2- أماكن توزيع قوات الدرك وتمركزها:

قُسمت قوات الدرك إلى ألوية وسرايا موزعة في الدويلات التي أوجدها المستعمر الفرنسي، وكان وجودها في الأرياف من دولة دمشق، حلب، حمص، وعلى راس كل دائرة ضابط فرنسي، وتكون مرتبطة بمدير عام الدرك وأيضا بضابط فرنسي[182] هذا وقد جزى إحداث سبعة عشر مخفراً حدودياً، كما عُزّزت دوريات الدرك على الطرق الرئيسية بخمس مفارز مجهزة بدراجات نارية للقيام بدور شرطة المرور وتأمين الطرق العامة[183]، وشُكل لواء حوران بالمرسوم رقم 62 تاريخ 1943/5/29 الذي ضم سريتي درك حوران، وجبل العرب، وسمي اللواء السادس للدرك، وكان مركز اللواء درعا[184].

6 – لباس ضباط جهازي الشرطة والدرك وعناصرهما :

6-1- لباس ضباط جهاز الشرطة وعناصرها :

حددت اللجنة الإدارية في وزارة الداخلية في بداية العام 1922م لباس ضباط وعناصر الشرطة ببدلة واحدة تعطى كل سنتين مجاناً، ومعطف كل ثلاث سنوات، وقبعة واحدة كل سنتين. وتتألف البدلة من سترة وبنطال، ولونها ترابي وتوضع إشارة على كم الجاكيت وعلى مثلثي القبة ذات اللون الأحمر تفريقاً عن جهاز الدرك، وشرائط الأكمام قصباً بلون ذهبي بالنسبة إلى مفوضي الشرطة، وجزمة ساق طويل. أما الأفراد فتكون بلا شريطة، ويرتدي الضباط في فصل الصيف لباساً رسمياً ناصع البياض، وقبعة للرأس مصنعة من الفلين بيضاء

---

[182] إسماعيل. (1998م). ص 324 .

[183] انظر : MAE,REPORT,Annee,1930,P83

[184] **الجريدة الرسمية**. (1943/6/3م). العدد 21. ص: 537 .

اللون أو كاكية[185] ويوجد في متحف الشرطة الذي افتُتح عام 2005م في كلية الشرطة، نماذج من اللباس العسكري والسلاح ومجلات الشرطة، وأما البدلة الشتوية، كما هي معروضة، فتتألف من سترة طويلة، وبنطال من القماش ذي اللون الكحلي الغامق، عليها أزارر معدنية مذهبة، وجزمة ساق طويل من الجلد، ونطاق جلد عريض، وتوضع إشارة على مثلثي القبة على شكل سنبلة، فضلاً عن طاقية الرأس على شكل قلبق[186] لونها بيج (انظر الشكل رقم 6).

6-2- لباس ضباط جهاز الدرك وعناصرها :

حددت اللجنة الإدارية في وزارة الداخلية في بداية العام 1922م لباس ضباط الدرك وعناصره، وهو نفسه اللباس الذي حدد لعناصر الشرطة، وقد فُرق بين الجهازين بالإشارات التي وضعها عناصر الشرطة على الأكمام حيث حددت اللجنة بوضع إشارات للأكمام إضافةً إلى قبة السترة ذات اللون الأزرق الغامق، أما بالنسبة إلى الضباط فتكون إشارات الأكمام، والقبعات قصباً فضياً، أما للأفراد فهي بلا شريطة[187].

7 – رتب وشارات ضباط جهازي الشرطة والدرك وعناصرهما :

7-1-رتب وشارات ضباط الشرطة وعناصرها:

كان يطلق اسم مفتش شرطة على ضباط الشرطة أو مفوض أيام الانتداب، ولكن بصدور المرسوم رقم28 تاريخ 1943/4/17م الذي زاد الملاك العددي لجهاز الشرطة أُعيد توزيع الرتب، وكانت متسلسلة كالآتي:

مفوض أول ممتاز، ومفوض ثانٍ، ومفوض ثالث، ووكيل أول ، ووكيل ثانٍ، ورقيب1، ورقيب، وعريف- شرطي أول ، وشرطي ثانٍ، وشرطي ثالث ، ومتمرن.

أما أسماء الوظائف الرئيسية في جهاز الشرطة فكانت كالآتي :

---

[185] **مجلة الشرطة**. (1922/1/1م). العدد9. ص: 288.

[186] القلبق : نوع من ألبسة الرأس مدبدب أو أسطواني مصنوع من الوبر أو الصوف. للتوسع انظر : الخطيب، مصطفى عبد الكريم. (1996م). **معجم المصطلحات و الألقاب التاريخية**. ط:1، بيروت: لبنان. مؤسسة الرسالة ص: 253.

[187] **مجلة الشرطة**. (1922م). العدد9. ص: 288.

مدير عام شرطة، ومدير معاون، ومدير شرطة، ورئيس شرطة المحافظة، ورئيس مصلحة، ورئيس إدارة، ورئيس قسم، ومفتش إداري عام، ومفوض مركزي، ورئيس ذاتية، ورئيس مخفر، ورئيس مستودع[188]، ويضع المفوض الأول ثلاث نجمات، والمفوض الثاني نجمتين، والمفوض الثالث نجمة واحدة، ويكون موضع النجمة على مثلثي قبة السترة، وتكون مقصبة باللون الذهبي وتحتها قطعة قماش حمراء اللون مع وضع شريطة أو شريطتين أو ثلاثة أشرطة حسب الرتبة، وتوضع على الأكمام على شكل ثمانية على مقدمة الكم، وتكون من القصب ذي اللون الذهبي وبطول 5 سم، تلصق عامودياً أو أفقياً على الأكمام وعلى لباس الرأس (القلبق) ذي اللون الأسود، أما المأمور فيضع شريطة من القصب بعرض 1.5 سم على قاعدة القلبق، أما الشرطي فكان يضع رقمه من النحاس على الصدر، أما الأزرار فتكون من المعدن الذهبي [189] .

7-2- رتب وشارات ضباط الدرك وعناصرها :

انتظم رجال الدرك حسب التسميات الآتية من الأعلى إلى الأدنى :

– كبار الضباط : زعيم ، وعقيد ، ومقدم

– صغار الضباط : رئيس ، وملازم أول ، وملازم ثان

– صف الضباط والأفراد : دركي ضابط أول ، ودركي عريف أول ، ودركي صنف أول ، ودركي صنف ثان، ودركي صنف ثالث، ودركي صنف رابع، ودركي صنف خامس، ودركي تلميذ محترف. وكان ضابط الدرك يضع شريطة عريضة من القماش ذات اللون الأزرق والشديد الزرقة، أما أزرار الجاكيت فهي من المعدن ذي اللون الفضي تفريقاً عن عناصر الشرطة، أما الدركي فكان يضع شارة أو شارتين أو ثلاثة حسب الرتبة من القصب الفضي على شكل ثمانية على مقدمة الأكمام تفريقا عن ضباط الشرطة وعناصرها[190] .

---

[188] **الجريدة الرسمية**. (1943/4/22م). العدد5. ص: 389 .

[189] **مجلة الشرطة**. (1923/2/1م). العدد2. ص: 106.

[190] غازي. (1999م). ص: 183 ومابعدها.

8 – تسليح رجال الشرطة والدرك :

8-1- تسليح رجال الشرطة :

كان تسليح رجال الشرطة بمسدسات متنوعة، وقديمة، ومجهولة المصدر، وبعد دخول المستعمر الفرنسي دمشق عينت الإدارة الفرنسية مستشاراً فرنسياً لجهاز الشرطة للأمور الفنية فقط، وبقي لمدير الشرطة حرية العمل، وهذا ما أفسح المجال لمدير عام الشرطة لتطوير جهاز الشرطة، ومنها تسليح عناصر الشرطة بمسدسات جديدة وحديثة، وهذا ما قام به مدير عام شرطة دمشق أحمد حمدي الجلاد بإحضار أحدث المسدسات من أوروبا، وهي نوع براونغ والمرقمة بأرقام عربية من الرقم /1/ إلى الرقم /250/ ووزعت على العناصر، وماتبقى من العناصر الذين لم يستلموا السلاح الجديد فوزعت عليهم مسدسات من النوع القديم من الرقم /215/ حتى الرقم /428/ وبأرقام مختلفة وقد حدد بتعميمه العقوبة اللازمة بحق كل من يعبث بالسلاح بتغريمه بقيمة السلاح وتكون الغرامة 30 ليرة سورية وبدون محاكمة[191].

8-2- تسليح رجـال الدرك :

اهتمت مفوضية الانتداب الفرنسي بجهاز الدرك اهتماماً خاصاً من أجل الاعتماد عليهم في قمع الثورات والانتفاضات، فأشرفت على تشكيله إشرافاً مباشراً واهتمت بتسليحه؛ فقد سلح الدركي ببندقية فرنسية مع الحربة،

أو بندقية بلجيكية مع سيف، وتخصيص الدركي بدابة خيل مع مسلتزماتها، وبعض العدة التي تستخدم في أثناء المداهمات لخلع الأبواب، أو هدم الجدران، وزود الدركي أيضا بأدوات الكتابة، والأصفاد لتكبيل السجناء في أثناء سوقهم من المحاكم المختصة وإليها[192].

9- المهام الملقاة على عاتق جهازي الشرطة والدرك وتطوير عملهما:

9-1- المهام الملقاة على عاتق جهاز الشرطة:

---

[191] **مجلة الشرطة**. (1922/4/15م). العدد13. ص:399 .

[192] **تاريخ قوى الأمن الداخلي اللبناني**. (2007م). ص:46.

كان جهاز الشرطة مستقلاً بإدارته؛ لأن سلطة الانتداب اكتفت بتعيين مستشارٍ لها في جهاز الشرطة، اقتصر عمله على الاستشارات الفنية، وفي أوقات الاضطرابات والحروب يكون مدير الشرطة فرنسياً، أما بالنسبة إلى مديرية الأمن العام فكانت تتبع لمفوضية الانتداب العليا ومديرها فرنسي، وكُلفت بمهام من مهام جهازي الشرطة والدرك مثل: مراقبة دور السينما، ومراقبة الأجانب، ومراقبة جوزات السفر(الدخول والخروج)، ومراقبة الحجاج في موسم الحج، ومراقبة المهاجرين، ومكافحة الجاسوسية، ومراقبة عمل الموانئ وضبطها[193].

وقد ترك لجهاز الشرطة المهام الأساسية التي كان مكلفاً بها وهي: متابعة التحقيق في الجرائم، ومشاركة مصلحة الأدلة القضائية بالتحقيق في الجرائم[194]، وملاحقة العابثين بالأمن والخارجين عن القانون والعصاة، فضلاً عن الإشراف على سير الآليات والدراجات، وإصدار رخص السوق، وتوقيف كل شخص يقوم بقيادة سيارة بدون رخصة سوق[195]. ناهيك عن متابعة عناصر الشرطة مهامها في تأمين الحراسة والحفاظ على الأمن العام وتنظيم الطرقات والأسواق وإغاثة الملهوف[196].

وقد ظهر دور مدير عام الشرطة الفعال في تطوير جهاز الشرطة فضلاً عن القيام بأعماله الأساسية المسندة إليه سابقاً وكان أول أعمال مدير عام الشرطة مكافحة الفاسدين، والعمل على استيعاب العناصر الجيدة من السوريين، ومن ذوي السمعة الحسنة[197]. وقد سبق أن ذُكر كيف قُسّمت مدينة دمشق إلى مناطق عدة، وإحداث مخافر جديدة من أجل الحفاظ على الأمن بعد إلغاء شرطة الأقضية، وتم إحداث مفرزة فرسان الشرطة وعددها 20 شرطياً خيالاً بقيادة مفوض ثان، ويعاونه مفوضان من الدرجة الثالثة، فتكون مهمة المفرزة متابعة الوضع الأمني في أطراف العاصمـــة دمشق، في الوقت نفسه أُحـدثت مفرزة خاصة زودت بدراجات نارية وعادية من أجل سهولة الوصول لمكان الحادث نظراً لعدم توفر الآليات اللازمة**[198]**. ومن أجل تطوير حركة المرور، فقد كلف جهاز الشرطة بمهمة تنظيم حركة السير في المدن، والعمل على وضع إشارات للمرور على

---

[193] إسماعيل. (1988م). ص: 326.

[194] **جريدة العاصمة**. (1931/4/15م). العدد7. ص: 87.

[195] صادر. (1933م). ص:168.

[196] **مجلة الشرطة**. (1922/1/1م). العدد 9. ص: 248.

[197] **مجلة الشرطة**. (1922/5/15م). العدد15. ص472. .

[198] **مجلة الشرطة**. (1923/5/1م). العدد5. ص: 293.

مفارق الطرق، وكانت بداية ذلك بوضع لوحة من الصاج لها وجهان أحدهما مطلي باللون الأحمر والآخر مطلي باللون الأزرق، ويتحكم شرطي باللوحة في المركز، ويكون التحكم من خلال أسلاك مدت تحت الأرض [199]،هذا وقد زُود الشرطي باتصال لاسلكي لاستخدامه إذا دعت الضرورة مع أقرب مخفر بالنسبة إلى الموقع الموجود فيه[200].

تطور جهاز الشرطة وأصبح يصدر رخص السواقة، فضلاً عن تسجيل المركبات، مع التفريق بين المركبات الخاصة، والنقل، والدراجات، كما تم وضع القوانين اللازمة للحد من المخالفات[201]، أما في مجال التطوير الإعلامي: فقد صدرت مجلة نصف شهرية لتثقيف رجال الشرطة، وسميت مجلة الشرطة، وصدر العدد الأول منها في 1921/8/15م، وجُهزت مكتبة خاصة بسلك الشرطة ضمت عدداً لابأس به من المراجع والكتب اللازمة لتثقيف عناصر الشرطة[202]. هذا وقد أبدى جهاز الشرطة اهتماماً بالكلاب البوليسية مثل باقي الدول المتقدمة، لما للكلب البوليسي من أهمية بمساعدة رجال الشرطة في الوصول إلى نتائج أفضل في كشف الجريمة[203].

أحدثت عدلية الاتحاد السوري المؤلف من دولة دمشق ، ودولة حلب ، وجبال الساحل بالقرار رقم 339 تاريخ 1924/9/20م، ووضع سجل خاص بالمحكومين بالأحكام الصادرة عن المحاكم الجزائية والعسكرية، والمجرد من الحقوق المدنية بموجب قرارات قضائية[204]، وقد عُدل القرار بالقرار رقم 3092 تاريخ 1931/4/5م الصادر عن رئيس مجلس وزراء سورية[205] والقاضي باتباع مصلحة الأدلة القضائية في مديرية الشرطة العامة بدمشق، التي أصبحت تشارك في التحقيقات بالجرائم الجنائية[206]، ومن المهام التي أُلقيت على عاتق جهاز الشرطة أيضا مهمة إصدار جوازات السفر وتجديدها[207] وقد اهتمت إدارة الشرطة في سورية أيضا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في العام 1920م بالشعبة التي أنشأتها الدولة العثمانية في دمشق، والخاصة

---

[199] **مجلة الشرطة**.(1923/9/1م). العدد 9. ص: 566.

[200] **مجلة الشرطة**.(1923/12/1م). العدد 12. ص:762.

[201] **مجلة الشرطة**. (1921/12/15م). العدد8. ص: 211.

[202] **مجلة الشرطة**.(1921/8/15م). العدد1. ص: 145.

[203] **مجلة الشرطة**.(1923/11/1م). العدد11. ص: 649 .

[204] صادر. (1933م). ج2. ص:275 ومابعدها.

[205] **جريدة العاصمة**. العدد7. (1931/4/15م). ص: 87.

[206] **الجريدة الرسمية**. (1942/9/22م). العدد38. ص: 907.

[207] **الجريدة الرسمية**.(1933/6/30م). العدد12. ص: 246.

بالمومسات، وبتاريخ 1933/6/24 أقر القانون المتعلق بتنظيم مهنة البغاء[208] وشروط ترخيص الدور التي تُمارس فيها هذه المهنة، وبناءً عليه قامت إدارة الشرطة في سورية بتعيين مفوضٍ وعدد من رجال الشرطة، وعدد من النسوة من أجل تنظيم قيود سجلاتهن، ومراقبة حركتهن، وتجوالهن وخروجهن، وأماكن وجودهن[209]، وبسبب ماكان يسببه البغاء من أمراض فقد تم تحديد مشافٍ خاصة بالأمراض الناتجة عن عمل المومسات من أجل تطبيب المصابين، وكان ذلك يتم بتحديد أطباء اختصاصين لمتابعة علاج المصابين بهذه الأمراض[210].

9-2- المهام الملقاة على عاتق جهاز الدرك:

كُلف جهاز الدرك بعدد من المهام، أهمها تأمين حفظ الأمن والنظام، ومنع وقوع ما يضر بمصالح الدولة مـثل: الاجتماعات الممنوعة، وحمـل السلاح بـدون ترخيص، والحفاظ على أرواح الناس وأموالهم وأعراضهم باتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع الجريمة وكل ما هو مخالف للقوانين، والسهر على تنفيذ مايصدر من قوانين وأنظمة لتحقيق النظام العام، وكان يتم ذلك من خلال توقيف مرتكبي الجرائم والقبض عليهم، والتحقيق معهم وإحالتهم إلى الجهات العدلية، وملاحقة المتآمرين على الحكومة، وقد خُول الدرك بالقيام بمهام ضابطة البلدية؛ لأن القانون خوله بتنفيذ مقررات البلدية القانونية، أيضاً كُلف الدرك بمهام الضابطة الصحية لمنع أي شخص من مزاولة مهنة الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، وغير ذلك من دون الحصول على شهادة رسمية، كما أنيط بالدرك الإعلام عن أي مرض سارٍ في منطقة عمل جهاز الدرك، ومؤازرة موظفي الجمرك، وحصر الدخان، والحراج عند الضرورة.

وكلف جهاز الدرك بخدمة السجون وإدارتها ومحاسبتها وحراستها في: دمشق، وحلب، ودرعا، وحمص، وحماه، ودير الزور، والحسكة، بدءاً من 1934/3/1م[211]. وذلك بموجب المرسوم الصادر عن دولة سورية

---

[208] البغاء: هي ممارسة الأفعال الجنسية المحرمة من أجل المال، ويعتقد كثير من علماء الاجتماع أن بعض النساء يلجأن إلى البغاء لأسباب اقتصادية في أغلب الحالات، وبعض النساء يصرن بغايا تحت إغراء الكسب المالي السريع بيد أن ثمة أسبابا اجتماعية وتقسية أخرى تؤدي دوراً في هذه الفاحشة. للتوسع انظر: **الموسوعة العربية العالمية**. (1999م). 30 جزء. ج5. (ط:2). الرياض: السعودية. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. ص10 ومابعدها.

[209] **مجلة الشرطة**. (1921/9/15م). العدد 2. ص: 36- 37.

[210] **البرنامج الطبي السنوي**. (1925م). ص: 66.

[211] **جريدة العاصمة**. (1929/10/24م). العدد 22. انظر أيضاً **مجلة الشرطة**. (1923/5/1م). العدد 5. ص: 296.

برقم 2151 تاريخ 1932/2/26[212]، وكانت مكلفة بتنفيذ حراسة قصر رئاسة الجمهورية، والبنك المركزي، ووزارة الدفاع، وغيرها من الدوائر الحكومية، ولاحقاً تم توحيد قوات الأمن العام والشرطة بقيادة واحدة[213]. اهتمت مفوضية الانتداب الفرنسي بجهاز الدرك اهتماماً خاصاً وعملت على تطويره من خلال تطويع عـــدد من الضباط السوريين القــدامى الذين سبق لهم الخدمــة في الجيش العثماني بهــذا الجهاز، وذلك من أجل تنفيذ المهام الملقاة على عاتقه مثل ضابطة البلدية والصحية والجمارك وغيرها[214]، وبسبب اهتمام سلطة الانتداب بجهاز الدرك فقد أُحدثت مدرسة خاصة لتدريبهم في دولة دمشق كانون الثاني عام 1921م، من أجل تعليم وتدريب الضباط و الجنود و الدركيين، وقد حددت الدورة في البداية بثلاثة أشهر ثم أصبحت أربعة أشهر، وكانت تدرس فيها العلوم العسكرية بأنواعها، حيث كان يُدرب الضباط على فن الرمي، وتعليم الخيالة، وقانون الجزاء العثماني، والتربية العسكرية، ونظام الخدمة الداخلية، والمعلومات الحقوقية والإدارية، وفن التخطيط وقراءة الخارطة، والطب العملي الإنساني، والطب العملي الحيواني، وفن الهاتف . أما الجنود فكان يتم تعليمهم القراءة والكتابة والحساب والعقائد الدينية والتربية الأخلاقية[215] وكان هدف الاهتمام الذي أولته مفوضية الانتداب منذ بداية عهدها من حيث التنظيم والتدريب العسكري هو فرض سلطتها في القضاء على الانتفاضات الشعبية، وحركات المقاومة ضد الاحتلال؛ لأن سلطة الانتداب جعلت قيادة الدرك من صلاحيات القيادة العسكرية لأنها كانت تلجأ إلى إنزالهم للشارع لقمع المظاهرات التي يفشل جهاز الشرطة بقمعها. وكي يتمكن الدرك من القيام بمهامهم على أحسن وجه فقد رفدتهم السلطة بعدد من الآليات، والدراجات الحديثة، وبأشكال متنوعة ومتعددة، ومجهزة بوسائل الاتصال اللاسلكي والبرقي والهاتف؛ بل وسلحت جهاز الدرك بالأسلحة أيضاً[216].

---

[212] صادر. (1933م). ج8. ص:75.

[213] " ارتباط قيادة الدرك بوزارة الداخلية بموجب القانون رقم 198 الصادر بتاريخ 1954/7/4م والقانون المعدل له الذي ظل ساري المفعول حتى صدور قرار رئيس الجمهورية بتاريخ 1958/3/13 القاضي بتوحيد قوات الأمن العام والدرك والشرطة والبلدية، وهكذا أصبحت قوة الشرطة والدرك كيانا واحد وقيادة واحدة تحت اسم قيادة قوى الأمن الداخلي ومنذ ذلك الحين لم يعد لكيان الدرك أي وجود ".

انظر: **تاريخ وزارة الداخلية الشرطة والدرك**. (2020م). ص: 368.

[214] الدميني، جلال الدين، والحلبي، توفيق.(1949م). **سجل الدرك السوري بين الماضي و الحاضر**. ط:1، دمشق: سورية. مطبعة النضال ص:19 ومابعدها.

[215] **مجلة الشرطة** (1922/3/15م). العدد12. ص:365.

[216] الدميني، والحلبي. (1949م). ص:18.

10 – دور جهازي الشرطة والدرك خلال الحرب العالمية الثانية :

بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول عام 1939م، ودخلت فرنسا الحرب في اليوم الثالث إلى جانب إنكلترا ضد ألمانيا وحلفائها. واعتماداً على ماسبق أن حـددته سلطة الانتداب بوضع جهازي الدرك والشرطة تحت تصرف حكومة الانتداب في حال حدوث فوضى أو ثورات في زمن السلم أو الحرب في سورية، فقد تحقق ذلك، بل أكدته الإدارة الفرنسية بالقرار رقم/24/ الصادر عن المفوض السامي دي مارتيل[217] بتاريخ 1936/4/28م، الذي أكد على ضرورة الحفاظ على النظام العام في سورية؛ بل ويجب إشراك الجيش لتحقيق هذا الهدف، وأيضا استخدام عناصر شرطة الدولة والدرك للحفاظ على النظام العام، كما بيّن أن على المفوض السامي تولي السلطة العائدة للحكومة المحلية من أجل الحفاظ على النظام من خلال وضع عناصر الشرطة والدرك بتصرف السلطة العسكرية الفرنسية[218] ولا سيما أن سورية قد باتت مسرحاً للصراع والتنافس بسبب التفوق العسكري الألماني في الحرب، فقد أبقت ألمانيا المستعمرات الفرنسية تحـــت تصرف حكومة فيشي[219] في الوقت الذي غادر فيه ديغول[220] فـرنسا إلى بريطانيـا لمتابعة النضال ضد الألمان، التي عينت مفوضاً جديداً لسورية في أواخر عام 1940م. في الوقت الذي عينت فيه حكومة فرنسا الـحرة بقيادة ديغول الموجودة في لندن كاترو[221] مندوباً عاماً

---

[217] **دي مارتيل:** تولد 27 تشرين الثاني سنة1878م، درس الحقوق، ثم تخرج من المدرسة السياسية، انخرط في السلك الدبلوماسي، تدرج في المناصب السياسية، آخرها منصب سفير فرنسا في طوكيو في 10 كانون الأول سنة 1929م قبل أن يتم تعينه مفوضاً سامياً لفرنسا في سورية. انظر: لونغريغ. ص: 246 ومابعدها.

[218] **الجريدة الرسمية**. (1936/2/27). العدد6. ص: 104 ومابعدها.

[219] منسي، محمود صالح. (1990م). **الشرق العربي المعاصر**– القسم الاول الهلال الخصيب.ط:1، الأسكندرية: مصر. الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية. ص: 178.

[220] **ديغول (1890–1970م)** : شارل ديغول، رجل سياسي فرنسي، أحد القادة العظام، حقق المجد والعظمة والاستقلال لبلاده بانتصاراته وجعل فرنسا دولة عظيمة مثل باقي الدول العظمى مستقلة وذات سيادة، اتصف برجاحة مبتكراته ومبادئه في الدفاع والهجوم، واستغلال مبدأ المفاجئة والمباغتة إلى أقصى الحدود واستيعابه الفائق لأعدائه، خاض أعنف المعارك وألحق الهزائم بأعدائه، وتجاوز المؤامرات التي حيكت ضده، وانتصر على من حاول اغتياله. انظر: عطية الله، أحمد.(1968م). **القاموس السياسي**. ط:3، القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص:543.

[221] **كاترو (1877 – 1969م):** ولد في ليموج ، دخل المدرسة العسكرية في سانت كير عام 1896م، أسره الألمان والتقى ديغول وأصبح في العام 1939م الحاكم العام للهند الصينيه الفرنسية، اختار الانضمام لديغول عندما أصبح قائداً لحركة فرنسا الحرة الجديدة كجنرال خمس نجوم، كان كاترو القائد الأعلى لقوات فرنسا الحرة، عينه ديغول مندوباً سامياً في الشام في العام 1941م واستولى على قيادة سورية لصالح القوات الحرة بعد هزيمة الجنرال هنري دنتز، اعترف باستقلال سورية، وبعدها عُيّن حاكماً عاماً على الجزائر في العام 1943–1944م ثم وزيراً لشمال إفريقيا في حكومة ديغول ثم سفيراً لروسيا في العام 1945–1948. توفي في باريس. انظر:عطية الله. (1968م). ص:949.

بدلاً من المفوض السامي، مع الإلحاح على ضرورة نيل سورية استقلالها[222]، ومع نهاية الحرب العالمية عادت الحياة الدستورية لسورية وعادت سلطة الانتداب إلى ما كــانت عليه من بطش وتنكيـل بالأهـالي واستهداف الآمنين ليأتي هنا دور جهــازي الشرطــة والدرك بالوقوف وقفة عز وبطولة، وماسيتم التطرق إليه لاحقاً .

من خلال ما ذُكر عن جهازي الشرطة والدرك خلال فترة الانتداب الفرنسي على سورية حتى تحقيق الجلاء، نجد أن مفوضية الانتداب الفرنسي في سورية قد فرضت هيمنتها على الشعب السوري من أجل تنفيذ مآربها الاستعمارية بأنواعها كلها، لذلك سعت جاهدة للإشراف على الوحدات العسكرية والأمنية بكاملها، ومنها جهازي الشرطة والدرك، لكي يصبح هذان الجهازان الإدارة الفعالة في قمع الثورات والاحتجاجات المحلية التي لجأ إليها الأهالي تنديداً بالمحتل الفرنسي، وهذا ما استوجب على سلطة الانتداب العمل على الاهتمام بجهازي الشرطة والدرك من ناحية التدريب والتسليح ودعمه بالآليات اللازمة للتنقل من مكان لآخر وبالسرعة المطلوبة.

وقد خص جهاز الدرك بهذا الاهتمام كي يصبح أداة طيعة بيد المندوب السامي، أما جهاز الشرطة فبقيت إدارته لأشخاص سوريين مرتبطين، بالسلطة المحلية بغية تنفيذ القانون والحفاظ على الأمن العام.

---

[222] منسي. (1960م). ص:180.

الفصـــل الثالث

دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعية والسياسية

1- دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعيـــة

2 – دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة السياسية

الفصل الثالث

دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعية والسياسية

أبدت سلطة الانتداب الفرنسي عندما فُرضت على سورية بعضاً من حسن النية، إذ أوحت للأهالي بانطباع أنها ستعمل جاهدة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، التي يصبو إليها، وذلك من خلال البرنامج الذي وضعته، الذي فوُضتها بتنفيذه عصبة الأمم وبموافقتها، وذلك بعد الإصلاحات التي بدأت حكومة فيصل بتنفيذها، التي وقع على كاهلها ثقل أعباء النهوض بالتأسيس لدولة جديدة وحديثة. وذلك من أجل النهوض بالمنطقة التي رزخت تحت حكم الاحتلال العثماني. وقد سعت حكومة فيصل جاهدة للنهوض بالمجتمع من خلال توفير فرص العمل، والنهوض بالتعليم، وإرساء قواعد الصحة العامة وبالأخص بعد قيام طبقة المثقفين بالمطالبة بإصلاح البلاد، والوقوف خلف الملك فيصل بتفاؤل من أجل تحقيق مطالب الشعب، وهذا مادفع مفوضية الانتداب لإبداء اهتمام خاص بتنفيذ بعض هذه المطالب, الذي سيساعدها في تكريس سيطرتها على البلاد، خاصة وقد حُصرت السلطة فيها بين المفوض السامي الفرنسي، وعدد من الدوائر الواقعة تحت سلطته، حتى يتمكن المفوض السامي من التحكم وضبط المجتمع والسيطرة عليه أمنياً، وسياسياً، وثقافياً[223]، علماً بأن سلطة الانتداب اتبعت سياسة اجتماعية خاصة، مستغلة الأوضاع التي ظهرت بين الحربين، حيث تركت بعض الأمور الاجتماعية المتعلقة بخصوصية المجتمع السوري ولم تتدخل فيها، مثل العادات والتقاليد والدين. أما بالنسبة إلى لتعليم فقد أدخلت اللغة الفرنسية لتكون لغةً رسمية في التعليم المدرسي بجميع مراحله، ومابقي من حياة اجتماعية مثل الصحة والعمالة، فقد كلفت جهازي الشرطة والدرك بمتابعته، وأضافت إليه كشف الجرائم، وأعمال تهم المواطن، التي كان لها آثارها الإيجابية أحياناً والسلبية أحياناً أخرى.

---

[223] هندي،إحسان. (1962م). **كفاح الشعب العربي السوري 1918–1946م**. ط:1, دمشق:سورية. منشورات إدارة الشؤون والتوجيه المعنوي. ص:14 ومابعدها.

1 – دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة الاجتماعية خلال فترة الانتداب:

1-1- التقسيم الجغرافي والطائفي لدولة سورية :

تآمرت دولتا الانتداب الفرنسي والإنكليزي بعد انتصارهما على السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقامتا بتقسيم دولة سورية الطبيعية عام 1920م إلى عدد من الدويلات، هي:

سورية، وجبل لبنان، وفلسطين، والأردن، ووضعت حدوداً مصطنعة لتلك الدول من خلال إقامة حواجز جمركية وشرطة لمنع السكان من حرية التنقل كما اعتادوا سابقاً[224]. أيضاً قامت فرنسا بخطوة أخرى وهي تقسيم الدولة السورية داخلياً إلى كيانات عدة (دويلات) من خلال ما أعلنه المفوض السامي الفرنسي في شهر تشرين الثاني من العام 1920م، وهذه الدويلات هي:

حلب في الشمال، ودمشق في الجنوب، وبلاد الساحل، وجبل العرب، ووضعت لكل دويلة إدارة مستقلة لإدارة أمورها، وترتبط تلك الإدارة بالمفوض السامي الفرنسي في بيروت مباشرة[225]، وقد فرض هذا الأمر على الأهالي الراغبين في التنقل من دويلة إلى أخرى من المرور على الحواجز الجمركية التي كانت تتبع لجهازي الشرطة والدرك، وغايتها الحد من حركة السكان، والحد من حركة نقل السلع الغذائية والصناعية، بهدف السيطرة الاقتصادية والسياسية، والأهم من ذلك عزل الحركة الوطنية القومية العربية بعضها عن بعض بهدف احتوائها[226]. كانت حجة فرنسا من تقسيم سورية إلى كيانات عدة أن سورية ليست كياناً واحداً من الناحية السياسية في المرحلة العثمانية وإنها في الأساس مقسمة الى دويلات مذهبية ودينية وعرقية. وكانت سياستها هذه تهدف إلى إطباق سيطرتها على المدن السورية كلها، الذي سيتبعه لاحقاً جمعها بدولة واحدة ذات نظام فيدرالي وبإشراف الانتداب الفرنسي والشرعية من قبل عصبة الأمم المتحدة[227].

---

[224] خوري. (1997م). ص: 83

[225] الحكيم. (1994م). ص: 24

[226] خوري. (1997م). ص: 84-85.

[227] ديب، كمال. (2011م). **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011م**. (ط:2)، بيروت: لبنان. دار النهار للنشر. ص:37 ومابعدها.

وكما نرى فإن هذا التقسيم هو الأفضل لمصلحة البلدين سورية وفرنسا، وهي برعاية السلطة العليا للمفوض السامي، وأن وحدتها ذات مضمون اقتصادي، ولكن بإشراف الدوائر الحكومية التي مركزها بيروت سواء جهاز الأمن العام، أو الأشغال العامة، أو شؤون البدو وغيرها من الدوائر الحكومية الأخرى[228].

1-2- الأوضاع الاجتماعية في دولة سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي:

انقسم المجتمع السوري إلى طبقات عدة، منها: طبقة البرجوازية التجارية، والإقطاعية (طبقة ملاكي الأراضي)، والفلاحين، والعمال، وصغار الكسبة، وقد سادت فيه انقسامات دينية وعشائرية، وظهر الفرق بين سكان المدن والريف، وبين الحضر والبدو بحيث ظهر التباين الواضح في الطبقات الاجتماعية، بسبب سياسة فرنسا (فرق تسد)، وقد تمكنت من استغلال هذه التعددية لتصب في صالحها من خلال ولاءات جذبتها لخدمة فرنسا والتي أدت دوراً كبيراً ومؤثراً في تاريخ سورية المعاصر[229].

تمكنت سلطة الانتداب الفرنسي من التأسيس لعلاقة سيئة بين العسكريين والمدنيين من خلال ما أقدمت عليه من تجنيد أبناء الريف لتكون الأقليات الدينية والعرقية في الجيش، بالنظر إلى أن هؤلاء أقل عرضه للتأثيرات القومية العربية؛ لذلك قامت مفوضية الانتداب بتشجيعهم على لدخول في الكلية العسكرية، وتخريجهم بعد ذلك ضباطاً، ثم ترقيتهم عسكرياً؛ لذلك لاغرابة أن يكون جُل الذين تخرجوا من الكلية العسكرية من المسيحيين العرب والأرمن، وأبناء الساحل، وجبل العرب، والشركس، والعرب من مناطق الريف، لدرجة أن الأقليات شكلت الجزء الأكبر من الذين أسهمو بإشراكهم في قمع الانتفاضات والثورات، وخاصة الشركس الذين استعين بهم لقمع الثورة السورية الكبرى في العام 1925م[230].

وقد كان للتفاوت الطبقي والوضع الاقتصادي السيئ الذي كان سائداً الدور الأهم في قيام سكان المدن بالاحتجاجات على الوضع المأساوي، ومثال ذلك ما حدث في مدينة دمشق وقيام الناس بالاحتجاج عندما قامت الإدارة بتحديد كمية الخبز للمواطن ب 250 غرام، وهي كمية غير كافية وعادت الاحتجاجات مرة أخرى في

---

[228] كوثراني، وجيه. (1980م). **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**. ط:1، بيروت: لبنان. المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات. ص: 217-218.

[229] العظم، خالد. (1973م). **مذكرات خالد العظم**. مجلد2. ط:1، بيروت: لبنان. دار المتحدة للنشر. ص: 186.

[230] خوري. (1997م). ص: 110.

1942/3/2 حيث قام الأهالي في منطقة المزة، وهي أحد أحياء دمشق احتجاجاً على غلاء الخبز وفي 1942/3/9 بلغ سعر طن القمح 4750 قرشاً، وأصبح سعر كيلو غرام السكر 125 قرشاً سوريا ، والبطاطا 110 قرشاً، ولحم الضان 250 قرشا، وفي كل مرة تقوم الاحتجاجات يقابلها تحرك جهاز الشرطة لقمع الاحتجاجات واعتقال عدد من المحتجين[231].

1-3- دور جهازي الشرطة والدرك في الشأن الصحي :

الوضع الصحي عموماً هو معيار تطور البلدان وتقدمها، وسورية كغيرها من الدول نالت بعضاً من الاهتمام من السلطة الحاكمة، خاصةً أن بعض الأمراض والأوبئة قد انتشرت في المدن السورية في تلك الفترة، ولكن تم مكافحتها ومعالجة المصابين بهذه الأوبئة والأمراض خلال فترة الانتداب الفرنسي، كما عمدت مفوضية الانتداب إلى زيادة الدعم المالي لقطاع الصحة من خلال الموازنة التي وصلت إلى مبلغ نصف مليون ليرة، وذلك خلال الفترة الممتدة مابين العام 1929م والعام 1938م، في الوقت الذي لجأت فيه مفوضية الانتداب لتخفيض بنود أخرى من الموازنة السنوية لمعالجة الضائقة الاقتصادية التي حلت بالبلاد بسبب الكساد العالمي الذي حصل خلال فترة مابين الحربين، وأيضا لتأمين إيواء النازحين الوافدين إلى سورية من طائفتي الأرمن والأشوريين الفارين من بطش الدولة التركية في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين.

رأت الجمعيات المحلية بأنه يتوجب على مفوضية الانتداب العناية بالرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، وأنه حق واجب يجب أن يقدم للأهالي بموجب صك الانتداب، وهذا ما تم التأكيد عليه من قبل المدير العام للصحة والإسعاف في دولة دمشق بهجت السيد يوسف عرقنجي[232]. لذلك قامت مفوضية الانتداب الفرنسي بإنشاء دوائر صحية، للإسعاف العام في كل دولة من دويلات سورية بهدف حماية الصحة العامة للأهالي سواء من أجل العلاج أو الوقاية من الأمراض والأوبئة. وتم التعاون من قبل مفوضية الانتداب مع المؤسسات غير الحكومية من أجل ذلك الغرض، ونظمت المفوضية الفرنسية حملات لمكافحة الأمراض مثل

---

[231] هواش، محمد. (2005م). ص: 303 حتى 309 .

[232] **جريدة العاصمة**. (1/10/ 1924م). العدد 271. ص: 5.

الكوليرا، والأمراض التناسلية وغيرهما من الأمراض[233]، بل أصدرت المفوضية الفرنسية القرار رقم 1241 تاريخ 1 شباط 1922م المتضمن تشكيل الشرطة الصحية للدول المحلية المشكلة من قبل المفوضية الفرنسية من أجل تطبيق الإجراءات الصحية اللازمة للأمراض المعدية والمنتشرة، مثل الكوليرا والجدري وغيرها، إذ حددت مهمة عناصر الشرطة الصحية بملاحقة المصابين بأمراض، ومتابعة إعطاء اللقاحات اللازمة للسكان، والعمل على حجر الأشخاص المصابين بالمرض[234].

وكانت مفوضية الانتداب ترفع تقريراً دورياً إلى عصبة الأمم فيما يخص الصحة العامة للمجتمع السوري، إلا أن الصحف المحلية التي بلغت عشرين صحيفة كانت قد شككت بالتقارير المرفوعة، وبالأخص الأرقام الواردة في التقرير، فضلاً عن أن الجمعيات النسائية هي أيضاً شككت بمصداقية سلطة الانتداب، وبمصداقية التقارير المرفوعة إلى عصبة الأمم.

ولم تكتفِ المجتمعات المحلية بما كانت تقدمه فرنسا من دعم للصحة، بل كان للجمعيات المحلية نشاطها في هذا المجال منذ أوائل عشرينيات القرن العشرين من خلال إقامة شبكة من المشافي والمستوصفات البسيطة والصغيرة في المدن الرئيسية، فضلاً عن تطويرها في العام 1939م لما كانت قد بدأت بإنشائه قبل ذلك؛ لذلك نجد أن عدد المشافي والمستوصفات، ودور الأيتام، والملاجئ العامة والخاصة، فضلاً عن باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي كانت تربطها علاقة جيدة مع مفوضية الانتداب، التي تتلقى الدعم المادي منها بسبب تلك العلاقة، حتى إن عدد تلك المؤسسات قد تجاوز مئة مؤسسة مابين عامة وخاصة. وقد شهد الوضع الصحي تحسناً بسبب تعاون المجتمع الأهلي مع عناصر الشرطة الصحية التي كانت تقوم بعملها جيداً، بمتابعة المصابين بالأمراض والأوبئة وحجرهم صحياً، و انعكس تحسن الوضع الصحي أيضاً بسبب زيادة عدد المشافي والمستوصفات بحيث أصبح عدد المشافي في عام 1941م عشرين مشفى وازداد عدد المستوصفات ليبلغ ستين مستوصفاً وزيادة في عدد أسرّة المرضى من 120 سريراً إلى 800 سرير[235].

كانت المؤسسات الصحية في سورية تقسم إلى قسمين :

---

[233] لونغريغ. (د.ت). ص: 359.

[234] إسماعيل. (1988م). ص: 316.

[235] السباعي، بدر الدين.(1967م). **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850-1958م.** ط:1، دمشق: سورية. دار الجماهير. ص:306

القسم الأول : مؤسسات سورية، وتضم ثلاث مستشفيات، وستة مستوصفات، و12 ملجأ للأيتام لاستقبال الأيتام.

القسم الثاني : المستشفيات الأجنبية : مشفى سان لويس (الفرنسي حالياً) الكائن في دمشق حي باب توما، أخوان الرحمة وسان لويس في حلب، وأربع مستوصفات وجميعها تتبع للمفوضية الفرنسية ،أما المشافي الأخرى فهي مستشفيات إيطالية في دمشق وحلب، والمشفى البريطاني في دمشق[236].

وقد كان لهذا الاهتمام بالصحة العامة انعكاسه على الحياة الاجتماعية، وبالأخص بعد تكليف وزارة الداخلية (الشرطة والدرك) بمتابعة أعمال مديرية الصحة بموجب القرار رقم 188 تاريخ1920/4/25م الصادر عن حاكم دمشق، الذي حدد فيه مهمة عناصر الشرطة بمكافحة الأمراض السارية من جهة التعليمات اللازمة لتأمين نظافة البيوت، وأماكن تجمع العامة، واستمرت وزارة الداخلية في الإشراف، ومتابعة الحالات الصحية بموجب القرار رقم 893 تاريخ 1929/2/2م الصادر عن رئيس مجلس الوزراء[237].

وقد تمت متابعة وزارة الداخلية (الشرطة والدرك) للحالات الصحية بالتعاون مع مديرية الصحة في المدن بمكافحة الأمراض والأوبئة المنتشرة، ومتابعة لقاح السكان في المدن والأرياف في تلك الفترة، وفيما يأتي أهم تلك الأمراض والأوبئة وطرق علاجها :

1-3-1 – مكافحة مرض الجدري:

بذلت الدوائر الصحية في المدن السورية جهوداً كبيرة في مكافحة مرض الجدري من خلال حملات تلقيح الأهالي في جميع المدن والقرى السورية بالتعاون مع جهازي الشرطة والدرك،والعمل على الحدّ من تفشي المرض الذي بلغ ذروته في العام 1929م، بسبب انتقال عدوى المرض من أشخاص قادمين من دولة العراق إلى عشائر دير الزور[238]، وقد استمرت الدوائر الصحية بمتابعة عملها باتجاه الإجراءات اللازمة للوقاية والحد من انتشار المرض حتى إبان الحرب العالمية الثانية[239].

---

[236] M-A-E- Rapport Annee 1930,p:90.

[237] صادر. (1933م). ص: 164.

[238] **البرنامج الطبي السنوي**. (1930م). ص: 33

[239] انظر **التقرير الصحي لعام**. (1946م). ص: 36.

1-3-2- حمى التفوئيد :

كانت إحدى الأوبئة السارية التي أصيب بها كثير من الأهالي في سورية، بسبب إهمال مراقبة مياه الشرب والطعام، ولأن قسماً كبيراً من السكان في المدن حتى العام 1926م كانوا يشربون المـــاء من الآبار، والأقنية التي لا تستوفي الشروط الصحية لتكون صالحة للاستهلاك البشري، ونتيجة انتشار الوباء كلفت السلطات المحلية جهازي الشرطة والدرك يعزل المصابين بالحمى، ومرافقة مشرف الصحة المكلف بجولة على المدن والأرياف لقمع المخالفات، واستخدام المياه الصحية، وبموجب التقارير الصادرة عن مديرية الصحة لم يتم التقيد من قبل الأهالي بالتعليمات الصحية المعطاة من أجل تعقيم المياه للحد من انتشار الحمى[240].

1-3-3- وباء الكوليرا :

عُدَّ وباء الكوليرا من الأوبئة الخطيرة التي هددت حياة السكان، حتى أصبح يطلق على هذا الوباء اسم (الهواء الأصفر) وقد أصيب كثير من الأهالي في المدن السورية والأرياف مرات عديدة بهذا الوباء وبالأخص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[241]. أما خلال فترة الانتداب الفرنسي فإن وباء الكوليرا هدد المدن والقرى السورية بسبب انتقال العدوى من مصابين في العراق، وانتقالهم إلى الحدود الشرقية لدولة سورية في دير الزور فعمدت الدوائر الصحية بالتعاون مع الشرطة والدرك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من هذا الوباء بعزل المشتبه بهم وفرض اللقاح الإجباري للقادمين من دولة العراق[242]، وفي العام 1931 ظهر الوباء مـن جديد نتيجة انتشاره في دولة الـعراق، ومنعاً مـن انتشاره في المناطـق الشرقيــة تم اتخـاذ إجراءات الوقاية من قبل الدوائر الصحية، أما وطريقة علاج المصابين بوباء الكوليرا فقد كانت تقضي بـعزل المصاب ووضعــه في مـكان دافئ بعيد عن البرد، ويمنــع من تناول اللحــوم، وفرض حمية على المصاب بالاقتصار على مادة اللبن، وعصير الرمان بنوعيه الحامض والحلو، وعصير الليمون، ومنقوع السماق[243].

---

[240] **البرنامج الطبي السنوي**. (1926م). ص: 64.

[241] الغزي، كامل. (1991م). **نهر الذهب في تاريخ حلب**. (ط:2)، حلب: سورية. دار القلم العربي. ص: 299- 300.

[242] **البرنامج الطبي السنوي**. (1927م). ص: 137.

[243] **البرنامج الطبي السنوي**. (1931م). ص:20.

1-3-4- وباء داء الكلب :

كلفت السلطات المحلية جهازي الشرطة والبلدية في المدن السورية بملاحقة الكلاب الشاردة التي كانت تسبب أذى للسكان، والعمل على قتل الكلاب بمادة سامة كانت تُستجر من الصيدليات، وذلك بدءاً من العام 1925م، وكان المصاب بداء الكلب يُعالج بإعطائه مصلاً خاصاً يُحضر من مؤسسة داء الكلب في بيروت[244].

1-3-5 – الأمراض الزهرية:

انتشرت في بعض المدن السورية، وبالأخص مدينتي دمشق وحلب، وكان سبب انتشار المرض زيادةً في انتشار الفحشاء والفجور، حيث استفحل المرض عام 1926م، مما فرض على الدوائر الصحية تحديد مشافٍ لعلاج المصابين، وتحديد أطباء مختصين لإجراء الفحص الدوري للمومسات، وتكليف عناصر الشرطة بملاحقة المصابين بالمرض وسوقهم للعلاجٍ في المشافي والمستوصفات الصحية بالتعاون مع المجتمع الأهلي لمتابعة علاجهم[245].

1-3-6 – مرض التيفوس:

أعطيت لوزير الداخلية صلاحيات إعلان إجراء التلقيح الإجباري للوقاية من مرض التيفوس بموجب المرسوم التشريعي رقم 47 تاريخ 1943/5/19م، وذلك للوقاية من هذا المرض، الذي ينتقل إلى البشر عن طريق بعض الحشرات مثل : القمل، والبراغيت، والعت، والقراد، الذي يسبب تلفاً في الجهاز العصبي، وفقراً في حجم الدم، ويمكن الوقاية من المرض عن طريق الحفاظ على النظافة الشخصية، والنظافة العامة، وفي حال تم العثور على مصدر العدوى تُعْلم الشرطة الصحية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لقمع المخالفة، فضلاً عن اتباع تدابير خاصة للتخلص من الحشرات الناقلة للمرض مثل: الاستحمام، وغلي الملابس، واستخدام المبيدات الحشرية[246].

1-4- العمل والعمالــة :

حددت عصبة الأمم أنه يتوجب على دولة الانتداب العمل على تأمين سبل حياة ومعيشة أفضل لمواطني الدولة المُنتدبة، ونتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الشعوب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، التي أدت في ثلاثينيات القرن العشرين إلى أزمة كساد عالمي، تركت تداعياتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بأشكالها كلها، وبالأخص بعد أن أصــدرت فرنسا قوانين التأمين ضد البطالة، وقد بـدأت سلطــة الانتداب نشاطــها فـي مجال العمل والعمالة على محاور عدة، أهمها:

- إصدار القوانين الناظمة للعمل

---

[244] **البرنامج الطبي السنوي**. (1925م). ص: 84. وانظر **الجريدة الرسمية**. (1925م). العدد 284. ص: 31

[245] **البرنامج الطبي السنوي**. (1925م). ص: 66. وانظر **الجريدة الرسمية**. (1925م). العدد 284. ص: 31.

[246] **الجريدة الرسمية**. (1943/5/20م). العدد 19. ص: 488.

- توفير فرص العمل
- منح تعويضات غلاء المعيشة[247]

بدأت مفوضية الانتداب منذ بداية الاحتلال سياسية الإرهاب والبطش، ومحاولة إخضاع الطبقة العاملة وإذلالها من خلال فرض الضرائب على الصناعات المحلية، فضلاً عن الرسوم الجمركية المنخفضة على البضائع الأجنبية التي لم تكن تتجاوز 8%، التي لم تكن كافية لحماية الناتج المحلي، ما أدى إلى إغراق السوق المحلية بالبضائع الأجنبية، وإغلاق المعامل، وارتفاع نسبة البطالة بين العمال، وكان ذلك بغية إشغال العمال بمشكلاتهم الخاصة وإبعادهم عن العمل في السياسة، وفي كل مرة كانت تحرك قوتها العسكرية فضلاً عن وجود جهازي الشرطة والدرك بتصرفها بوضعه سطوةً قوية بيدها ضد أي تحرك عمالي، إلا أن الطبقة العمالية كانت ناشطة من خلال انتخابات المجلس النيابي، ومن خلال الكتلة الوطنية، وذلك عندما أعلن المفوض السامي عن إجراء انتخابات للمجلس النيابي في 20 كانون الأول لعام 1931م للدرجة الأولى، وفي 8 كانون الثاني للدرجة الثانية لعام 1930م[248]، وبدأت المعركة الانتخابية بين الكتلة الوطنية من جهة وأعوان مفوضية الانتداب من جهة أخرى، بحيث أصبحت المدن السورية مسرحاً للحوادث الدامية حين لجأت الفئة المناصرة للمحتل إلى سرقة الأصوات، وتزوير إرادة الناخبين. وهذا ما حرك مشاعر الأهالي في مدينة دمشق، فهاجموا مراكز الاقتراع، وحطموا الصناديق، كما حاولوا مهاجمة دار الحكومة والشرطة حيث دارت معارك في الشوارع والأسواق، وأغلقت المحال التجارية أبوابها، واشترك الجيش والشرطة في تلك المعارك لوقف الحوادث، وتم على أثرها وقف العملية الانتخابية[249]، وفي شهر أيار من العام 1933م عادت الاضطرابات الشعبية للمرة الثانية عندما عقد المجلس النيابي اجتماعه للموافقة على المعاهدة التي طرحها المندوب السامي لعدم تحقيقها للبلاد السورية وحدتها الكاملة، والاستقلال التام، حيث وجهت برقيات عدة إلى المجلس النيابي، ومن بينها برقية باسم الجماهير الشعبية التي تم التحاشي فيها عن ذكر اسم العمال، والفلاحين، والحرفيين، واقتصر على تسميتهم باسم

---

[247] حنا، عبدالله (1973م). **الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945م**. ط:1، دمشق: سورية. دار دمشق للطباعة و النشر. ص: 15- 16.

[248] حنا. (1973م)، ص: 239.

[249] حنا. (1973م)، ص 242- 243.

"سائر أصناف الشعب" في حين أنها فُصلت في البرقيات الأخرى بالنسبة إلى باقي فئات الشعب الأخرى من وجوه وأعيان وتجار وغيرهم[250].

وقع العبء الأكبر من النضال الوطني على عاتق "سائر أصناف الشعب" بسبب تعرض رجال الشرطة لهم، لقد أدت تلك الاضطرابات إلى تراجع قسم كبير من النواب عن موقفهم ورفضوا المعاهدة، وفي 20 تشرين الثاني لعام 1933م عادت الاضطرابات للمدن السورية وأعلن الإضراب، وقد لجأت عناصر الشرطة والدرك إلى منع التجمهر، وعقدت الجلسة النيابية في 21 تشرين الثاني لعام 1933م تحت الحراسة المشددة من قوات الجيش والشرطة والدرك، وكان من نتيجة تلك الاضطرابات أن رفضت المعاهدة، وتفرق الأهالي، وعاد التجار لفتح محلاتهم ومتاجرهم[251].

1-5- العمل باستخدام الوسائل الفنية الحديثة في كشف الجريمة :

اهتمت وزارة الداخلية بالتطور العلمي للوسائل الفنية الحديثة بالكشف عن الجريمة وأحدثت مصلحة الأدلة القضائية في دولة سورية، وأُلحقت بمديرية الشرطة العامة بموجب القرار رقم 3022 تاريخ 1931/4/5م[252] للمشاركة في التحقيق بالجرائم الجنائية من خـلال جمع الآثار المادية[253] من مسرح الجريمة[254]، وذلك بالاستفادة من التطور العلمي والفني في كشف الجرائم باتباع نظريات عدة وأهمها ما أخذت به دولة الانتداب الفرنسي، ألا

---

[250] حنا. (1973م)، ص: 257.

[251] حنا. (1973م)، ص 262- 263.

[252] **جريدة العاصمة**, (1931/4/15م), العدد 7 , ص: 87.

[253] **تعريف الأثر المادي:** عبارة عن علامة مادية ظاهرة بمسرح الجريمة، أو عالقة بالمتهم، أو المجني عليه، تساعد على كشف الحقيقة من حيث إثبات وقوع الجريمة ، وتجد مرتكبها، وعلى هذا فقد تختلف الآثار المادية من الجاني، كالبصاق، والمواد كالسائل المنوي، والعرق، والبصمة، والشعر، والرائحة، أو من الأدلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة كآثار الأسلحة، والعصا، أو من ملابس الجاني التي مزقت في إثناء ارتكاب الواقعة أو زر قطع وسقط في مسرح الجريمة. انظر: العمري، جزاء غازي العصيمي. (2000م). **إسهام البحث الجنائي في الكشف عن الجرائم المقيدة ضد مجهول**. ط:1، الرياض: السعودية. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص: 144.

[254] **تعريف مسرح الجريمة** : هو مكان ارتكاب الجريمة، وهو ما قصده الجاني عند اقترافه الجريمة، ومدة بقائه في فترة الارتكاب، أو يلتقي فيه بالمجني عليه ثم يغادر محققاً هدفه من الجريمة، وبعد بعضهم مسرح الجريمة بأنه الشاهد الصامت على مرتكب الجريمة.
انظر: عنب، محمد محمد. (1991م). **معاينة مسرح الجريمة**.ط:1، الرياض: السعودية. المركز العربي للدراسات الأمنية. ص: 132.

وهي نظريـة تبادل المـواد التي ظهرت في العام 1928م وهي ذات الصلة بالآثار المادية، حيث أصبح للأدلة القضائية الدور الفعال في كشف الجريمة من قبل عناصر الشرطة[255].

1-6- دور عناصر الشرطة والدرك في الحفاظ على الأمن وتنظيم الطرقات والأسواق، وإغاثة الملهوف:

كانت مهمة عناصر الشرطة والدرك الحفاظ على الأمن العام ، وتأمين الحراسة الدائمة ليلاً نهاراً على الدوائر الحكومية، والأسواق العامة والخاصة، وذلك استناداً للتعميم رقم 291 خاص و 2076 عام الصادر عن رئيس مجلس الوزراء لعام 1922م الذي حُدد باتباع نظام الشوارع وانتظامها تابعين لإدارة الشرطة، وأنه يتوجب على رجال المخافر وموظفي النقاط الثابتة عدم الاكتفاء بالوقوف داخل كوخ المحرس، وإنما مهمتهم الحفاظ على الأمن وانتظام حركة الشارع، وتنظيم وقوف الباعة الجوالين والثابتين[256] .ومن مهامها أيضا تنظيم حركة السير بالنسبة إلى الآليات، والدراجات، والعربات التي تجرها الحيوانات، وتحديد لباس السائقين، ومنح إجازات السوق، وذلك بموجب القرار رقم 112 تاريخ 1934/8/2 الصادر عن بلدية دمشق حيث عمّت التجربة دمشق وباقي المحافظات[257].

بينت مجلة الشرطة نشاط عناصر الشرطة في إغاثة الملهوف من خلال قصتين وقعتا في دمشق عام 1920م، وكانت: الأولى عند نشوب حريق في أحد البيوت ومغادرة الأب والأخ، ولم يبق في المنزل سوى طفلين صغيرين وما إن بدأت ألسنة اللهب تأكل المنزل حتى انتبه شرطي الحي، وكان قد سمع صوت الأولاد فهب لنجدتهم واستطاع إنقاذهم من بين ألسنة اللهب[258]. والحادثة الثانية مفادها إنقاذ شرطي لغلام من الغرق، وقد

---

[255] نظرية بناء المواد وضعها العلامة الفرنسي أدمون لوكار في عام 1928م وهي من اشهر النظريات في علم البحث الجنائي الفني. للتوسع انظر: أبو القاسم، احمد. (1992م). **الدليل الجنائي المادي و دوره في أثبات جرائم الحدود و القصاص**.ط:1، الرياض: السعودية. المركز العربي للدراسات الأمنية. ص:25 ومابعدها.

[256] **مجلة الشرطة**. (1922/1/1م). العدد9. ص: 248.

[257] صادر. (1933م). ج8. ص: 123.

[258] **مجلة الشرطة**. (1922/1/1م). العدد 9. ص: 247.

تلقى الشرطي الثناء على ما قام به من أجل إنقاذه[259]، وقد كان للسلوك الإيجابي الذي كان يقوم به رجال الشرطة سواء بسبب تنفيذهم للمهمات الملقاة على عاتقهم من قبل إدارتهم أو ما كان يقومون به من أعمال إغاثية ناتجة عن ضميرهم اليقظ أو ما يسمى بدافع ذاتي، القبول الكبير من قبل الأهالي.

كما كان على عناصر الشرطة والدرك التدخل عند حدوث حريق أو لإغاثة ملهوف وقد بينت ذلك مجلة الشرطة التي كانت تصدر عن وزارة الداخلية، استناداً للبلاغ رقم /2357/458 لعام 1924 الصادر عن وزارة الداخلية ومفاده "أن وظيفة رجل الشرطة حين حدوث حريق هي عبارة عن حفظ الأمن ومنع النهب والمرور من موقع الحريق وسد الطرق المؤدية للموقع لتسهيل وظيفة مأموري الحريق"[260].

أيضا كان على رجال الشرطة مساعدة رجال الإطفاء في إخماد الحرائق؛ لذلك لا غرابة أن يبدي رجال الشرطة الهمة و النشاط في إخماد الحريق الذي حدث في سوق الحميدية، الكائن في مدينة دمشق بتاريخ 1924/7/24م[261].

1-7- دور عناصر الدرك في إصلاح المساجين:

أصبحت السجون في مدينة دمشق مميزة عن كثير من السجون في الدول الأخرى بسبب تسلم الدرك لإدارة السجون وإجرائهم لكثير من الإصلاحات؛ لأن السجن دار تهذيب وإصلاح، وليس دار تعذيب مثل السجون الملكية سابقاً في القرون الوسطى، إذ أصبحت السجون في دمشق متميزة بسبب الاهتمام بصحة المساجين ورعايتهم؛ بل يمكن القول إن السجين كان يخضع لبرنامج ألعاب رياضية وممارسة تلك الالعاب بأوقات محدودة، كما تمت الاستفادة من المساجين أصحاب الحرف، كل حسب مهنته أو حرفته التي كان يمارسها قبل السجن[262].

---

[259] **مجلة الشرطة**. (1922/5/1م). العدد14. ص: 430.

[260] **مجلة الشرطة**. (1924/11/1م). العدد 11. ص: 674 وما بعدها.

[261] **مجلة الشرطة**. (1924/11/1م). العدد 11. ص: 674 وما بعدها.

[262] الدميني و الحلبي. (1949م). ص: 33 ومابعدها.

1-8- تنظيم دوائر النفوس:

أُلحقت دائرة النفوس بوزارة الداخلية بعد فصلها عن قضاء دمشق وسميت بالإدارة المركزية للإحصاء والأحوال المدنية، وذلك بالمرسوم الصادر عن رئاسة الجمهورية برقم 1538 تاريخ 1933/8/19م [263] ،وكانت مهام موظفي تلك الإدارة مَسك سجلات النفوس، وتنفيذ معاملات الولادة، والزواج، والطلاق، والوفاة[264].

1-9- مؤازرة بعض الدوائر الحكومية :

كان يطلب من عناصر الشرطة والدرك مهمة مؤازرة بعض الدوائر الحكومية الأخرى، مثل مؤازرة مأموري المال في تحصيل جباية الأموال المترتبة على الأشخاص، وذلك تنفيذاً لقرار حاكم دولة دمشق برقم 114 تاريخ 1923/3/29م[265]، وتنفيذ القرار رقم 146 تاريخ 1924/6/19م الصادر عن حاكم دولة دمشق، الذي يتضمن تكليف جهازي الشرطة والدرك بجباية بدل الطريق لصالح مديريات المال[266]، وتنفيذاً للقرار 3245 الصادر بتاريخ 1931/5/29م المتضمن تكليف عناصر الشرطة والدرك بتنفيذ مقررات لجان جباية الضرائب[267].

2- دور جهازي الشرطة والدرك في الحياة السياسية خلال فترة الانتداب الفرنسي :

سبق أن ذكر بأن مفوضية الانتداب الفرنسي قد اتبعت سياسة فرّق تسد، وزرعت من خلال تلك السياسة الحقد والكراهية بين فئات الشعب السوري بأطيافه كافة وعمدت إلى الإشراف المباشر على جهاز الدرك، بقيادة ضباط فرنسيين، وإشراف فني فقط على جهاز الشرطة، وكان القصد من ذلك الإشراف إشراك جهازي الدرك والشرطة مع القوات العسكرية الفرنسية بالتصدي للانتفاضات والثورات الرافضة للانتداب على ربوع الأرض السورية بكاملها.

---

[263] **الجريدة الرسمية.** (1933/8/31م). العدد 16. ص: 36.

[264] **جريدة العاصمة.** (1931/10/31م). العدد 20. ص: 36 ومابعدها.

[265] صادر. (1933م). ج2. ص: 161.

[266] صادر. (1933م). ج2. ص: 237 .

[267] صادر. (1933م). ج6. ص: 306 .

قامت مفوضية الانتداب الفرنسي بإحالة الدعاوى القضائية الخاصة بضباط الشرطة والدرك وعناصرهما إلى المحاكم الأجنبية، والمحاكم الفرنسية إذا تم الإساءة من قبلهم في أثناء قيامهم بواجبهم أو مقاومة الأهالي لهم، وجعلت حق إقامة الدعوى على الشرطة والدرك مشروطاً بدفع تأمين مادي من قبل المُدعي، لأن المواطن السوري ليس باستطاعته دفع التأمين اللازم لتحريك الدعوى،وهذا ما يؤدي إلى ضياع حقه في حال أراد الشكوى، وكانت الغاية من ذلك بالدرجة الأولى أضعاف سلطة القضاء السوري، والمحاكم المحلية، والغاية الثانية إشعار جهازي الشرطة والدرك بأن مفوضية الانتداب تعمل على حمايتهم من أي دعاوي قضائية ضدهم في أثناء قيامهم بتنفيذ المهام الموكلة إليهم، علماً أنه في مرحلة النضال وقيام الثورات من أجل التحرير والاستقلال وجد جهازا الشرطة والدرك نفساهما في خندق واحد لمقاومة المستعمر[268] .

2-1- دور جهازي الشرطة والدرك من التظاهرات والاحتجاجات ورد فعل السلطة:

عمّت الاحتجاجات المدن السورية جميعاً، وقامت المظاهرات المنددة بمواقف سلطة الانتداب، وإشراكها لجهازي الشرطة والدرك في قمع التظاهرات والاحتجاجات، وهذا ما أدى الى نعت هذين الجهازين بالخيانة والعمالة لصالح مفوضية الانتداب، فضلاً عن الدور الذي أداه هذان الجهازان في قمع الاحتجاجات والتظاهرات ومداهمة منازل بعض المواطنين المعارضين للانتداب من أجل إلقاء القبض عليهم تحت مسمى (مجرمين سياسيين) وتقديمهم للمحاكم الأجنبية[269].

كانت دمشق بتاريخ 18 تشرين الأول لعام 1925م، على وشك إعلان الانتفاضة الشاملة ضد المنتدب الفرنسي عندما تمكنت مجموعة من الثوار "العصابات" كما أسمتهم مفوضية الانتداب، من دخول مدينة دمشق، ونتيجة الفوضى القائمة لم يجد الثوار أي صعوبة في نزع سلاح الموالين لسلطة الانتداب، وقتل عدد من عناصر الجيش الفرنسي، ورجال الدرك الذين صادفوهم في طريقهم، ثم قام الثوار بتطويق قصر العظم وإضرام النار فيه، وعلى أثر ذلك قامت المدافع الفرنسية بقصف المدينة، فلجأ أعيان دمشق من مسلمين ومسيحيين إلى الجنرال

---

[268] الكيالي، عبد الرحمن. (1959م). **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني**. ج1. ط:1، حلب: سورية. مطبعة الضاد. ص: 116.

[269] الشهابي. (1956م). ص: 178.

غاملان لوقف القصف. استغل الثوار الوقت وقاموا بمهاجمة مواقع عناصر الدرك، والمواقع العسكرية الفرنسية، واستولوا على أسلحتهم وذخيرتهم، وقد استجاب الجنرال غاملان للأعيان وأوقف القصف بشرط دفع غرامة مالية من الأهالي حددت بمئة ألف ليرة ذهبية عثمانية و 300 بندقية حربية[270].

استعدت حماه للمشاركة في النضال ضد الانتداب الفرنسي بتحريض من أعيان المدينة، وذلك بتاريخ 14 تشرين الأول لعام 1925م بعد عودة مراسل مدينة حماه الذي أُرسل إلى جبل العرب من أجل قيام ثورة حماه التي بدأت بقيادة فوزي القاوقجي[271]، الضابط السابق في الجيش العثماني برتبة رئيس، وقيام الثوار بقيادة القاوقجي بمهاجمة المباني الحكومية بما فيها السراي الحكومي، ومكتب الدين العام الفرنسي ، ومديرية الأوقاف، وقيام الثوار بتجريد قوة الشرطة المحلية من سلاحها والقضاء على عناصر الشرطة والدرك الموجودين في مفارزهم، ومهاجمة القوة العسكرية الفرنسية، والاستيلاء على كل ما فيها من أسلحة وذخيرة بدعم من تجار حماه وأهلها الداعمين للثورة والثوار[272]. هبت مدينة حلب للتظاهر في 11 شباط لعام 1929م، بمشاركة الأهالي، وطلبة المدارس، وأعضاء الأحزاب الوطنية، وكانت وجهة المتظاهرين منزل الزعيم إبراهيم هنانو[273]، وهم يهتفون باستقلال سورية ووحدتها الرافضة للانتداب الفرنسي وبحياة الزعيم هنانو، الذي أطل على المتظاهرين من شرفة منزله مخاطباً المتظاهرين وطالباً منهم العودة لإعمالهم، والطلبة إلى مدارسهم، والالتزام بالهدوء، ولم تنتهِ المظاهرات إلا بعد تدخل عناصر الشرطة والأمن العام، واعتقال عدد من المتظاهرين الذين تجاوز عددهم 15 شخصاً للتحقيق معهم[274].

---

[270] لونغريغ، (د.ت)، ص: 202. انظر أيضا : الحكيم، (1991م) ص: 121.

[271] **القاوقجي** (1890–1973م) : ولد في طرابلس لبنان، وتخرج عام 1912م من المدرسة الحربية في استنبول، قائد عسكري ومناضل عربي ثائر، شارك بالثورة في عام 1936م بفلسطين، وفي ثورة العراق عام 1941م، وفي عام 1948م وضعت القيادة العربية المشتركة تحت إمرته كتيبة اليرموك للقتال في فلسطين ضد الصهاينة. انظر: قاسمية،خيرية (2000م) **حياة دمشق الأجتماعية كما صورها المعاصرون أواخر العصر العثماني**.ط:1، دمشق: سورية. مطبعة الداؤودي. ص: 119.

[272] العياشي. (1954م). ص: 259–260.

[273] **إبراهيم هنانو:** ولد في كفر تخاريم عام 1899م، توفي في حلب، رفض الاعتراف بالانتداب الفرنسي قاومهم، ألف حكومة وطنية، لقب بالمتوكل على الله، خاض 27 معركة ولم يصب فيها، سافر إلى عمان ليتفق مع عبد الله بن الحسين ومنها إلى فلسطين، وهناك ألقت السلطات البريطانية القبض عليه، وسُلّم للفرنسيين، وسيق إلى حلب وحوكم، ومن ثم تحول إلى الميدان السياسي فكان رئيساً لمكتب الكتلة الوطنية في حلب. انظر: الجندي. (1960م). ص: 115– 116.

[274] الحكيم . (1991م). ص: 215.

2-1-1 – تظاهر دمشق ضد تجزئة البلاد في أثناء زيارة كرين ورد فعل السلطة:

تظاهرت دمشق للتعبير عن رفضها للانتداب، وتجزئة البلاد التي لجأت إليها السلطة الفرنسية، وذلك في أثناء زيارة تشارلز كرين[275]، الثانية لدمشق في الخامس من شهر نيسان لعام 1922م، علماً أنه سبق له أن زار دمشق في العام 1919م، وقد حلّ كرين خلال زيارته الثانية ضيفاً على صديقه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر[276]، الذي رافق كرين في الاجتماعات كلها التي عقدها مع رجال الدين، والتجار، والمثقفين، ورؤساء تحرير الصحف، وكانت مطالب الجميع التي قدمت إلى كرين واحدة وهي : أن الشعب السوري لم ولن يقبل إلا بالاستقلال، ووحدة الأراضي السورية، وقد تكونت لدى اللجنة فكرة بأن الأهالي رافضة للانتداب الفرنسي الذي قام بتقسيم سورية الى دول عدة، وقد استغل القادة السياسيون في دمشق زيارة كرين بالمرتين، وقاموا بتأليف جمعية وطنية كانت الأولى منذ الاحتلال الفرنسي العام 1921م، وأطلق عليها اسم جمعية القبضة الحديدية[277]، وفي أثناء قيام عبد الرحمن الشهبندر بترجمة الكلمة التي يلقيها كرين أمام المجتمعين قام الحضور بالدعوة للتظاهر لأن قادة جمعية القبضة الحديدية بمأمن من بطش العسكر الفرنسي بسبب وجود كرين، ولكن بعد أن سافر كرين قامت قوات الأمن الفرنسي باعتقال الشهبندر الذي كان بحوزته شيك بقيمة ألف دولار أمريكي، كان قد حرره كرين للشهبندر الذي برر بدوره أن الشيك كان لقاء خدمة ترجمة كان سيقدمها الشهبندر إلى كرين خلال زيارته إلى الجزيرة العربية، وقد وجهت سلطات الانتداب للشهبندر تهمة تمويل المظاهرات ضد الانتداب الفرنسي، وكان

---

[275] **تشارلز كرين:** رئيس لجنة الاستقصاء الأمريكية، الخبير بشؤون الشرق الأوسط وهو من ذوي النقود والمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما أُلقي القبض على عبد الرحمن الشهبندر الذي رافق كرين بزيارة الذي قدم له شيكاً بقيمة ألف دولار وقد أعلم كرين قنصل الولايات المتحدة أن الشك الذي قدمه للشهبندر كان مقابل خدمات وترجمة كان سيقدمها الشهبندر الى كرين خلال زيارته الى الجزيرة العربية. انظر: خوري. (1997م). ص: 156 هامش .

[276] **عبد الرحمن الشهبندر(1879-1940م)** : ولد في دمشق من عائلة عريقة منتشرة في سورية والعراق، تابع تحصيله العلمي حتى أصبح طبياً، اقتيد إلى المحاكم بتهمة المشاركة بتأليف رسالة موضوعها الفقه والتصوف ولكن لصغر سنه لم يُسجن، عاد إلى دمشق في العام 1918م، اتصل بالشيخ عبد الحميد الزهراوي، وكان العامل الأكبر في تأسيس الجمعيات الحرة بدمشق، مع بداية الحرب العالمية الأولى فر إلى العراق ثم إلى الهند ثم مصر، عاد إلى دمشق في العام 1919م وأصبح له علاقة وطيدة مع كرين رئيس لجنة التحقيق، وفي العام 1920 عهدت إليه وزارة الخارجية برئاسة هاشم الأتاسي، ولكن بعد معركة ميسلون غادر إلى القاهرة، وفي العام 1922 انتهز زيارة كرين، وعاد إلى دمشق واعتقل وحوكم ونفي إلى أرواد، أخلي سبيله عام 1923م بعد 19 شهراً من الاعتقال، ورحل إلى أوربا وأمريكا، وفي تموز لعام 1924م عاد إلى دمشق وألف حزب الشعب وتولى تنظيم البلاد سيآسيا وقد اغتيل في 6 تموز عام 1940م في عيادته في أثناء مزاولة مهنة الطب. انظر: خوري. (1997م). ص: 153-154.

[277] خوري. (1997م). ص: 156- 157.

من ضمن القادة المعتقلين أيضاً حسن الحكيم[278]، وسعيد حيدر[279]، وقد كان هذا الاعتقال الجماعي الحافز لتفجير الاحتجاجات التي عمت مدينة دمشق في 8 نيسان لعام 1922م، حيث احتشد أكثر من ثمانية آلاف شخص لأداء صلاة الجمعة في الجامع الأموي، واستغل الوطنيون تجمع الأهالي فقاموا بإلقاء الخطب الحماسية من أجل التظاهر، وفعلا انطلقت المظاهرات من سوق الحميدية باتجاه قلعة دمشق فاعتُقل الشهبندر ورفاقه وعدد آخر من المتظاهرين، وعلى إثر ذلك أضربت دمشق بالكامل وأغلقت محلاتها التجارية، وقامت المظاهرات التي ضمت أطياف الشعب كافة بمن فيهم النساء، فما كان من مفوضية الانتداب الفرنسي إلا إعلان الأحكام العرفية، وأصدرت أحكاما قاسية بحق المعتقلين ونفيهم إلى جزيرة أرواد حيث احتجزوا فيها إلى 12 تشرين الأول عام 1923م ولكن المظاهرات والاحتجاجات تجددت في المدن السورية الأخرى احتجاجاً على اعتقال الشهبندر ورفاقه من جمعية القبضة الحديدية نظراً لوجود فروع أخرى للجمعية في مدن: حلب، وحمص، وحماه، ولم تتوقف المظاهرات خلال عامي 1923 و 1924م إلا بعد تعرضها للقمع من قبل جهازي الشرطة والدرك[280].

2-1-2- الموقف الشعبي من زيارة بلفور لدمشق ورد فعل السلطة:

قرر وزير خارجية بريطانيا بلفور زيارة دمشق في أثناء وجوده في فلسطين على أن بعضهم نصحه بعدم المخاطرة بتلك الزيارة إلا أنه لم يمتثل للنصيحة متيقناً بأنه سيُستقبل استقبالاً رسمياً، وغادر فلسطين باتجاه دمشق بالقطار، ولم يكن يتوقع عند وصوله لدمشق بأنه سيلتقي مع أهالي الشام واستقباله لن يكون إلا استقبال المتآمر

---

[278] **حسن الحكيم:** ولد عام 1886م، درس في استنبول، وكان قد عمل في خدمة الملك فيصل مديراً للبريد والتلغراف، وهو ينتمي إلى عائلة بارزة من حي الميدان بدمشق، فر إلى القاهرة عند الاحتلال الفرنسي، عمل في خدمة الأمير عبد الله في شرق الأردن لمدةٍ قصيرة مديراً عاماً للمالية، وصدر العفو عنه عام 1921م، كانت علاقته مع الشهبندر متينة. انظر : الجندي. (1960م). ص: 72-73.

[279] **سعيد حيدر (1890-1957م)** : ابن حيدر إبراهيم حيدر، أسرته معروفه في بعلبك، تخرج في جامعة الحقوق في الأستانة، انتسب إلى سلك الوظائف فكان عضواً في محاكم بداية يافا وحماه وإسبارطة، وفي العهد العربي عين عضواً في محكمة جنايات دمشق، ثم استناداً إلى القانون الدستوري في جامعة دمشق، كان عضواً منتخباً في المؤتمر السوري الذي أعلن ملكية فيصل الأول، واستقلال سورية لما احتلت فرنسا مدينة دمشق، رحل إلى مصر، وحكم عليه بالإعدام غيابياً مع عدد من الوطنين في 9 آب 1920م، ثم عاد إلى ممارسة المحاماة عام 1921م، وكان من دعاة الثورة السورية الكبرى عام 1925م، نجح في انتخابات الجمعية التأسيسية عام 1949م وهو من أعضاء حزب الفتاة السري والمنتدى الأول. انظر : الجندي. (1960م). ص: 131 ص: 132.

[280] الارمنازي، نجيب. (1954م). **سورية من الاحتلال إلى الجلاء**. ط:1، القاهرة: مصر. جامعة الدول العربية. معهد الدراسات العربية العالية ص: 27 ومابعدها. انظر أيضا : خوري.(1997م). ص: 157.

على الأمة العربية بأجمعها، لأنه هيج نفوس الشعب، وقد وصل دمشق في 8 نيسان لعام 1925م بحماية فرنسية مسلحة، وقيام عناصر جهاز الشرطة بتأمين الحماية اللازمة لقطاره الخاص من خلال تمركز خفير في كل محطة من محطات سكة حديد حيفا – دمشق، حتى إن أهالي حوران تجمهروا لمشاهدة بلفور عند عبور القطار من درعا، من أجل رؤيته، وقد كانت نظرة العداء ظاهرة على الأهالي، وكان مقصده فندق فكتوريا بدمشق، ولكن زيارته أثارت غضب الأهالي فهبت دمشق وخرج الأهالي منادين بسقوط بلفور والفرنسيين والصهاينة معاً هاتفةً بالاستقلال والحرية، فضلاً عن تجمع عدد من طلاب الجامعات والمدارس عند مدخل فندق فكتوريا وهي تنادي بإسقاط بلفور، والمنتدب الفرنسي، والصهاينة، فقامت عناصر الشرطة بتفريق المتظاهرين والاندفاع بقوة باتجاه الفندق، فأطلق العناصر المكلفون بالحماية الرصاص على المحتجين فسقط عددٌ من القتلى والجرحى، وألقي القبض على عدد من المتظاهرين، فأغلقت دمشق متاجرها ومصانعها، وبدأ الأهالي بالتحضير لمظاهرة كبرى فأرسل الجنرال ساراي[281]، مندوبه في دمشق إلى الفندق الذي التقى بلفور وبحضور بعض وجهاء دمشق الذين طلبوا منه مغادرة دمشق تحسباً من تجدد الاشتباكات بين الأهالي والشرطة؛ فغادر الفندق تحت حماية الشرطة والدرك المحلي باتجاه بيروت، وبمغادرة بلفور لدمشق هدأت الأحوال[282].

2-1-3 – رد فعل السلطة على التظاهر تضامناً مع شعب فلسطين:

قامت المظاهرات والاحتجاجات في مدينة القدس والمدن الفلسطينية الأخرى احتجاجاً على ازدياد أعداد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين من أجل الاستيطان، وإنشاء وطن قومي لليهود، وطرد العرب من أراضيهم ومنازلهم، وتضامناً مع الشعب العربي في فلسطين قام الأهالي في دمشق بالتظاهر تأييداً لشعب فلسطين، وهذا ما أدى الى وقوع مشادات بين المتظاهرين السلميين وعناصر الشرطة الذين بادروا المحتجين من الأهالي بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وهذا ما أدى إلى إصابة البعض بجروح، والقبض على عدد من المتظاهرين مثل

---

[281] **ساراي** : مواليد عام 1856م، كان أكبر المفوضين السامين الفرنسيين سناً من الذين سبقوه، كان عضواً في عصبة حقوق الإنسان والحزب الرديكالي الفرنسي، برز اسمه خلال الحرب العالمية الأولى ولاسيما في معركة المارن والدفاع عن فردان؛ ثم عين قائداً عاماً للقوات الفرنسية في سالونيك، وعند وصول حكومة اليسار للحكم عين عضواً في المجلس العسكري الأعلى وعين مفوضاً سامياً في سورية بدلاً من ويغان. انظر : لوتسكي، ف. (1985م). **تاريخ الأقطار العربية الحديث.** ترجمة عفيف البستاني. (ط:8)، بيروت:لبنان.ص: 158.

[282] بولو،أ (1967م). **دمشق تحت القنابل**. ترجمة إحسان الهندي.ط:1، دمشق: سوريا. دار دانيا للنشر. مطبعة الحمامي. ص: 30.

انظر أيضا : العياشي. (1954م). ص: 259- 260.

النائب زكي الخطيب[283]، والأمير أحمد الشهابي[284]، حيث سيقوا إلى المحاكم الفرنسية وفقاً لقانون قمع الجرائم بحجة اشتراكهم في المظاهرات التي قامت بتاريخ 3 تشرين ثاني لعام 1933م، وعلى إثر مهاجمة المحتجين لمخفر شرطة باب توما، وقيام السلطة الفرنسية بحبس المحاميين المذكورين أضربت دمشق وأغلقت متاجرها وباتت المدينة على هياج كبير، وكانت رغبة المفوض السامي المسيو دي مارتيل أن يعطي درساً قآسيا للوطنيين حسب ظنه فأمر بإجراء التحقيق وأصدر بلاغاً بهذا الخصوص جاء فيه :

"حصل نهار أمس في دمشق، أنه بعد صلاة الجمعة في الجامع الأموي خرج فريق من المتظاهرين مدفوعين بتأثير ماسمعوه من الخطيب، وذهبوا إلى مخفر باب توما حيث لم يكن موجوداً سوى نفرين من الشرطة واثنين من الحراس، وهناك هاجموا المخفر بطلقات نارية، وبرشق الأشجار، فاضطر هؤلاء الأربعة الموظفون المحافظون على ذلك المخفر أن يستعملوا أسلحتهم ليحولوا دون استيلاء المتظاهرين على الذخيرة الموجودة فيه، وقد جرح أربعة من المتظاهرين، وأحدهم توفي في المستشفى من جراء جراحه، كما أن أحد الحراس جرح بضربة ..."[285] أظهر المفوض السامي في بيانه أن مهاجمة المخفر ليست من الجرائم المعذورة بسبب حوادث حدثت خارج البلاد وهي تحدٍ للسلطة، ويجب أن ينال المسبب عقابه، على إثرها أصدر محامو دمشق بياناً تم الاحتجاج فيه على اعتقال النائب زكي الخطيب والأمير أحمد الشهابي في 5 تشرين الثاني لعام 1933م[286].

2-1-4- رد فعل السلطة على ضم لواء اسكندرون للدولة التركية:

كان الدور الأكبر لفرنسا في فصل لواء اسكندرون عن الدولة السورية مابين خريف العام 1936م وصيف العام 1939م، متجاهلة مطالبة الأهالي في سورية بالاستقلال التام والوحدة الكاملة للأراضي السورية، ومخالفة لقرار صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم بعدم ضم أو قطع أي جزء من الأراضي السورية، وعلى

---

[283] **زكي الخطيب (1887-1961م)** : عين في مناصب إدارية عدة حتى العام 1922م، رئيساً لديوان أمانة السر العام والأمور الملكية في حكومتي الاتحاد السوري، ثم شغل منصب رئيس ديوان وزارة الداخلية عام 1925م، وفي العام 1928م انتخب نائباً عن دمشق في الجمعية التأسيسية، وفي العام 1941م عين وزيراً للعدل في وزارة حسن الحكيم، وفي العام 1947م انتخب للمرة الثالثة نائباً عن دمشق، وعين وزيراً للعدل في حكومة ناظم القدسي. انظر: فارس. (1949م). ص: 260-261.

[284] **أحمد الشهابي:** هو ابن الأمير إسماعيل الشهابي، محام، شارك في تأسيس كشاف سورية، وبقي مدة طويلة عضواً في اللجنة التنفيذية للكشاف وهو من مؤسسي حزب عصبة العمل القومي، لايوجد عام لوفاته. انظر : فارس. (1949م). ص: 42

[285] الكيالي. (1959م). ج2. ص: 9 ومابعدها .

[286] انظر نص البيان: الكيالي. (1959م). ج2. ص: 12-13.

إثرها قام أتراك اسكندرون بالتظاهر ومقاطعة انتخابات المجلس النيابي السوري، وافتعال حوادث شغب، والتعرض للشرطة المحلية الذي أدى إلى مشادات بين الأهالي وعناصر الشرطة من الطرف السوري، والشرطة من الطرف التركي الذي حرك مفوضية الانتداب الفرنسي للتدخل عسكرياً لوقف العنف[287].

2-1-5- التظاهر على قيام مفوضية الانتداب بإصدار نظام الأحوال الشخصية للطوائف ورد فعل السلطة:

أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار التشريعي رقم 60 تاريخ 13 آذار لعام 1936م حول نظام الأحوال الشخصية للطوائف في سورية ولبنان للمسلمين والمسيحيين، الذي تضمن أن كل من أدرك الرشد، ومتمتعاً بكامل القوى العقلية له حق حرية الاعتناق المذهبي الديني، والانتقال من طائفة إلى أخرى، لكن القرار لم يلق قبولاً عند المواطنين، لذلك و على الرغم من أن القرار نُشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 14 أيار لعام 1936م ولكن لم يطبق، وبقي الأمر لحين استقالة الحكومة المحلية بتاريخ 21 كانون الأول من العام نفسه، فانتقل الحكم إلى الكتلة الوطنية برئاسة هاشم الأتاسي[288]، وتكليف جميل مردم بك[289] برئاسة الحكومة ، وبتاريخ 18 تشرين الثاني للعام 1938م صدر القرار رقم 146 في الموضوع السابق الذكر نفسه مع تعديلٍ لبعض المواد الواردة بالقرار السابق، ولم يرد فيه ما يتعلق بالجانب الديني، بسبب حساسية ذلك الموضوع، واكتفت الحكومة بنشره في الجريدة الرسمية بعد التعديل خوفاً من إثارة الرأي العام ضد الحكومة، ولا سيما بعد فشل الحكومة بحمل فرنسا على

---

[287] لونغريغ،س. (د.ت). ص: 299 ومابعدها.

[288] **هاشم الأتاسي (1875-1960م):** ولد في حمص وتعلم فيها، وأتم دراسته بالمدرسة الملكية بالأستانه، تدرج بالمناصب العثمانية، ترأس المؤتمر السوري عام 1920، عند دخول الفرنسيين دمشق عاد إلى حمص، وفي أواخر الثورة السورية اعتقله الفرنسيون، بعد إطلاق سراحه ترأس الكتلة الوطنية التي ضمت الأحزاب والجمعيات السورية، في عام 1936 ترأس الوفد السوري المعارض من أجل المعاهدة، ثم أصبح رئيساً للدولة السورية في عام 1939م، ثم استقال من منصبه بسبب نقض الفرنسيين للمعاهدة، توفي في حمص . انظر : الجندي. (1960).ص: 316-317.

[289] **جميل مردم بك (1894-1960م):** من رجال السياسة السوريين، تعلم بفرنسا وكتب منها الى صحف في دمشق بإمضاء طالب سياسة، ثم كان مستشاراً خاصاً للأمير فيصل بن الحسين في دمشق عام 1919م، حكم عليه الفرنسيون بالإعدام لما دخلوا سورية عام 1920م، أقام في القاهرة 12 سنة ثم عاد إلى دمشق وتسلم وزارة المالية واستقال عام 1939م، حاول الفرنسيين اعتقاله ففر الى العراق ثم عاد إلى دمشق وأصبح في عهد القوتلي وزيراً للخارجية، ترأس الوزارة ثلاث مرات وتوفي في القاهرة ونقل جثمانه إلى دمشق ودفن فيها. انظر: الزركلي. (1986م). ص:138.

تصديق المعاهدة مع سورية، وعدم قدرتها على الاحتفاظ بلواء اسكندرون سورياً عربياً، ولكن المفوض السامي طلب من الحكومة المحلية تطبيق نظام الطوائف (الأحوال الشخصية) الذي اعتمدته الحكومة، فحركت الجهة المعارضة للحكومة الرأي العام ضد الحكومة بحجة تبني قرارٍ مخالفٍ للشريعة الإسلامية، فقامت المظاهرات الشعبية في دمشق وغيرها من المدن السورية، ولم تتوقف إلا بتدخل الشرطة والدرك وإجبار التجار على فتح المحال التجارية، ومنع الاحتجاجات والتظاهرات، إضافة الى تدخل بعض الأعيان والوجهاء الدمشقيين الذين كانوا مناصرين للحكومة لدى الأهالي لوقف أي احتجاج[290].

2-2- موقف السلطة من تشكل الأحزاب خلال فترة الانتداب الفرنسي:

تشكل في سورية عدد من الأحزاب خلال فترة الانتداب الفرنسي، وكانت سرية بدون علم سلطة الانتداب، وبسبب سريتها لم يتمكن جهازا الشرطة والدرك من ملاحقتها، ولكن عندما ظهر حزب الشعب الوطني عام 1925م المعارض للانتداب الفرنسي ثم اعُتقل زعيمه عبد الرحمن الشهبندر عقب زيارة وزير الخارجية البريطاني بلفور لدمشق، وصدر بحقه حكماً بالحبس لمدة عشرين عاماً بتهمة تنظيم المظاهرات والاحتجاجات ضد زيارة بلفور لدمشق، وظهر فرعاً للحزب الوطني في حلب سمي بحزب الميثاق[291]. وفي العام 1930 أسس صبحي بركات الخالدي في حلب الحزب الدستوري، ولم يكن له أي دور في الحياة السياسية بسبب علاقة صبحي الحميمة والمشبوهة مع الفرنسيين الذي منع جهازي الشرطة والدرك من التعرض لحزبه[292].

2-3- دور مكتب التحري في الحياة السياسية السورية (فرض الرقابة على الكتلة الوطنية) :

قامت قوة من عناصر الشرطة المحلية بقيادة مفتش من الشرطة الفرنسية بتطويق مكتب الكتلة الوطنية بدمشق بمنطقة القنوات صبيحة 19 كانون الثاني لعام 1936م، بعد أخذ الترتيبات والاحتياطات اللازمة على مفارق الطرق المؤدية إلى مكتب الكتلة وعلى أسطح المنازل القريبة، وقيام مفتش الشرطة الفرنسي بدخول المكتب بصحبة عشرة عناصر من رجال التحري، وكان في المكتب حينها رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي

---

[290] الحكيم . (1991م). ص: 286- 287.

[291] هواش. (2005م). ص: 209.

[292] خوري. (1997م). ص: 671.

ونائبه فخري البارودي[293]، وعدد من أعضاء الكتلة، وجرى إعلام رئيس الكتلة بأن لديهم الأمر من محكمة قضايا الأجانب بتحري المكتب وضبط ما فيه من أوراق، والقيام باستجواب بعض الأشخاص، وضبط مافيه من أدوات مشبوهة بناءً على شكوى مقدمة من مجهول ضد المكتب، والتهمة كانت بقيام الكتلة الوطنية بتأليف جمعيات سرية بلا إذن، وخُتِم المكتب ووضع عناصر من الشرطة لحراسة الأختام والمقر، وفي مساء ذلك اليوم أيضاً اعتُقل فخري البارودي بمكان إقامته في الفندق، وعندما علم الأهالي بما جرى بمكتب الكتلة الوطنية هاجوا واحتجوا وأغلقت الحوانيت أبوابها، وأغلقت الجامعة والمدارس، وتجمهر الأهالي عند الجامع الأموي عقب صلاة الظهر، وتوجه المجتمعون بمظاهرة إلى مكتب الكتلة الوطنية ودخلوه عنوةً إلا أن عناصر الشرطة القائمة بالحراسة أطلقت الرصاص على المتظاهرين من أجل تفريقهم[294] فتفرق المحتجون، ولكن مظاهرة كبرى قامت في اليوم الرابع من الاضطراب مؤلفة من سيدات دمشق المعروفات أنهن من العائلات العريقة وتوجهن الى القنصلية البريطانية من أجل تقديم التعازي للقنصل البريطاني بمناسبة وفاة الملك جورج وقدمن احتجاجهن للقنصل البريطاني على:

– تعطيل القوانين

– إطلاق يد رجال الأمن

– الاعتداء على حرمات المنازل

– توقيف فخري البارودي وغيره

– حشد القوات العسكرية في الشارع[295]

قابل المظاهرة النسائية مظاهرة كبرى من شباب دمشق كانت في باب الجابية، ولكنها اصطدمت بعناصر الشرطة والدرك المتمركزين أمام شارع النصر، فاستخدم الشباب الحجارة والمقاليع ضد عناصر الشرطة

---

[293] **فخري البارودي (1887–1966م)**: ولد في دمشق وتلقى علومه الابتدائية في الكتاتيب والمدارس الخاصة، وتخرج من العازرية، ثم التحق بمكتب عنبر سنة 1902م وتخرج عام 1908م وحارب مع العثمانيين في الحرب العالمية الأولى انتسب إلى الكتلة الوطنية وانتخب نائباً عن دمشق على مدى عشرين عاماً، بدءاً بسنة 1928م حتى عام 1948م ، وفيها اعتزل العمل السياسي. انظر: البارودي،فخري (1995م) **أوراق ومذكرات فخري البارودي**.تحقيق دعد الحكيم. ط:1،دمشق: سورية. منشورات وزارة الثقافة.ص:7.

[294] شورى،فريد. (1936م). **الكتاب الأحمر (سورية المجاهدة في سبيل الأستقلال)**.ط:1،دمشق:سورية. مطبعة الفيحاء ص: 7– 8.

[295] شورى. (1936م). ص: 21.

والدرك الموجودين بالمكان، وتمكنوا من الوصول إلى سوق الحميدية، وخوفاً من تطور الموقف طلبت قوات الشرطة النجدة من القوات العسكرية الفرنسية، واستمر الإضراب لمدة أربعة عشر يوماً؛ حيث قام التجار بفتح محلاتهم، وكان دور عناصر الشرطة مراقبة الأوضاع العامة من دون حدوث أي مواجهات؛ فحُل الإضراب[296]، كما جرت مظاهرات مماثلة في باقي المدن السورية مثل حلب، وحمص، وحماه احتجاجاً على إغلاق مكتب الكتلة الوطنية بدمشق ولا سيما أنه يوجد مكاتب للكتلة الوطنية في تلك المدن[297].

2-4- دور جهازي الشرطة والدرك في الانتخابات النيابية:

2-4-1- انتخابات الجمعية التأسيسية للعام 1928م:

حددت مفوضية الانتداب الفرنسي موعداً لانتخابات الجمعية التأسيسية على مرحلتين بعد صدور عفو جزئي عن الثوار بأمر من المندوب السامي الفرنسي دي جوفنيل[298]، وكانت الغاية من العفو بث الفرقة والانقسام بين الوطنيين، وكلف الشيخ تاج الدين الحسني بتصريف الأعمال خلال إجراء الانتخابات، جرت الانتخابات على مرحلتين، مثل الانتخابات السابقة على زمن الدولة العثمانية، المرحلة الأولى في 10 نيسان لعام 1928، والمرحلة الثانية في 24 نيسان، وقد احتج القادة الوطنيون على النتائج متهمين الشيخ تاج الدين الحسني بتقديم الرشاوى في دمشق وكذلك صبحي بركات في حلب، والسماح لعناصر الشرطة بالتلاعب بصناديق الاقتراع في مكان إقامة الشيخ تاج الدين في ساروجة والقيمرية[299].

2-4-2- انتخابات المجلس النيابي للعام 1931 و 1932م:

---

[296] شورى. (1936م). ص: 22- 23.

[297] خوري. (1997م). ص: 512.

[298] **دي جوفنيل:** هو أول مفوض فرنسي مدني عين مندوباً لسورية ولبنان خلال فترة الانتداب الفرنسي، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، كان مندوباً لفرنسا في عصبة الأمم لكنه استقال من منصبه احتجاجاً على السياسة العسكرية الأوروبية المحفوفة بالمخاطر والاعتداء على الشعوب الضعيفة، أرسلته فرنسا الى سورية للتعامل مع الثورة السورية دبلومآسيا بدلاً من سياسة العنف والصدام المسلح. انظر: عطية الله. (1968م). ص: 436.

[299] خوري،ف. (1997م). ص:376.

صدر عن المندوب السامي الفرنسي المسيو بونسو[300]، مرسوماً في 7 كانون الأول للعام 1931م تضمن تحديد انتخابات نيابية في الدولة السورية، والإجراءات المتعلقة بالانتخابات النيابية، وكيفية توزيع المقاعد النيابية لكل دائرة انتخابية وأيضا بالنسبة إلى لأقليات ، وأن تكون الانتخابات على مرحلتين :

المرحلة الأولى في 20 كانون أول لعام 1931، والمرحلة الثانية في 5 كانون الثاني لعام 1932م، وقد تمت عملية الانتخاب للمرحلة الأولى بدون أي اعتراض، أما في أثناء إجراء العملية الانتخابية للمرحلة الثانية فقد عمّت الفوضى؛ إذ قام عناصر الشرطة والدرك بقمع المقترعين الذين اتهموا السلطة بتزوير الانتخابات، ونتيجة العنف الحاصل سقط عدد من القتلى في دمشق وحلب بسبب استخدام الشرطة والدرك السلاح وقيامهم بإطلاق النار على المحتجين[301].

2-5- الموقف الوطني لجهازي الشرطة والدرك خلال فترة الانتداب الفرنسي:

ظهرت الصورة المشرقة لجهازي الشرطة والدرك بوضوح مع قيام الثورات الوطنية ضد المستعمر الفرنسي وذلك بمساعدة الثوار بإخبارهم عن حركة القوات العسكرية الفرنسية، فضلاً عن دعم الثوار بالذخيرة والعتاد العسكري، ولاحقاً سنتطرق لبعض ماذُكر حول ذلك.

2-5-1 – الشك من قبل مفوضية الانتداب الفرنسي بجهازي الشرطة والدرك بالتعاون مع الثوار:

اتخذت مفوضية الانتداب الفرنسي موقفاً من أمر نقل لعناصر الشرطة والدرك كانت قد رُفعت من وزير الداخلية للمفوضية الفرنسية ولم ينفذها قائد الدرك ومدير الشرطة العام الفرنسيين، فشكا وزير الداخلية الأمر إلى رئيس الدولة السورية صبحي بركات، وقد اصطحب رئيس الدولة وزير الداخلية لزيارة مندوب المفوض السامي لتنفيذ المطلوب، إلا أن مندوب المفوض السامي وضح لهم أن أفراد الشرطة الذين طلب وزير الداخلية نقلهم من المخافر الشرقية والجنوبية هم من القوات التي استسلمت بأسلحتها "للعصابات المسلحة" الثوار عند دخولهم مدينة

---

[300] **هنري بونسو**: سياسي ودبلوماسي فرنسي محترف تولد 1877م ، عين مفوضاً سامياً في سورية عام 1926م خلفاً للمسيو دي جوفنيل، وبقي في سورية الى 12 تشرين الأول لعام 1933م، ثم نقل الى مراكش لتمثيل الحكومة الفرنسية هناك . انظر : لونغريغ،(د.ت) ، ص: 225.

[301] بشور. (1996م). ص: 394؛ انظر ايضاً: خوري. (1997م). ص:411- 412.

دمشق في 18 تشرين أول عام 1925م بلا إبداء أي مقاومة، وقد أكد مدير الأمن العام الفرنسي ماجاء في تبرير مندوب المفوض السامي مبيناً ذلك وتأكيده بالقيود والسجلات التي تثبت ذلك[302].

2-5-2- مشاهدات الصحفية الفرنسية أليس بولو:

حضرت الصحفية أليس بولو الى دمشق وأقامت فيها بين العامين 1923و1925م، ودوّنت مذكراتها من خلال مشاهدتها، وقامت بتوثيقها، ومن بين ما وثقته تحدثها عن دخول الثوار مدينة دمشق من اتجاه باب توما، أحد أحياء دمشق، وكان عددهم يقارب 30 شخصاً، قاموا بالتجوال في حي العمارة الدمشقي المجاور لحي باب توما نهاراً وكأنهم في منازلهم، وكانت ملابسهم ممزقة، ووجوههم شاحبة، وقيامهم بتبادل إطلاق الرصاص مع العسكر الفرنسي، وهذا ما أدى لجرح فرنسيين، ومن ثم قيام الثوار بالتوجه بعد ذلك إلى مخفر الشرطة للتزود بالسلاح والذخيرة، فكان المخفر فارغاً من العناصر تماما، ودونت الصحفية: "بصورة عامة ينظر الفرنسيون إلى رجال الشرطة السوريين نظرة سيئة ويتهمونهم بالخيانة والتواطؤ مع الثوار، ولذا فقد أقدم عدد منهم على الاستقالة"[303]

2-5-3 – توقيف عناصر الشرطة المحلية لجنود تابعيتهم للعسكر الفرنسي:

أوقف رجال الشرطة المحلية أربعة جنود من كتيبة الشرق التابعة للعسكر الفرنسي في مدينة حلب بتاريخ 1944/9/5م بتهمة التعرض للنسوة بالشارع العام، وفي أثناء اقتياد الجنود إلى مخفر الشرطة قام عناصر الشرطة بالتعرض للجنود بالضرب المبرح، وعلى إثرها وباليوم نفسه قام عدد من عناصر كتيبة الشرق بمهاجمة مخفر الشرطة لنجدة زملائهم وإخراجهم من مخفر الشرطة حيث وقع اشتباك وتبادل لإطلاق العيارات النارية بين عناصر شرطة المخفر والعسكر الفرنسي الذي كان نتيجته وقوع عدد من الجرحى من الطرفين، وهذا ما أدى إلى هيجان الأهالي تأييداً لعناصر الشرطة وتبع ذلك إطلاق هتافات معادية لفرنسا والتعرض للمباني العامة وتحطيم النوافذ، وقد حاول المتظاهرون احتلال مبنى البريد فقام الحرس المكلف بحراسة المبنى بإطلاق العيارات النارية وقتل اثنين من الأهالي المهاجمين للمبنى، وفي 1944/9/7م طافت شوارع حلب مجموعات من شباب حلب

---

[302] الحكيم. (1991م). ص: 545.

[303] بولو. (1967م). ص: 138 ومابعدها.

ومعهم الهروات والسكاكين، وأجبروا أصحاب المحلات التجارية على الإغلاق، وقامت بتكسير اللوحات المدون عليها باللغة الفرنسية وامتنعت قوات الشرطة والدرك المحلي من التدخل ضد المتظاهرين.

كما شهدت تلك المرحلة حادثة أخرى حصلت في الربع الأول من العام 1944م، إذ تشاجر بعض جنود كتيبة الشرق مع بعضٍ من عناصر الشرطة المحلية بمدينة حلب في أثناء قيام مبارة بكرة القدم، وأسفرت المشاجرة عن سقوط قتيلين وعدد من الجرحى، فاستغلت المعارضة الحادث، وبعض أعضاء الحكومة ومنهم وزير الدفاع نصوح البخاري، ومدير شرطة حلب أحمد اللحام قاموا بتحريض الجماهير الموجودة في الملعب ضد الفرنسيين، وقد كانت الحكومة في بداية الأمر مرتاحة لمثل هذه التظاهرات لتكون وسيلة ضغط على الفرنسي إلا أنها خافت من أن تستغل المعارضة الفوضى، وبدأت تعمل لضبط الأمور والسيطرة على الشارع، وهذا ما اضطر رئيس الوزراء سعد الله الجابري[304]، للعودة إلى دمشق بسرعة للسيطرة على الموقف حيث كان برفقة رئيس الجمهورية شكري القوتلي بجولة في المدن السورية[305].

2-5-4 – الانتفاضة الشعبية في المدن السورية في 23 أيار لعام 1945م وموقف جهازي الشرطة والدرك منها:

عمت المظاهرات في جميع أرجاء المدن السورية في شهر أيار لعام 1945م، حيث هاجم المتظاهرون مراكز الشرطة العسكرية والثكنات العسكرية، وكانت بداية المظاهرات في مدينة دمشق بتاريخ 23 أيار لعام 1945م حتى إنها أصبحت بصورة يومية، ثم توسعت إلى مدن حلب وحمص وحماه ودرعا واللاذقية والقنيطرة والرقة ودير الزور، واستطاع الدرك السوري السيطرة على الأوضاع في مدينة دمشق، وكذلك في بقية المدن السورية، وقامت القوات العسكرية الفرنسية باستهداف الأحياء الآمنة بالمدفعية وتحليق للطيران على ارتفاع منخفض، ونتيجة الانتفاضة تكبدت القوات العسكرية الفرنسية عدداً من القتلى والجرحى .

---

[304] **سعد الله الجابري (1892- 1947م)** : ولد في حلب ونشأ فيها، ثم انتقل إلى الأستانه لإكمال تعليمه، كان ضابطاً بالجيش التركي إبان الحرب العالمية الأولى، وبعد فرار الأتراك قام الفرنسيون باعتقاله لأكثر من مرة، وفي عام 1943م تولى رئاسة الوزارة السورية، وفي 29 أيار 1945، كان رئيساً للمجلس النيابي، توفي في حلب ودفن بجوار هنانو. انظر: الجندي. (1960م). ص: 131 -132.

[305] هواش. (2005م). ص: 345 حتى 349.

2-5-5- العدوان الفرنسي على المجلس النيابي وموقف عناصر الدرك السوري من العدوان:

نتيجة الهيجان الشعبي المتواصل ضد الانتداب الفرنسي الذي بدأ بالمظاهرات الشعبية في 23 أيار لعام 1945م والمطالبة بوحدة الأراضي لسورية والاستقلال الكامل اتخذ مجلس النواب السوري إجراءات وطنية عدة ربما كانت دافعاً للمنتدب الفرنسي في صب النار على أحياء دمشق وبرلمانها واتخاذها إجراءات عدة تخص جهازي الشرطة والدرك :

- تشكيل الحرس الأهلي: أقر مجلس النواب السوري برئاسة سعد الله الجابري بجلسته التي عقدت في 24 أيار للعام 1945 القانون الذي يحدد تشكيل الحرس الأهلي كما ورد في المادة الأولى من القانون : للحكومة أن تدعو جميع المواطنين الذين بلغ سنهم الثامنة عشر حتى الستين، الذين يوجد لديهم سلاح والقادرين على حمله أن يسجلوا أسماءهم لدى قيادة الدرك في العاصمة والمحافظات والأقضية بصفتهم حرساً أهلياً، لتدريبهم واستخدامهم عند الاقتضاء.

- صلاحيات استثنائية لقائد الدرك : كما أقر مجلس النواب في الجلسة نفسها، المادة الثالثة من القانون التي نصت على أنه يحق لقائد الدرك العام بصورة استثنائية، ولكي يتم تجنيد العدد المحدد من هذا القانون أن يشذ عن الشروط الواردة والمنصوص عنها في القوانين المرعية في قبول الضباط وتعيينهم، يتبعها تأشير من ديوان المحاسبات، كما أقر المجلس في الجلسة نفسها وفي المادة الثالثة منه أنه يحق لوزير الداخلية بغية ملء الشواغر في ملاكي الدرك والشرطة تعيين ضباط ونقباء ورقباء وعرفاء أولين ومفوضين ونواب شرطة في أي رتبة، على أن يكون بإشراف الأشخاص الذين سبق لهم خدمة في الجيش السوري أو إحدى الدول العربية من السوريين أو الدرك السوري، ويجوز ملء وظائف الشرطة الشاغرة بنواب وشرطيين يرشحهم المدير العام لفحص مسلكي تعين مواده، ويتم ذلك برئاسة وعضوية مندوب من وزارتي الداخلية والعدلية، وذلك ريثما تؤسس مدرسة المفوضين المزمع تأسيسها[306].

---

[306] العجلاني، شمس الدين. (2004م). **الأعتداء الفرنسي على البرلمان عام 1945م**.ط:1،دمشق: سورية. دار حازم للطباعة. ص: 17 ومابعدها.

استمر مجلس النواب عقد جلساته يوميا، وبتاريخ 1945/5/9 وفي أثناء عقد المجلس لجلساته المعتادة الساعة الخامسة مساءً وبحضور نواب المجلس، وأعضاء الحكومة، وكانت نية المفوضية الفرنسية قصف المجلس النيابي والقضاء على من كان من المجتمعين، وفي اليوم نفسه في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر أعطى الجنرال اوليفار روجيه، إنذاراً لرئيس المجلس طالباً منه إعطاء التعليمات لحامية المجلس بأن تحيي العلم الفرنسي عند إنزاله من السارية مساءً في مبنى دار الأركان الفرنسية المقابلة لمبنى المجلس النيابي، إلا أن رئيس المجلس رفض الإنذار، وأعطى التوجيهات اللازمة لقائد الدرك العام بعدم تلبية المطالب الفرنسية، وقبل بدء العدوان خرج من دائرة الأركان الحربية الفرنسية ضابط فرنسي وطلب من ضابط الدرك السوري الموجود في مفرزة الحراسة لمبنى البرلمان أن يقفوا باستعداد لأداء التحية للعلم الفرنسي، فلم يتم الاستجابة لطلبه بناءً على تعليمات رئيس المجلس النيابي وأنه لن تكِون التحية لغير العلم السوري، فما كان من الضابط الفرنسي إلا التهديد والوعيد ورّد عليه ضابـط الدرك السوري بالمثل، وعند إنزال العلـم الفرنسي تناسى حرس البرلمان السوري الإنذار ولم يتم تقديم التحية للعلم الفرنسي فبادر جندي سنغالي من الجيش الفرنسي برمي قنبلة على حرس البرلمان السوري فتمت مبادلته بإطلاق النار وأردي قتيلاً وتم تبادل إطلاق الرصاص بين حامية البرلمان ومفرزة حراسة الأركان الفرنسية، فاستبسل قائد الدرك وعناصره ووقع من جراء القصف عدد من القتلى ومئات الجرحى والقتلى من الأهالي نتيجة استهداف دمشق بالقذائف، وكانت المجزرة الكبرى التي وقعت في المجلس النيابي حيث سقط 28 عنصراً من الدرك شهداء، واستمرت القوات الفرنسية بقصف فندق أوريان بالس لوجود رئيس المجلس النيابي فيه الذي لم يصب بأذى لمغادرته الفندق باتجاه بيروت بسيارة بطريرك روسيا السيد الجليل ألكسي الذي كان موجوداً في دمشق بزيارة على رأس وفد من الكنيسة الروسية، أما رئيس الجمهورية والوزراء فقد ذهبوا إلى مقر

خالد العظم[307] للاحتماء به، الكائن في حي ساروجة، المحاط بمنازل أهالي الحي، وقام شباب دمشق ومعهم طلبة الجامعة السورية بإسعاف المصابين من عناصر الدرك وأهالي دمشق[308].

وصل نبأ العدوان الفرنسي على دمشق وعلى مجلس النواب إلى باقي المدن السورية فهب الأهالي فيها وقاموا بمهاجمة دائرة الجيش الفرنسي بلا هوادة ولارحمة وأخذ الأفراد السوريون المتطوعون في الجيش والشرطة والدرك ضباطاً وأفرادا بمغادرة وحداتهم ووضع أنفسهم تحت تصرف الحكومة الوطنية. ومن بعدها هبت مدينة اللاذقية في 5 تموز 1945م وعلى أثر حادث صدم من قبل سيارة عسكرية فرنسية، وتم قتل عشرين جندياً فرنسياً؛ فدب الرعب في المدينة تلاها جلاء القوات الفرنسية عن مدينة اللاذقية إلى بيروت[309] كما تابعت القوات العسكرية الفرنسية اعتداءها حتى شمل القصف مبنى وزراء الدفاع السورية ، فاستبسلت الحامية الموجودة فيها من عناصر الدرك السوري، وقهر المهاجمين من العسكر الفرنسي، وأسفرت تلك الحادثة عن إصابة دركي بطلق ناري في منطقة العنق، وتحطمت نوافذ الدائرة بالكامل نتيجة الاستهداف، وقد أُسعِف الدركي لمشفى الدكتور (نخمن) حيث أجريت له الإسعافات اللازمة، وكان من بين المسعفين في المشفى نفسه قائد الدرك العام الزعيم هرانت بك[310].

من خلال ما تقدم نرى أن جهازي الشرطة والدرك قد نفذا الأعمال المكلفين بها من ذلك: متابعتهم لمهامهم في مجال الصحة العامة للأهالي، ومتابعة المرضى منعاً لانتشار الأمراض السارية وغيرها، والإشراف المباشر على تلقي اللقاح اللازم حفاظاً على الصحة العامة، ومتابعة تطوير العمل الشُّرَطِي بالاستفادة من النظريات العلمية الحديثة في كشف الجريمة، وظهر الدور الفعال لعناصر الشرطة والدرك في دعم الثوار من

---

[307] **خالد العظم (1895–1964م)** : خالد بن محمد فوزي العظم، مولده ووفاته في دمشق، تعلم بها الحقوق، عينه الفرنسيون سنة 1941م رئيساً للحكومة السورية نحو 6 أشهر وتقلب بعد ذلك في أعمال وزارة المالية عام 1943م فوكالة الدفاع فالعدلية فالاقتصاد الوطني ثم عين وزيراً مفوضاً في باريس عام 1947م، وتكررت رئاسته للوزراء لأعوام 1950–1951–1962م وبعد انقلاب عام 1963م، أقام في بيروت حتى وفاته.
انظر : الزركلي. (1986م). ج3. ص: 299.

[308] الحكيم، (1991م)، ص: 343 –344؛ انظر ايضاً : العجلاني. (2004م). ص: 12 –13.

[309] الحكيم. (1991م). ص: 346 –347.

[310] الدميني، والحلبي. (1949م). ص: 96.

خلال تقديم الذخيرة والعتاد والمعلومات عن حركة العسكر الفرنسي الذي كُلف بملاحقة الثوار، وأظهرا الدور البطولي والوطني على الرغم مما بذله الانتداب من تنظيم لهم ليكونوا الى جانبه عند حاجتهم لمواجهة الاضطرابات والاحتجاجات.

الخـــاتـــــــمة

حاولت السلطنة العثمانية الأخذ بسياسة التجديد، وتنفيذ برامج الإصلاح التي سنت قوانينها، ليس فقط في ولاية سورية بل في الولايات العربية كلها التي كانت تحت سيطرتها، غير أن عوائق كثيرة حدّت من تنفيذ هذه الإصلاحات بكاملها، فضلاً عن عدم كفاءة وخبرة أجهزة الحكم والإدارة العثمانية، ثم أن التطور السريع والشامل الذي طرأ على أنظمة الدولة وقوانينها لم يرافقه تطور مماثل في إعداد الاطر المؤهلة لأجهزة الحكم لتنفيذه، وأيضاً لم تكن أجهزة الإدارة والحكم قادرة على القيام بهذه المهمة. ولكن مع هذه الصعوبات التي واجهت السلطنة لتنفيذ برنامجها الإصلاحي فقد استطاعت أن تنهض بشكل وإن جزئياً بما خططت له من إصلاح، وقد حظي الجهاز العسكري باهتمام الدولة وعنايتها، ومن ضمنها جهازا الشرطة والدرك، حيث قامت السلطنة العثمانية بإشادة المدارس العسكرية من أجل رفع سوية التدريب والتثقيف، وبنت مقراً لوزارة الداخلية، ومقراً لقيادة الشرطة، وبنت المخافر الشرطية، واهتمت باللباس العسكري للضباط والعناصر، وتسليحهما، وكانت الغاية من ذلك فرض سطوتها وسيطرتها على ولاية سورية بكاملها، وقيامها باستخدام جهازي الشرطة والدرك في تحصيل جباية الضرائب من الأهالي خدمة للسلطنة، وهذا ما أدى لازدياد معدل الجريمة في المدن السورية.

وعندما تسلمت الحكومة العربية إدارة البلاد عقب انسحاب القوات العسكرية العثمانية من سورية لم تتمكن من إجراء أي تطوير لجهازي الشرطة والدرك، واكتفت بتجميع العناصر الشرطية القليلة العدد من أجل الحفاظ على الحالة الأمنية للأهالي بسبب الفلتان الأمني الذي حصل نتيجة الإنسحاب العشوائي للعسكر العثماني، والتحاق القسم الأكبر من عناصر الشرطة والدرك بثوار الثورة العربية، واكتفت بتسليح العناصر بالسلاح القديم المتوفر من دون أي تجديد، وتركت اللباس ذاته الذي كان محدداً للعناصر خلال السيطرة العثمانية.

أما في مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية فقد بدا واضحاً اهتمام مفوضية الانتداب بجهازي الشرطة والدرك، حيث أبقت القيادة لضباط سوريين، واكتفت بمستشار فرنسي للأمور الفنية فقط، وكان جلّ اهتمامها بجهاز الدرك من خلال وضع قادة ضباط فرنسيين للجهاز إلى جانب الاهتمام بتدريبه وتثقيفه وتسليحه, وذلك من أجل تهيئته لقمع الثورات والاحتجاجات التي قامت ضد الانتداب الفرنسي ووجوده العسكري، في الوقت نفسه كان

واضحاً اهتمام القادة من الضباط السوريين المشرفين على جهاز الشرطة، الذين عملوا على تطويره من خلال بالاهتمام بالتدريب العسكري والتثقيف المسلكي، ولا سيما بعد إحداث مدرسة خاصة للتدريب، بل وإصدار مجلة خاصة بالشرطة، والاهتمام بتسليح العناصر بالأسلحة الجديدة والحديثة من أوروبا، وبسط الحالة الأمنية من خلال استخدام الوسائل العلمية الحديثة لكشف الجريمة والاهتمام بتنظيم السير في الطرقات، وتنظيم الأسواق، وإغاثة الملهوف، ومحاسبة الفاسدين من عناصر الشرطة.

عملت سلطة الانتداب أثناء إدارتها للبلاد على التفريق بين أبناء الشعب السوري الواحد، من خلال تقسيم البلاد جغرافياً على أساس طائفي إلى دول عدة، لإثارة النعرات العنصرية والطائفية وإجبار الأهالي على المرور على حواجز للشرطة والدرك التي أوجدتها سلطة الانتداب الفرنسي.

أدى جهازا الشرطة والدرك دورهما الذي أُنيط بهما بصورة لا بأس بها كما ذكرت المصادر، ولكن طبعاً حسب مقضتى حاجة الانتداب، علماً بأن هذين الجهازين في كثير من الأحيان لم يلبيا أوامر سلطة الانتداب إذا كان فيها ما يضر بمصلحة الشعب عندما كان يتظاهر ضدها، ولكن في الوقت نفسه كانوا يؤدون ما يوكل إليهم من مهام، وعندما ازدادت الثورات ضد سلطة الانتداب التحق الكثير من رجال الشرطة والدرك بركب الثوار؛ بل وعملوا سرياً على تزويدهم بالمعلومات عن تحرك القوات العسكرية الفرنسية، إضافة الى تزويدهم بالذخيرة والعتاد، بل وفي كثير من الأحيان لم ينفذوا الأوامر العسكرية التي تصدرها سلطة الانتداب ولا سيما مفرزة الدرك المكلفة بحراسة مبنى المجلس النيابي ووزارة الدفاع، التي عملت على التصدي للقوات العسكرية الفرنسية وغطرستها، حين قامت بقصف الأحياء السكنية والمقرات الحكومية التي استشهد فيها كثير من رجال الشرطة والدرك والمدنيين.

قائمة المصادر والمراجع

– المصادر:

1– **تعليم الدرك للمشاه والخيالة**.(1340هـ ، 1922م). ط:1، دمشق:سورية. مطبعة الحكومة. ص:338.

2– **الجريدة الرسمية** الصادرة في سورية:

العدد 284 لعام 1925 – العدد 20 لعام 1931 – العدد 21 لعام 1932 – العدد 6 و 12 و 16 لعام 1933 – العدد 5 و 36 لعام 1937 – العدد 6 لعام 1938 – العدد 27 لعام 1937 – العدد 38 لعم 1948 – العدد 5 و 19 و 23 لعام 1943 – العدد 5 و 12 و 20 و 21 و 38 لعام 1944 – العدد 2 و 3 و 30 و 31 و 36 لعام 1945 – العدد 7 و 42 لعام 1946.

3– **جريدة العاصمة** الصادرة في سورية:

العدد 1 و 6 و 7 و 9 و 14 و 28 لعام 1919 – العدد 119 و 120 و 144 و 145 و 157 و 158 و 170 لعام 1920 – العدد 271 لعام 1924 – العدد 279 لعام 1925 – العدد 290 لعام 1926 – العدد 22 لعام 1929 – العدد 25 لعام 1930 – العدد 7 لعام 1931 – العدد 12 لعام 1938 – العدد 13 و 24 لعام 1939 – العدد 10 لعام 1943 – العدد 2 لعام 1945.

4– رستم، أسد.(1933م). **الشيخ أحمد الغر والقضاء في بيروت قبل مائة عام**. 31 مجلد، مجلد6. ط:1، بيروت: لبنان.مؤسسة هنداوي. ص: 408.

5– **سالنامه الدولة العثمانية**, 1285هـ–1868م, دفعة23. ص: 188.

6– **سالنامه الدولة العثمانية**, 1287هـ–1870م, دفعة25.ص: 214.

7– **سالنامه الدولة العثمانية**, 1310هـ–1890م, دفعة 48.ص: 542.

8– **سالنامه ولاية سورية**,1299هـ–1881م.ص: 217.

9- **سالنامه ولاية سورية**,1303هـ-1885م.ص: 257.

10- **سالنامه ولاية سورية**,1318هـ-1900م.ص: 414.

11- سلامة، فائز. (1936م). **أعلام العرب في السياسة و الأدب** .ط:1، دمشق: سورية. مطبعة ابن زيدون. ص: 152.

12- صادر، يوسف. (1933م). **مجموعة مقررات حكومة سورية**. 7أجزاء. ط:1، بيروت:لبنان. مطبعة صادر.ص: ج1 348, ج2 332, ج3 328.

13- شورى،فريد. (1936م). **الكتاب الأحمر(سورية المجاهدة في سبيل الأستقلال)**.ط:1،دمشق:سورية. مطبعة الفيحاء ص: 144.

14- **مجلة الشرطة** الصادرة في سورية:

العدد 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 8 لعام 1921م – العدد 2 و 6 و 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 لعام 1922م – العدد 2 و 4 و 5 و 6 و 9 و 11 و 12 لعام 1923م – العدد 9 و 11 لعام 1924م – العدد 5 و6 لعام 1925م – العدد 10 لعام 1926م – العدد 23 لعام 1944م – العدد 9 لعام 1945م.

-الوثائق:

1- الوثيقة رقم 7141,(17\2\1944م). امر صادر عن وزير الداخلية برقم 893. مديرية الوثائق التاريخية بدمشق. الوثيقة رقم د/262/70.

2- البرنامج الطبي السنوي في سورية لعام 1925م, ص66 ص84.

3- البرنامج الطبي السنوي في سورية لعام 1926م, ص64.

4- البرنامج الطبي السنوي في سورية لعام 1930م, ص33.

5- البرنامج الطبي السنوي في سورية لعام 1931م, ص20.

6- البرنامج الطبي السنوي في سورية لعام 1946م, ص36.

7- وثائق بيانات سورية 1900-2000م, موقع التاريخ السوري المعاصر.

8- تقرير وزارة الخارجية الفرنسية العام(Minister des affaires etrangeres rapport a la sogieie des nations la situation de la Syria et dvliban, Anne, 1930), الصفحات 82-83-90, عدد الصفحات 185.

- المراجع:

1- أبو القاسم، أحمد. (1992م). **الدليل الجنائي المادي و دوره في إثبات جرائم الحدود و القصاص**.ط:1، الرياض: السعودية. المركز العربي للدراسات الأمنية. ص:413.

2- الأرمنازي، نجيب. (1954م). **سورية من الاحتلال إلى الجلاء**. ط:1، القاهرة: مصر. جامعة الدول العربية. معهد الدراسات العربية العالية. ص: 226.

3- إسماعيل، حكمت علي. (1988م). **نظام الانتداب الفرنسي على سورية 1920-1928م**. ط:1، دمشق: سورية. دار طلاس. ص: 400.

4- بابيل، نصوح. (1987م). **صحافة وسياسة سوريا في القرن العشرين**. ط:1، بيروت: لبنان. دار رياض الرئيس. ص:525.

5- البارودي، فخري (1995م) **أوراق ومذكرات فخري البارودي**.تحقيق دعد الحكيم. ط:1،دمشق: سورية. منشورات وزارة الثقافة.ص:647.

6- بشور، وديع.(1996م).**سورية صنع دولة وولادة أمة**. ط:1، دمشق: سورية. دار طلاس.ص:468.

7- البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد السيد. (1996م). **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**-تحقيق مصطفى السقا – حامد عبدالحميد. ط:1، القاهرة: مصر. دار الكتب المصرية. ص: 1050.

8- بوحوش، عمار. (1981م). **دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة**. ط:1، عمان: الأردن.المنظمة العربية للعلوم الإدارية. ص:74.

9- البيات،فاضل.(2007م). **الدولة العثمانية في المجال العربي**.ط:1،بيروت:لبنان.مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 606.

10- **تاريخ وزارة الداخلية الشرطة والدرك**.(2020م). ط:1، دمشق:سورية. مطابع وزارة الداخلية. ص: 462.

11- **تاريخ قوى الأمن الداخلي اللبناني**. (2007م). ط:1، بيروت:لبنان. المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي اللبناني. ص: 472.

12- الجندي، أدهم. (1960م). **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي**، ط:1، دمشق: سورية. مطبعة الاتحاد. ص:612.

13- الحصني، محمد أديب التقي الدين.(1971م). **منتخبات التواريخ لدمشق**. أجزاء، ج1.ط:1, بيروت:لبنان. دار الآفاق الجديدة. ص: ج1 581 .ص:1328.

14- الحكيم، حسن.(1978م). **خبراتي في الحكم**. ط:1، القاهرة: مصر. دار النصر. ص: 228.

15- الحكيم، يوسف.(1966م).**سورية و العهد الفيصلي**.ط:1، بيروت: لبنان. دار النهارللنشر. ص: 331.

16- الحكيم، يوسف.(1991م). **سورية والانتداب الفرنسي**.ط:2، بيروت: لبنان. دار النهارللنشر. ص:.374

17- حنا، عبدلله (1973م). **الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945م**. ط:1، دمشق: سورية. دار دمشق للطباعة و النشر. ص: 519.

18- الخوري، بشارة خليل.(2016م). **حقائق لبنانية من21 أيلول 1943م إلى 31 كانون الأول 1946م**. مجلد3. ط:1، بيروت: لبنان. منشورات أوراق لبنانية. ص:1370.

19- الدميني، جلال الدين، والحلبي، توفيق.(1949م). **سجل الدرك السوري بين الماضي والحاضر**. ط:1، دمشق: سورية. مطبعة النضال ص:109.

20- ديب، كمال. (2011م). **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011م**. (ط:2)، بيروت: لبنان. دار النهار للنشر. ص: 946.

21- رافق، عبد الكريم.(1985م). **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث**. ط:1، دمشق: سورية. دار دمشق للنشر. ص: 287.

22- ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري،وعوض.(1994م). **موسوعة العلوم السياسية**.ط:1، الكويت:الكويت. جامعة الكويت.ص: 1987.

23- الزركلي، خير الدين. (1986م). **الأعلام**. 8 اجزاء، (ط:7)، بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص: ج2 341 – ج3 386 – ج6 335 – ج7 386 – ج8 350.

24- السباعي، بدر الدين.(1967م). **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850-1958م**. ط:1، دمشق: سورية. دار الجماهير. ص:504.

25- الشنتناوي، أحمد، وخوريش، إبراهيم زكي، ويونس، وعبدالحميد.(1412هـ-1998م). **دائرة المعارف الاسلامية**. 17مجلد، مجلد3. ط:1، الشارقة:الإمارات العربية المتحدة. دائرة المعارف-مركز الشارقة للابداع الفني. ص: 474.

26- الشهابي، مصطفى.(1956م). **الاستعمار - مجموعة محاضرات لقيت في معهد الدراسات العربية بجامعة الدول العربية**. ط:1، القاهرة: مصر. معهد الدراسات العربية. ص: 219.

27- الصالح، محمد علي. (2020م). **إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي 1918-1946م تأثيراتها فيما بعد الاستقلال**. كتاب إلكتروني. منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى. ص:212.

28- عبد الكريم،أحمد عزت. (1951م). **التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني**. ط:1،القاهرة:مصر. جامعة
عين شمس. ص: 184.

29- العجلاني، شمس الدين. (2004م). **الاعتداء الفرنسي على البرلمان عام 1945م**.ط:1،دمشق: سورية. دار حازم للطباعة. ص: 103

30- العمري، جزاء غازي العصيمي. (2000م). **إسهام البحث الجنائي في الكشف عن الجرائم المقيدة ضد مجهول**. ط:1، الرياض: السعودية. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص: 256.

31- العظم، خالد. (1973م). **مذكرات خالد العظم**. مجلد2. ط:1، بيروت: لبنان. دار المتحدة للنشر. ص: 995.

32- العظمة، عبد العزيز.(2002م). **مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها**-تحقيق نجده فتحي صفوة. (ط:2)، دمشق: سورية. دار الفكر. ص:532.

33- عنب، محمد محمد. (1991م). **معاينة مسرح الجريمة**.ط:1، الرياض: السعودية. المركز العربي للدراسات الأمنية. ص: 296.

34- عوض، عبدالعزيز.(1969م). **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 -1914م**. ط:1، القاهرة: مصر، دار المعارف،ص:396.

35- العياشي، غالب.(1954م). **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية**. بيروت: لبنان. مطابع أشقر. ص: 290.

36- غازي، إبراهيم.(1999م). **نشأة الشرطة وتاريخها في سورية**. ط:1، دمشق:سورية. دار العلم الحديث. ص:306.

37- الغزي، كامل. (1991م). **نهر الذهب في تاريخ حلب**. (ط:2)، حلب: سورية. دار القلم العربي. ص:507.

38- فارس، جورج. (1949م). **من هو في سورية**. ط:1، دمشق: سورية. الوكالة العربية للنشر والدعاية. المطبعة الأهلية. ص:488.

39- قاسمية، خيرية.(1982م). **الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920م**. (ط:2)، دمشق: سورية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع. ص: 352.

40- قاسمية،خيرية (2000م) **حياة دمشق الاجتماعية كما صورها المعاصرون أواخر العصر العثماني**.ط:1، دمشق: سورية. مطبعة الداؤودي. ص: 160.

41- الكيالي، عبد الرحمن. (1959م). **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني**. ط:1، ج1، حلب: سورية. مطبعة الضاد. ص: 610.

42- كرد علي،محمد.(1983م). **خطط الشام**. (ط:3)، 6أجزاء،ج3، دمشق:سورية. مكتبة النوري.ص ج3 : 296 ص: 2025.

43- كوثراني، وجيه. (1980م). **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**. ط:1، بيروت: لبنان. المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات. ص: 463.

44- لطفي، فؤاد لطفي. (1911م). **التاريخ العربي لدمشق 1516-1918.** ط:1، دمشق: سورية. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. وزارة الثقافة. ص: 688.

45- مجموعة مؤلفين.(1999م). **دولة لبنان الكبير 1920-1996م**. بيروت: لبنان. الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية. ص: 251.

46- المحمد، محمد رهبان. (2010م). **المسؤولية التأديبية لضباط الشرطة والموظفين العامين دراسة مقارنة في النظام التأديبي الفرنسي والمصري والسوري**. ط:1، القاهرة: مصر. مطابع الهندسة. ص: 888.

47- المعلمي، يحيى عبدالله.(1982م). **الشرطة في الاسلام وتطورها في القرن الرابع عشر**. ط:1، الرياض:السعودية. مكتبة عكاظ. ص: 50.

48- المنجد، صلاح الدين. (1949م) **ولاة دمشق في العهد العثماني**.ط:1، دمشق: سورية. مكتبة أمازون. ص: 113.

49- منسي، محمود صالح. (1990م). **الشرق العربي المعاصر**- القسم الاول الهلال الخصيب.ط:1، الأسكندرية: مصر. الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية. ص: 342.

50- **نظام خدمة الشرطة**. (د.ت). دمشق: سورية. وزارة الداخلية. إدارة التاهيل والتدريب. ص:245.

51- هندي،إحسان. (1962م). **كفاح الشعب العربي السوري 1918-1946م**. ط:1، دمشق: سورية. منشورات ادارة الشؤون و التوجيه المعنوي ص: 270.

52- هواش، محمد. (2005م). **تكون جمهورية سورية والانتداب**. ط:1، طرابلس: لبنان. منشورات السائح. ص: 431.

- المصادر الأجنبية المترجمة:

1- الدستور العثماني.(1301ه). نظام إدارة الضابطة لعام 1286ه. ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل، تدقيق خليل أفندي الخوري. مجلد2. بيروت: لبنان. المطبعة الأدبية ص: 895.

2- **قانون الجزاء الهمايوني**.(1916م). ترجمة: معد سليم رستم باز، بيروت: لبنان. المطبعة الأدبية. المادة 93-109-11 ، ص: 370.

- المراجع الأجنبية المترجمة:

1- أنطونيوس، ج. (1987م). **يقظة العرب- تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسدي، وإحسان عباس. بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص:672.

2- بولو،أ (1967م). **دمشق تحت القنابل**. ترجمة إحسان الهندي.ط:1، دمشق: سوريا. دار دانيا للنشر. مطبعة الحمامي. ص: 242.

3- بيك، ف. (1998م). **تاريخ شرق الأردن وقبائلها**. ترجمة بهاء الدين طوقان. ط:1، عمان: الاردن. الدار العربية. ص: 342.

51- خوري، ف. (1997م). **سوريا والانتداب الفرنسي**. ط:1، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية. بيروت: لبنان. مؤسسة الأبحاث العربية. ص:752.

6- عيساوي، ش.(1990م). **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914م**. ترجمة رؤوف عباس حامد. ط:1، بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 724.

7- لوتسكي، ف. (1985م). **تاريخ الأقطار العربية الحديث**. ترجمة عفيف البستاني.(ط:8)، بيروت: لبنان. ص: 516.

8- لونغريغ، س. (د.ت). **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت : لبنان. دار الحقيقة ص: 462.

- المعاجم:

1- أبو الحسين،أحمد بن فارس زكريا. (1979م). **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام هارون. عدد المجلدات6. مجلد رقم3، القاهرة:مصر. دار الفكر. ص: 475.

2- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري.(2016م). لسان العرب. القاهرة:مصر. دار المعارف. ص: 5006.

3- جلاد، فيليب يوسف.(2003م). **قاموس الإدارة والقضاء**. (ط:2)، القاهرة:مصر. دار الكتب والوثائق القومية. ص:1528.

4- الخطيب، مصطفى عبد الكريم. (1996م). **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**. ط:1، بيروت: لبنان. مؤسسة الرسالة ص: 459.

5- سلوم، يوسف إبراهيم. (2000م). **معجم المصطلحات العسكرية**. ط:1، الرياض: السعودية. مكتبة العبيكان. ص: 475 ومابعدها.

6- عطية الله، أحمد.(1968م). **القاموس السياسي**. ط:3، القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص:1448.

7- القاموس الأمني.أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.(1418هـ). **القاموس الأمني**. الرياض: السعودية. مطبعة أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.ص: 263.

8- القلقشندي، أحمد علي.(1922م).**صبح الأعشى في كتابة الإنشاء**.14جزء.ج5.القاهرة:مصر. دار الكتب المصرية. ص: 537.

8- معلوف،لويس.(1966م). **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**. بيروت:لبنان. دار المشرق المطبعة الكاثوليكية. ص: 1040.

9- **الموسوعة العربية العالمية**، (1999م). 30 جزء. ج5. (ط:2)، الرياض: السعودية. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع.ص: ج5 475.ص: 21000.

- المراجع الاجنبية:

a- B.cohen, William, 1971, Rules of empire, Stanford, عدد الصفحات 279 صفحة

b- Hurewitz, J.C, 1956, Diplomacy in the near and middle east vol II, NewYork, عدد الصفحات 427 صفحة

c- Lansing, Robert, 1921, The big four and others of the peace conference, London,عدد الصفحات 254 صفحة

-المجلات:

1- الريس، نجيب. (1329هـ). **جريدة المقتبس**. العدد 587.

2- الفحام، إبراهيم.(1960م). مقالة بعنوان: **الشرطة بعصر الخلفاء الراشدين والأمويين**. مجلة الأمن العام المصرية. العدد1. القاهرة:مصر. وزارة الداخلية المصرية. ص: 55.

6- الأشكـــال:

دار الحكومة (السرايا) 1900م – دمشق المرجة شارع الجمهورية

تصوير حي

الشكل رقم 1

مقر الشرطة عام 1901م – دمشق المرجة شارع الجمهورية

تصوير حي

الشكل رقم 2

البدلة الرسمية لعناصر الشرطة زمن الاحتلال العثماني

متحف وزارة الداخلية (2005م) المقر كلية الشرطة

الشكل رقم 3

السلاح المستخدم من قبل الشرطة و الدرك خلال الاحتلال العثماني

متحف وزارة الداخلية (2005م) المقر كلية الشرطة

الشكل رقم 4

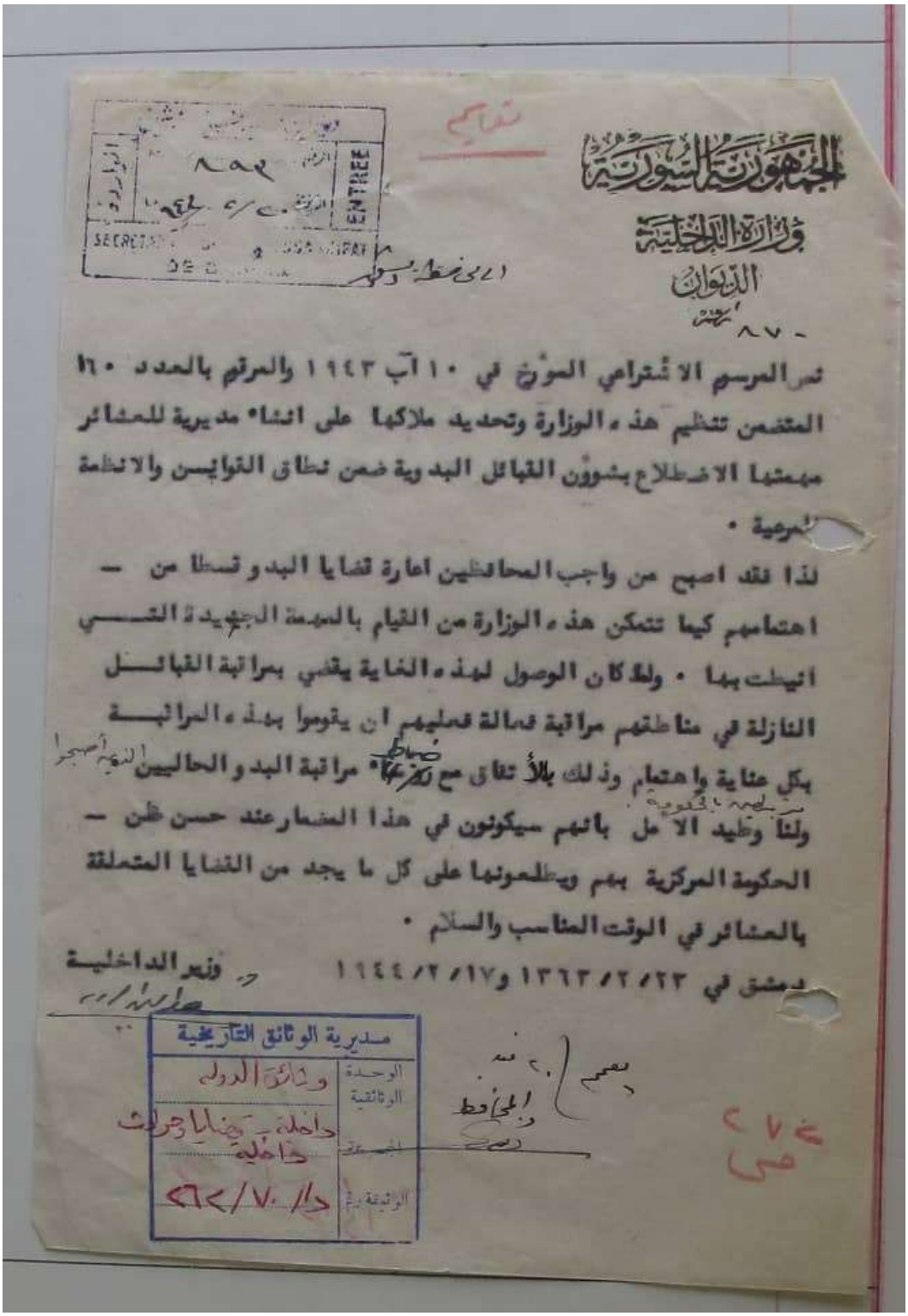

الجمهورية السورية
وزارة الداخلية
الديوان
رقم ٨٧٠

نمرة المرسوم الاشتراعي الموّرخ في ١٠ آب ١٩٤٣ والمرقم بالعدد ١٦٠ المتضمن تنظيم هذه الوزارة وتحديد ملاكها على انشاء مديرية للعشائر مهمتها الاضطلاع بشؤون القبائل البدوية ضمن نطاق القوانين والانظمة المرعية .

لذا فقد اصبح من واجب المحافظين اعارة قضايا البدو قسطا من اهتمامهم كيما تتمكن هذه الوزارة من القيام بالمهمة الجهيدة التي انيطت بها . ولما كان الوصول لهذه الغاية يقضي بمراقبة القبائل النازلة في مناطقهم مراقبة فعالة فعليهم ان يقوموا بهذه المراقبة بكل عناية واهتمام وذلك بالأتفاق مع [illegible] مراقبة البدو والحاليين التي اصبحا [illegible] ولنا وطيد الامل بانهم سيكونون في هذا المضمار عند حسن ظن الحكومة المركزية بهم ويطلعونها على كل ما يجد من القضايا المتعلقة بالعشائر في الوقت المناسب والسلام .

دمشق في ٢٣/٢/١٣٦٣ و ١٧/٢/١٩٤٤

وزير الداخلية

مديرية الوثائق التاريخية
الوحدة الوثائقية: وثائق الدولة
المجموعة: داخلية - قضايا وحوادث داخلية
الوثيقة رقم: ٧٠/٦٢

الوثيقة رقم 7141,(17\2\1944م). امر صادر عن وزير الداخلية برقم 893. مديرية الوثائق التاريخية بدمشق.

الشكل رقم 5

البدلة الرسمية لعناصر الشرطة زمن الانتداب الفرنسي

متحف وزارة الداخلية (2005م) المقر كلية الشرطة

الشكل رقم 6

Abstract

The letter dealt very briefly with the police and gendarmerie in Syria before the French Mandate between the years 1864-1918 AD, which is the period of the end of the Ottoman control over Syria, where the Ottoman Sultanate divided the Syrian state into a number of brigades and districts. The goal was the ease of managing it in an organized manner. and exposure to the administrative apparatus in the state of Syria, specifically the police and gendarmerie apparatus through the organization of service, clothing and weapons, and showing the role of the police and gendarmerie during the era of the Arab government in the years 1918-1920 AD.

The study also included the development of the police and gendarmerie apparatus during the period of the French mandate over Syria between the years 1920-1946 AD, through the administrative divisions imposed by the mandatory state to give predominance to the country feeling among the Syrians at the expense of the Arab national feeling, and the dependence of the mandate authority on the police and gendarmerie apparatus to collect the weapons of the people after the French military forces entered Syria. The French Mandate authority has given the police and gendarmerie apparatus special attention in order to facilitate the task of controlling the people. It has left the leadership of the police to Syrian officers while it has been satisfied with placing a French advisor for technical matters only. Its greatest interest was in the gendarmerie apparatus, where the leadership was set by French officers and concerned with training, arming dress and the equipment of the gendarmerie in order to use them to pursue the patriots of the people who reject the mandate authority and its military presence. It was necessary to show the role of the police and gendarmerie in social and political life, and the negative and positive role of both in social and political life, through the tasks that were assigned to them, and the bright image and heroism that the police and gendarmerie stood in the face of the colonizer and stand with the revolution and revolutionaries against the French presence on The Syrian land.

Key words:

The French Mandate - The Syrian state - Police – Gendarmerie – Security- Clothing – Brigades – Sings – Weapons – Administration – Social movement – Political Movement – Parties – People – Elections.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Collage of Arts and Humanities

Department of History

The development of the police and gendarmerie in Syria during the French Mandate (1920-1946 AD) and their role in social and political life

A thesis submitted to obtain a master's degree in modern and contemporary history

Student preparation

Achraf asaad Taha

The supervision of

Dr. Hussam Al-Nayef

Damascus 1444 AH – 2023 AD